مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

القنصل الأمريكي العام والمشمولون بحمايته في مصر (١٨٤٨- ١٨٧٩)

د. أحمد جلال محمد بسيوني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة دمنهور

DOI: 10.21608/qarts.2024.290084.1957

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٣) أبريل ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

القنصل الأمريكي العام والمشمولون بحمايته في مصر

(١٨٤٨- ١٨٧٩)

الملخص:

في تلك الدراسة نحن لسنا أمام جالية أمريكية بالمعنى الحقيقي أو الواقعي الذي كان معمولًا به في مصر، وكانت عليه أحوال جاليات أجنبية أخرى كاليونانية والإيطالية والفرنسية وغيرها، وإنما كنا أمام أشخاص –ليسوا أمريكيين في المجمل– لكنهم مشمولون بحماية القنصل الأمريكي في مصر، مستفيدون من نظام الحمايات الأجنبية الذي كان سائدًا في كل أرجاء الدولة العثمانية. صحيح أنه كان هناك أمريكيون يتوافدون على البلاد لأسباب مختلفة، إلا أنهم في المجمل لم يكونوا من المقيمين بها، وإنما كانوا زائرين أو عابرين أو سائحين، لم يشكلوا جالية قاطنة كغيرهم من اليونانيين أو الإيطاليين على سبيل المثال.

فكان لكل تلك الأسباب مجتمعة، فضلًا عن البعد الجغرافي الكبير بين الولايات المتحدة ومنطقة شرقي المتوسط أن حبذت فكرة دعم إيجاد مواطئ قدم بصورة دبلوماسية في شرقي المتوسط أسوة بباقي الدول الكبرى، مستفيدة من نظام الحمايات الغربية السائد في كل أرجاء الدولة العثمانية، وليس لغاية واضحة كباقي الدول الأوروبية الأخرى المتواجدة منذ فترات أقدم، بحكم أنه كان لها واقع سياسي أرسخ في بلادها، فضلًا عن قرب قارتها الجغرافي للمنطقة. حتى أن الجانب الاقتصادي الذي هو ديدن الحياة والشخصية الأمريكيتين بكافة تكويناتهما وتفاصيلهما لم يكن موجودًا بصورة واضحة في مصر لأسباب مختلفة. ومع ذلك كان لهذا القنصل الأمريكي والمشمولون بحمايته ممارسات كثيرة في مصر مستغلين أنه كانوا يعيشون "الفترة الذهبية للقناصل" التي اهتبل

فيها هؤلاء الأجانب من هذه البلد الكثير بدون رادع أو زاجر. وهذا ما تناقشه الدراسة بالتفصيل من خلال السجلات المحفوظة في دار الوثائق القومية.

الكلمات المفتاحية: مصر ، الإسكندرية ، الدولة العثمانية ، الولايات المتحدة ، القنصل الأمريكي العام، نظام الحمايات الأجنبية، العصر الذهبي للقناصل.

مقدمة:

تغوص هذه الدراسة في قضية شائكة جدًا في تاريخ مصر الحديث كان للأجانب فيها النفوذ الأبرز، حتى أنه أُصطلح على تسميتها "العصر الذهبي للقناصل" وذلك من خلال تناول موضوع "القنصل العام الأمريكي والمشمولون بحمايته في مصر خلال الفترة ١٨٤٨- ١٨٧٩. وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة الرصينة، التي تناولت تاريخ وشئون الجاليات الأجنبية التي تواجدت في مصر عبر فترات زمنية مختلفة من تاريخها الحديث، حيث تناولت أسباب نزوحهم، وتعدادهم، وتوزيعهم الجغرافي، وأوضاعهم القانونية، وأنشطتهم التجارية، وأنماطهم الاقتصادية، وحياتهم الاجتماعية، وأدوارهم السياسية، وإسهاماتهم الفكرية والأدبية والعسكرية وغيرها إن وجد[١].

غير أن تلك الدراسة التي بين أيدينا ستختلف في تناولها لهذه القضايا بذات الزاوية والمنهجية التي تناولتها تلك الدراسات السابقة على كثرتها وتنوعها، لأسباب مرتبطة بطبيعة هذه الدراسة نفسها.

ففي تلك الدراسة نحن لسنا أمام جالية أمريكية بالمعنى الحقيقي أو الواقعي الذي كان معمولًا به في مصر، وكانت عليه أحوال جاليات أجنبية أخرى كاليونانية والإيطالية

---

[١] من بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: صلاح أحمد هريدي علي، ***الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني: دراسة وثائقية من خلال سجلات المحاكم الشرعية: ٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨ م*** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩)؛

محمد رفعت الإمام، ***تاريخ الجالية الأرمنية في مصر*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧١، ١٩٩٩)؛

ناهد السيد علي زيان، ***الجالية البريطانية في مصر: ١٨٠٥- ١٨٨٢*** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة، العدد ٨٣، ٢٠١١)؛

نوريس محمد سيف الدين، ***الجالية الفرنسية في مصر: ١٨٨٢- ١٨٥٦*** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة، العدد ٨٦، ٢٠١٢).

والفرنسية وغيرها، وإنما كنا أمام أشخاص –ليسوا أمريكيين في المجمل– لكنهم مشمولون بحماية القنصل الأمريكي في مصر، مستفيدون من نظام الحمايات الأجنبية الذي كان سائدًا في كل أرجاء الدولة العثمانية. صحيح أنه كان هناك أمريكيون يتوافدون على البلاد لأسباب مختلفة، إلا أنهم في المجمل لم يكونوا من المقيمين بها، وإنما كانوا زائرين أو عابرين أو سائحين، لم يشكلوا جالية قاطنة كغيرهم من اليونانيين أو الإيطاليين على سبيل المثال.

فكان لكل تلك الأسباب مجتمعة، فضلًا عن البعد الجغرافي الكبير بين الولايات المتحدة ومنطقة شرقي المتوسط أن حبذت فكرة دعم إيجاد مواطئ قدم بصورة دبلوماسية في شرقي المتوسط أسوة بباقي الدول الكبرى، مستفيدة من نظام الحمايات الغربية السائد في كل أرجاء الدولة العثمانية، وليس لغاية واضحة كباقي الدول الأوروبية الأخرى المتواجدة منذ فترات أقدم، بحكم أنه كان لها واقع سياسي أرسخ في بلادها، فضلًا عن قرب قارتها الجغرافي للمنطقة. حتى أن الجانب الاقتصادي الذي هو ديدن الحياة والشخصية الأمريكيتين بكافة تكويناتهما وتفاصيلهما لم يكن موجودًا بصورة واضحة في مصر لأسباب مختلفة ستتعرض لها الدراسة.

وترجع أسباب اختيار بداية الفترة الزمنية، لأنه ذات العام الذي اعتمدت فيه الولايات المتحدة لأول قنصل أمريكي عام لها في مصر بصورة رسمية، وليس مجرد وكيل قنصلي كان يتم اختياره من بين رعايا الدول الأوروبية الأخرى ممن كانوا يعيشون في مصر، إنجلترا على وجه الخصوص، كما كان سابقًا. وقد اقتضت الصدفة التاريخية أن تكون ذات السنة التي توسد فيها عباس حلمي باشا الأول (١٨٤٨– ١٨٥٤) سدة حكم مصر بعد وفاة عمه إبراهيم باشا الكبير، بما في تلك الفترة التي حكمها من متغيرات عمت البلاد بسبب طبيعة شخصيته المختلفة عن شخصية جده وعمه الكبيرين، وتقلباتها التي تقلبت مع تغيير الموازين الدولية. أما اختيار سنة ١٨٧٩ نهاية للدراسة، لأنها كانت

السنة التي عُزل فيها الخديو إسماعيل عن حكم مصر، والتي بموجبها دخلت مصر منحدرًا عميقًا سيؤدي إلى الاحتلال البريطاني، الذي كان بدوره فاتحة مرحلة جديدة مغايرة تمامًا، انقلب فيها كل شيء تقريبًا في الحياة المصرية، بما في ذلك طبيعة هؤلاء المشمولين بالحماية الأمريكية.

وتعتمد مصادر تلك الدراسة في المقام الأول على الوقائع المدونة في سجلات كل من ضبطية الإسكندرية؛ ومحافظة[٢] الإسكندرية بشقيها: صادر القناصل، ووارد القناصل، خلال الفترة التي تتناولها، والمحفوظة جميعها في أرشيفات دار الوثائق القومية بالقاهرة تحت الأرقام المدونة في توثيقات الهوامش الواردة في هذه الدراسة، وفي قائمة مصادرها ومراجعها. وتأتي أهمية هذه السجلات في أن نظام الحمايات الأجنبية الذي كان معمولًا به، كان يعطي لهؤلاء الأجانب والمشمولين بحمايات قناصلهم وقنصلياتهم ميزات فوق الرعايا المحليين من أبناء البلاد الأصليين، ومن بينها أنه حين يتم مخاطبتهم يكون عن طريق هؤلاء القناصل أو تلك القنصليات، ومن هنا باتت سجلات كل من ضبطية الإسكندرية؛ ومحافظة الإسكندرية بمثابة "الوسيط"، فإذا أراد أحد الرعايا المحليين أو رغبت إحدى المديريات أو الهيئات التابعة للحكومة المحلية مخاطبة أحدر رعايا هؤلاء الأجانب أو المشمولين بحماياتهم لابد أن يكون عبر مخاطبة الوسيط، وهو ضبطية الإسكندرية، التي كانت بدورها ترسل الطلبات إلى القنصلية المعنية، وبالمقابل تتلقى الردود منها –حال ورودها– لتعيد بدورها إبلاغ هذا الفرد أو تلك الجهة بالرد.

---

[٢] كان محمد علي باشا قد أعاد تقسيم مصر إداريًا إلى أربع وعشرين مديرية على رأس كل واحدة مدير، وعدد خمس محافظات على رأس كل واحدة منها محافظ، هي: القاهرة، (وكانت تُسمى مصر، أو المحروسة، أو مصر المحروسة)، والإسكندرية، ورشيد، ودمياط، والسويس. مصطفى بركات، ***الألقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية، من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات: ١٥١٧- ١٩٢٤*** (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٠)، ص ٣٦٥، ٣٦٦.

كذلك كان لدى رجال الضبطية في الإسكندرية سجلات أخرى في غاية الأهمية تحت عنوان "دفتر الحمايات"، والتي كان من المفترض أنها تحوي قوائم بأسماء الأشخاص الذين يندرجون تحت حماية كل دولة أجنبية في مصر، وهو أمر كان متسارع التغيير؛ متكرر التبديل، لأن كثيرين من هؤلاء المشمولين بالحماية كانوا يدخلون في حماية تلك الدولة أو يخرجون منها حسب المصالح، ولذا كان على رجال الضبطية تنقيح تلك الدفاتر باستمرار، لأنه أمر كان في غاية الأهمية بالنسبة للحكومة المحلية لأسباب ستتناولها الدراسة.

وعلى الرغم أنه يبدو أن عدد سجلات "صادر القناصل"، التي كان يدون بها وقائع من أفراد وجهات تتبع الحكومة المحلية، كان يفوق بكثير عدد سجلات "وارد القناصل"، الذي يكون في مصلحة المشمولين بالحماية الأمريكية، ومتحدثًا باسمهم ومدافعًا عن مصالحهم؛ إلا أنه في كل الأحوال كان يتم تدوين كل شيء بدقة وفق عملية بيروقراطية منظمة حازمة، تعود في أصل ضبطها إلى عام ١٨٤٤، حينما صدر قانون ينظم البينة الداخلية للبيروقراطية المدنية ينص صراحة على أن تكون جميع صفحات أوراق الدفاتر نظيفة ومنظمة وبحالة جيدة، ونصها: "الكتابة بكافة مصالح الميري تكون بدفاترهم بطريقة الزنجير المقبولة، والدفاتر تكون مجزعة ومحبوكة ومنمرة، ومختومًا على أوراقها ورقة ورقة، والكتابة بالنمرة الدائرة بدون ترك ورق أبيض بين الكتابة وبعضها، وتكون بغاية النظافة خالية من الشطب و الكشط واللخبطة"[٣].

وجميع تلك السجلات كانت من القطع الكبير، بكل واحد منها مائتي صفحة بالتمام والكمال، لكل صفحة منها رقمًا محددًا متسلسلًا، وفي كل صفحة أسطر طوال

[٣] خالد فهمي، ***كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة***، ترجمة: شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ١٥١، ١٥٢، ٢٥٨.

يتم كتابة الصادر والوارد عليها، وأمام كل مادة مكتوبة رقمًا، ولها تاريخًا وتوثيقًا، وعلى يمينها ويسارها عدد من الخانات للملحوظات؛ الأولى: خاصة بالصادر، وهذه بدورها مقسمة إلى أربع خانات فرعية؛ واحدة لأسماء الجهات الصادرة إليها، وتاريخ الصادر، ورقم (نمرة) الصادر، ثم خانة مخصصة للكاتب نفسه يكتب فيها ملحوظاته الشخصية على المكاتبة. أما الخانة الثانية: فخاصة بالوارد، وهذه الأخرى لها أربع خانات فرعية؛ الأولى تحت عنوان نمرة عموم، وهذه مقسومة لخانتين: نمرة متسلسلة، ونمرة متأخرة، ثم الخانات الثلاث التالية المخصصة لتاريخ الجواب، وتاريخ الوارد، وأسماء الأقلام. وبناءً على ذلك يرسل الكاتب إلى المديرية[٤] أو الجهة المعنية بالمخاطبة صورة مباشرة بها كافة بياناتها، ولها رقمها وتسلسلها.

وجميع هذه الصفحات في السجلات مرقمة ومختومة، فإذا ما أُنتهى من ملء الصفحات بالكتابة، كان يتحتم على الكاتب أن يشير إلى ذلك صراحة في نهاية الصفحة

[٤] كان محمد علي باشا قد أعاد تقسيم مصر إداريًا إلى عدد من الوحدات الإدارية بلغت أربعة وعشرين قسمًا، أو وحدة، على رأس كل واحدة منها مديرًا. والمديرية كانت أهم الأقسام الإدارية في الدولة المصرية، ولها مظهران متميزان؛ الأولى أنها قسم من أقسام الدولة، ووحدة إدارية متصلة بالإدارة المركزية، والثانية: أن المديرية شخص معنوي، أي أن لها شخصية مستقلة عن الدولة؛ لها مصالحها ومرافقها المحلية الخاصة بها، وهذا ما يجعل المديرية والمدير متميزان عن المحافظة والمحافظ، إذ إن الأخير يشترك مع المديرية في المظهر الأول فقط، نظرًا لعدم تمتع المحافظات بنظام اللامركزية الإدارية، بينما كانت المديريات ومديرها يتمتعون بنظام لا مركزي نسبي، نظرًا لخصوصية وتنوع كل مديرية عن الأخرى. وفي كل الأحوال كان المديرون والمحافظون مسئولون مسئولية تامة عن استتباب الأمن، ولهم سلطات واسعة على جميع الموظفين الملكيين والعسكريين في نطاق مديريتهم أو محافظتهم، ماعدا توقيع العقوبات التأديبية، كما كان على المدير إخطار نظارة الداخلية بالإجراءات الجزائية. كذلك كان من مهامهما الإشراف على مسائل الري، وما يتعلق بها من توزيع المياه ومراقبة الجسور وغيرها، كما كان من دورهم مراقبة أمور الصحة العامة. إلى آخر تلك المهام التي كان يضاف إليها أو يحذف منها، فضلًا عن ضم مديريات لبعضها، أو إنشاء مديريات جديدة خلال فترة حكم الأسرة العلوية في مصر. انظر بالتفصيل: مصطفى بركات، ***مرجع سابق***، ص ٣٦٥- ٣٧٣.

الأخيرة في السجل رقم مائتين، ثم يعيد الإشارة لذلك مرة أخرى في بداية الصفحة رقم واحد من السجل الجديد الذي يليه. والأمر نفسه يتم مع المواد المكتوبة الخاصة بكل حماية أجنبية، لأن السجل الواحد: صادر أو وارد، كان يحوي أمورًا تخص صادر ووارد رعايا دول: "إيتاليا– اليونان– محلي الإنكليز– فرنسا– النمسا– أسبانيا– الروسيا– البلجيك– الفلمنك– أمريكا [بالكاف أو بالقاف]– إيران– السويد– دولة إنجلترا– البروسيا– المكسيك– البرازيل– الدانيمرك– البرتقال– الإنسيابنك". ولذا توجب على الكاتب أن يشير في ملحوظاته أمام كل مادة مكتوبة إلى نوع الحماية التي يتبعها المكتوب عنه، وبالتبعية كان يتوجب عليه الرجوع إلى آخر رقم صادر أو وارد يخص تلك الحماية، ويدونه في خانة الملحوظات، بحيث يضمن تسلسل أرقام المخاطبات الصادرة أو الواردة الخاصة بكل حماية من حمايات الأجانب في مصر. وكانت عملية الفهرسة تلك، يكتبونها "فهرشة"، أو "فرهشة".

وعلى الرغم من تعقيد هذا الأمر بعض الشيء، خصوصًا أن القائمين على قاعات الاطلاع في دار الوثائق المصرية لا يُبدون –في المجمل– مرونة أو مساعدة للباحثين لإفهامهم مثل تلك الأمور الفنية كما هو معمول به في نظام الأرشيفات الوطنية، أو المكتبات العامة المناظرة، إلا أنه بمجرد أن يفهم الباحث تلك المنظومة الإدارية، سواء بنفسه أو بمساعدة زملائه ممن سبقوه، يستفيد منها في نظام متابعة بحثه، خصوصًا إذا كان لمثل تلك الدراسة التي كان عدد المشمولون بالحماية الأمريكية فيها قليلًا جدًا، وبالتالي كانت المواد المخصصة لهم متناثرة، وعلى فترات متباعدة بين مواد تلك السجلات المتسلسلة.

فمن المفارقات أن النظام الذي كانت تتبعه دار الوثائق وقت ارتياد الباحث لها قبل عشر سنوات، وبعد إجراءات روتينية مُكبِلة، وموافقات أمنية مُعقَدة، أن يحصل الباحث على ست سجلات فقط في اليوم الذي يحضر فيه للاطلاع، وعليه فقط النسخ

منها بيده بقلم رصاص، فالتصوير ممنوع، وإتاحتها مؤرشفة أو مصورة بوسائل حديثة معدوم؟!. ومع ذلك فكثيرًا ما كان الباحث لا يجد أي مادة تخص المشمولين بالحماية الأمريكية في تلك السجلات الستة المقسومة له في يوم اطلاعه، نظرًا لقلة أعدادهم مقارنة بالرعايا الآخرين، وتناثر المواد الخاصة بهم وتباعدها كما بينا آنفًا، فيعود خالي الوفاض بعد رحلة سفر مجهدة، لكن ما أن يجد مادة علمية مبعثرة بين تلك السجلات المختلفة، كانت تلك البيروقراطية التي يتم بها تنظيم السجلات وأرقام موادها، هي نفسها مرشده إلى الاطمنان أن شيئًا لم يفته في سجلات أخرى. وأيًا كانت الأمور فعلى مدار الأشهر الطوال التي اقتضاها العمل في تلك الدار وفق منظومتها المتبعة والمفروضة على الباحثين كما هي، فإنه يمكننا القول باطمئنان أنه تم الاطلاع على كل أو أغلب السجلات التي تحوي موادًا لمادة علمية تغطي الفترة موضوع تلك الدراسة.

بقيت ثلاث ملاحظات من حيث الشكل نود الإشارة لها في تلك المقدمة؛ الأولى: أن نوع الخط الذي كانت تُكتب به المادة العلمية في السجلات كان صعبًا بعض الشيء، لكن تغلب الباحث على تلك النقطة لأنه هاويًا للخط العربي وحاصل على دبلوم الخطوط العربية والزخارف الإسلامية، ويجيد كتابة نحو عشرة خطوط عربية، قد أعانه على التغلب على تلك النقطة بسهولة، بل إنه في كثير من الأحيان كان يجد متعة حقيقية في معايشة قراءة تلك السجلات الأصل بخطوطها، التي كانوا يجففون مدادها بنثر الغبار الناعم عليه، فتجف الأحرف والكلمات وتكون بارزة ناصعة من أثر اختلاط هذا المداد المكتوب بالغبار المنثور، خصوصًا في كتابة الفرمانات التي أوردنا اثنين منها في نهاية هذه الدراسة.

والملاحظة الثانية –وهي معطوفة على سابقتها– أنه كانت هناك لغة كتابة دارجة مستخدمة تختلف بعض الشيء عن لغتنا الفصحى اليوم، فضلًا عن أن الكاتب كان في المجمل يتوخي الكتابة بلغته المحكية، أكثر من إجهاد ذهنه لإيجاد نصوص أو قوالب

لغوية فصحى للتعبير بها كتابة كما نفعل اليوم. ولذا عجت تلك المواد بكلمات مغرقة في عاميتها، أو ذات أصول أوروبية تم اعتمادها والتعامل بها من لغاتها الأصلية، فباتت وكأنها مصرية، مثل "القسلاتو"[٥] (بالسين أو بالصاد) = مقر مبنى القنصلية؛ "القنصلاتو"[٦] (بالسين أو بالصاد) = القنصل (بالسين أو بالصاد)؛ "بسابورت" بالتاء المفتوحة أو بدونها = جواز سفر [باسبور]؛ "قلم بسابورة" بالتاء المربوطة = قسم الجوازات؛ "الأبيلو" = الاستئناف؛ "بروتسيتوا" = معارضة؛ "إسبتالية" = مستشفى، وغيرها من الكلمات. ولذا فكثيرًا ما فضل الباحث ترك بعض النصوص المنقولة من مصدرها الأصلي مكتوبة بذات صياغتها على أصلها، ووضعها بين علامتي تنصيص كناية عن النص عليها من أصلها، ليس عجزًا عن إعادة صياغتها بعربيتنا الفصحى الحالية، وإنما تلذذًا بجمال لغتها الأصلية، واستحضارًا لماضٍ نحاول أن نعايشه في كتابتنا عنه في حاضرنا، مع محاولات التعريف ببعض الكلمات الأجنبية التي تم تمصيرها بذات نطقها الأجنبي في الهامش.

أما الملاحظة الثالثة: فإنه مع منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، فإن كتبة السجلات لم يعودوا يهتمون بكتابة رقم المادة أمام الواقعة المكتوبة في السجلات كما كان في الماضي، فقط كان يقوم أحدهم بخطه بالقيام بعملية ترقيم لمواد الصفحة، وليس كمنظومة عامة كما كان سابقًا، ولهذا سنجد في توثيق بعض المعلومات في هذه الدراسة جملة: "بدون رقم مادة". لكن في كل الأحوال كان يتحتم على الكاتب الأصلي كتابة تاريخ تلك الواقعة بدقة، وهذا يحيلنا إلى ملحوظة أخرى أن كل وارد القناصل يكون بالتقويم الإفرنجي/ الميلادي دومًا، بينما كان صادر القناصل بالتقويم الهجري حتى سبعينات

---

[٥] Consulate بالإنجليزية/ Consolato بالإيطالية. ويلاحظ أنه في النطق المصري، حافظوا على ذات النطق الإيطالي للكلمة، وكتبوها بالسين أو بالصاد، لكنهم عكسوا المعنى، بحيث تشير "القنصلاتو" إلى شخص القنصل، وليس مبنى القنصلية.

[٦] Consul بالإنجليزية/ Console بالإيطالية.

القرن التاسع عشر، لكن من وقتها بدأ الكتبة يؤرخون المواد في السجلات بالتقويم الميلادي، مع حرصهم أن يدونوا على غلاف السجل أنه يبدأ من يوم كذا بالتقويم الهجري، وينتهي في يوم كذا بالهجري. وقد حرصنا في هذه الدراسة على توثيق كل شيء على أصله، مع اعتمادنا التقويم الميلادي كقاعدة أساسية، لكن بالنسبة للمواد المدونة بالتقويم الهجري فقط، فقد أثبتناها على أصلها، مع وضعنا بجانبه التاريخ الميلادي بين قوسين رياضيين توثيقاً من كتاب أنطون بشارة قيقانو الموسوم: ***جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية***[٧].

وسوف نناقش هذه الموضوعات بعد تلك المقدمة من خلال النقاط التالية: **مدخل تاريخي؛ ثم أولًا: مهام القنصل الأمريكي العام في مصر وممارساته الدبلوماسية؛ ثانيًا: المشمولون بالحماية الأمريكية في مصر؛ ثالثًا: القنصل الأمريكي العام والفصل في المنازعات؛ رابعًا: القنصل الأمريكي العام ومواطنو بلاده في مصر؛ ثم الخاتمة**، التي تعرضت لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وكلها سنتناولها باستخدام المنهجين **التاريخي** و**التأسيسي**. ومهمة **الأول** ترتيب الأحداث التاريخية بصورة منطقية رأسيًا أو موضوعيًا، مع المحافظة على السياق الزمني، أما **الثاني** فهو عملية إبداعية في البناء الموضوعي، تتطلب نحت نماذج من أدوات الربط فيما بينها، كما تتطلب الغوص في الأبعاد السياسية والاقتصادية والدينية والمعرفية للحدث التاريخي، ثم تقوم بإعادة عرض الوقائع وتصنيفها في ضوء التحليلات الجديدة، وبالتالي فيمكننا اكتشاف حقائق مهمشة منتشرة في بطون المصادر والمراجع المختلفة، وهذا هو الغرض الرئيس لتلك الدراسة.

[٧] أنطون بشَارَه قيقانو، ***جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية*** (بيروت: دار المشرق، ط٣، ١٩٨٦).

مدخل تاريخي:

كانت علاقة مصر بالولايات المتحدة أسبق من العلاقات الرسمية المؤرخة بالعام ١٨٣٥، ففي الشهور الأولى من حملة السودان خسرت الحملة التي أرسلها محمد علي باشا إلى هناك ستمائة رجل قتلتهم الأمراض، وبسبب الافتقار إلى الأطباء والدواء والطاقم الطبي المؤهل، ارتفع عدد الموتى إلى ألف وخمسمائة كانوا يشكلون نصف القوة المرسلة وقوامها ثلاثة آلاف مقاتل. ثم بعد أن جلبت تلك الحملة عشرين ألف عبد أسود وإرسالهم عبر النيل إلى مصر، مات كثير منهم أثناء تلك الرحلة "مثل الخراف المصابة بوباء العفن"، الأمر الذي دفع الباشا أن يطلب من بوغوص بك، مستشاره ووكيله الأرمني للشئون الخارجية، أن يجلب له عن طريق الاستئجار بعض الأطباء الأمريكيين للاستعانة بهم في هذا الأمر، لاعتقاد محمد علي باشا أنهم فاعلين في معالجة العبيد[٨].

أيضًا بعد أن اتسع الإنتاج المصري من القطن طويل التيلة، استورد محمد علي باشا أول آلة حلج أقطان من الولايات المتحدة عام ١٨٣٧، وقام بتعيين د. چيمس ديفيز Dr. James B. Davis، المزارع من ولاية كارولينا الجنوبية لتطبيق الأساليب الأمريكية في زراعة وحلج القطن في مصر. وبالفعل وصل ديفيز مصر مع أربعة عبيد سود، لكنه سرعان ما عاد إلى بلاده محبطًا، بعد أن خسر إحدى عينيه في حادثة عمل، وفيما بعد كتب عن فترة إقامته في مصر أنها كانت ممتلئة بالبيروقراطية[٩].

---

[٨] خالد فهمي، ***مرجع سابق***، ص ١٢٥، ١٢٦، ٢٧٩.

[٩] مايكل بي. أورين، ***القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ ١٧٧٦ حتى اليوم***، ترجمة: آسر حطيبة (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، و مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣)، ص ١٩٧.

ففي ذلك الوقت كانت نسبة الأفراد الأمريكيين المهتمين بالشرق قد زادت بعد خفة وطء الحروب مع شمالي أفريقيا[١٠]، التي كان يسميها الأمريكيون "أعمال قرصنة"، كما أصبح هناك أسطول أمريكي دام في البحر المتوسط، فلم يعد هذا البحر يمثل عائقًا أمام المسافرين الأمريكيين، بل على العكس أصبح هذا البحر وسيلة لفيض متزايد من الأفراد المشتاقين إلى اكتشاف الشرق، خصوصًا أنه في ذات الوقت الذي بدأ فيه أمريكيو القرن التاسع عشر في القدوم إلى ذلك الشرق، كانت آثار مصرية لا تُقدر قيمتها بثمن تجد طريقها إلى الولايات المتحدة، إذ يؤرخ في العام ١٨٢٣ أن مدينة بوسطن بولاية مساتشوستش شهدت وصول أول مومياء مصرية، ثم أخذت آلاف القطع الأثرية المصرية تتوالى تترى، وهي القطع التي أثارت الاهتمام بالفنون والأشكال المصرية القديمة، خاصة الأهرامات وأبي الهول والمسلات[١١].

وفي العام ١٨٣٠ تم إنشاء العلاقات الأمريكية مع الدولة العثمانية، وكانت الحكومة الأمريكية قد فوضت مندوبها الجديد في إستانبول بتعيين وكلاء/ قناصل مؤقتين للمتاجرة مع الموانيء في مصر وآسيا الصغرى وغيرها في أرجاء الدولة العثمانية، شريطة عدم حصولهم على أي مقابل مادي من الحكومة الأمريكية. وعليه قام الكومودور بورتر Commodore Porter –الوزير الأمريكي المفوض في إستانبول– بتعيين چون جليدون John Gliddon التاجر البريطاني المقيم في الإسكندرية، كأول وكيل قنصلي للولايات المتحدة في تلك الموانيء، وكان ذلك في ١٢ يناير ١٨٣٢، حيث كانت العلاقات بين السلطان العثماني ووالية في مصر في حالة احتراب على الشام، إلا أن ذلك لم يمنع

[١٠] انظر في هذا الموضوع بالتفصيل: لويس رايت، و جوليا ماكليود، ***الحملات الأميركية على شمالي إفريقيا في القرن الثامن عشر: عرض تحليلي وسرد مفصل لحروب الولايات المتحدة ضد دول شمالي إفريقيا: ١٧٩٩- ١٨٠٥***، تعريب: محمد روحي البعلبكي (ليبيا/ طرابلس: مكتبة الفرجاني، د. ت).

[١١] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٦٠، ١٦١.

الباشا من حفاوة الاستقبال لجليدون، وإن كان ممتعضًا من أن تعيينه أتى من قبل الوزير الأمريكي المفوض في إستانبول؛ القائم بأعمال الولايات المتحدة لدى الباب العالي، وليس من واشنطن رأسًا. ثم في ٣٠ مارس ١٨٣٥ عين الكومودور بورتر چون جليدون قنصلًا للولايات المتحدة في الإسكندرية، والملحقات التابعة لمحمد علي باشا. وبدوره فقد اختلف نطاق سلطة چون جليدون القضائية خارج مصر دون شك اختلافًا بينًا تبعًا لما أصاب سياسة محمد علي التوسعية من تطورات[١٢].

ومن الإسكندرية عيَّن چون جليدون في القاهرة ابنه چورچ جليدون George Robbins Gliddon، بصفته نائب المندوب القنصلي الأمريكي ثم نائب القنصل بعد ذلك. وفي القاهرة أعد چورچ جليدون تقريرًا عن رغبة محمد علي باشا في إنشاء علاقات تجارية مع الولايات المتحدة باعتبارها "دولة عظيمة محايدة" "Great neutral power"، والتي منها قد يحتاج إلى العون، وقدم قائمة بالمهام التي يثق في أن جليدون يؤتمن عليها، وأضاف أن المعوقات أمام إقامة مثل هذه العلاقات هي: التشابه الواضح في صادرات كل من البلدين، وكذلك عدم دراية كل من الحكومتين الأمريكية والمصرية والمؤسسات التابعة لهما بالطرف الآخر، وأيضا الصعوبات التي يضعها بعض التجار الأجانب أمام تجارة البلدين[١٣].

وكان هذا التقرير سببًا في اختيار محمد علي باشا چورچ جليدون لإرساله في بعثة إلى الولايات المتحدة، التي وصلها بالفعل مطلع يناير ١٨٣٧، في وقت كانت فيه العلاقات بين الوالي في مصر والسلطان العثماني في أسوأ مراحلها، وكانت احتمالية

---

[١٢] لينوار تشامبرز رايت، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر: ١٨٣٠- ١٩١٤***، ترجمة: فاطمة علم الدين عبد الواحد، مراجعة: يونان لبيب رزق (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، العدد ٤٢، ١٩٨٧)، ص ٦٤، ٦٨.

[13] David R. Serpell, *"American Consular Activities in Egypt 1849-63"*, ***The Journal of Modern History***, Vol. 10, No. 3 (Sep., 1938), pp. 345, 346.

تجدد الاشتباكات العسكرية قائمة على الرغم من توقيع صلح/ اتفاقية/ معاهدة كوتاهية سنة ١٨٣٣ بين الطرفين لأي سبب، ولذا رغب محمد علي باشا في استيراد ما يحتاج إليه من مواد خام وأدوات حربية حال تجدد تلك الاشتباكات، واحتمالية قطع علاقاته مع أوروبا، هذا فضلًا عن إمكانية الاستفادة مما لدى الأمريكيين من مخترعات ميكانيكية وعلمية. وقد وُصفت نتائج بعثة چورچ جليدون تلك بالناجحة، وازداد اهتمام حكومة الولايات المتحدة بمصر، وهو ما ظهر في شكل قرارها إنشاء قنصلية أخرى لها في مصر، يكون مركزها القاهرة، وعينت چورچ جليدون قنصلًا لها، وكان لايزال بالولايات المتحدة، بينما اعترفت الحكومة المصرية بتعيينه قنصلًا للولايات المتحدة بمدينة القاهرة وملحقاتها بعد رجوعه إلى مصر في أغسطس ١٨٣٨[١٤]. ولما توفى چون جليدون (الأب) سنة ١٨٤٤ تم تعيين زوج ابنته الأسكتلندي المولد ألكسندر تود Alexander Tod، الذي كان يعيش في مصر منذ سنة ١٨٣٠ قنصلًا للولايات المتحدة في الإسكندرية، واستمر يشغل هذا المنصب حتى العام ١٨٤٨[١٥].

ومع تطور أحداث صِدام الباشا مع السلطان العثماني، وتراجع نفوذ وامتدادات الدولة المصرية وتطلعتها، وكذلك على الرغم مما حظي به كل من جليدون وتود من سمعة جيدة إبان تبوئهما المنصب كقنصلين للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مركزيهما كرعايا بريطانيين أعطى قنصل بريطانيا العام المبرر للادعاء بحقه في تطبيق سلطاته القضائية عليهما. ولعل ذلك كان تفسير سبب أنه لم تظهر أية تطورات تُذكر خلال الأعوام الثلاثة عشر التي خدم فيها كل من جليدون وتود كقنصلين للولايات المتحدة في مصر[١٦]، حتى

---

[١٤] أحمد أحمد الحتة، *"البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر"*، ***المجلة المصرية للقانون الدولي*** (الجمعية المصرية للقانون الدولي)، العدد: ١٣، ١٩٥٧، ص ٤٦- ٤٩.

[١٥] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٦٩.

[١٦] ***المرجع السابق***، ص ٧٠.

أنه حينما تم تقديم وكالة القنصلية الأمريكية بالقاهرة إلى بوغوص بك قائمتها التي احتوت أسماء چورچ جليدون بصفته نائب القنصل ومترجم، فإن تلك القائمة لم توضع مع قوائم الدول الأخرى في المصلحة المذكورة، على أساس أن التفتيش على سلوك القائمين بالوظائف الأمريكية في مصر غير ضروري[١٧].

ولهذا قررت الخارجية الأمريكية في أواخر العام ١٨٤٦ تعيين بعض القناصل العموميين، في عدد من البلدان ومنها مصر لأن: "غالبًا ما تكون للرتبة أهمية عظمى...[بدليل]: حرمان قنصلنا في الإسكندرية من ميزة الحصول على موافقة والي مصر على مقابلته مقابلة شخصية، لأنه ببساطة لا يحمل رتبة قنصل عام". ولذا فقد وافق الكونجرس عام ١٨٤٨ على رفع التمثيل الدبلوماسي في الإسكندرية إلى قنصلية عامة، كما تقرر أن يتولى المنصب مواطن أمريكي الجنسية[١٨].

أولًا: مهام القنصل الأمريكي العام في مصر وممارساته الدبلوماسية:

بصورة عامة أعطت الامتيازات الأجنبية المنصوص عليها في معاهدات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية؛ القنصل العام[١٩] لكل دولة من تلك الدول الأوروبية وحاشيته مكانة كبيرة في المجتمع المصري، جعلتهم الطبقة الأولى لهؤلاء الأوروبيين، ومعهم مساعدوهم، والأعوان المرتبطون بالقنصليات على اختلافهم. حتى أن القائمين على تلك المناصب السياسية الكبيرة كانوا يعلقون على أبواب دورهم شارات حكوماتهم، ويرفعون أعلامها خفاقة على أرفع نقطة منها. وكانت الإسكندرية مقر هؤلاء القناصل العامة، وفيها تميزوا على زملائهم في سائر بلاد الشرق الأدنى، وزادوا عليهم رفعة في القدر، لأن

[١٧] أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٥٤.

[١٨] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٦٩، ٧٠.

[١٩] كان يسمى باللغة المصرية الدارجة في تلك الفترة "القنصل الجنرال"، ويتم جمعهم: "القناصل الجنرالية"

الدرجة التي بلغت مصر إليها في العالم السياسي منذ قبض محمد علي باشا على زمام شئونها، أفضت بحكم التبعية إلى رفع القنصل العام لدولة عظمى لدى حكومة الوالي إلى مكانة تتناسب مع مركزه الذي أصبح أرفع شأنًا وأعظم حظوة مما كان[٢٠].

ومن الحقائق الثابتة أن القناصل العامة للدول الكبرى في الإسكندرية كفرنسا وإنجلترا وروسيا والنمسا كانوا يؤدون وظيفة السفراء، لأنهم لا يقتصرون على حياطة المصالح التجارية أو المدنية الخاصة بأبناء وطنهم، بما تستدعيه من وسائل الحماية والرعاية فقط، وإنما كذلك كانوا يتصلون بالوالي اتصالًا مستمرًا ليرفعوا إليه بلاغات حكوماتهم، ويعالجوا معه المسائل السياسية البالغة أقصى حد من الخطورة والصعوبة. فالشأن الخاص الذي صار إليه القنصل العام (الجنرال) في الإسكندرية كان يتطلب إذن تحويل هذا المنصب إلى مركز سياسي يحوله إلى معتمد سياسي. وفي خارج الإسكندرية كان للدول الأوروبية الكبيرة ولها جالية موجودة في مصر، وكلاء في دمياط ورشيد والسويس وقنا والقصير، كانت تختارهم عادة بين أهالي القطر الذين يدينون بالنصرانية. أما في القاهرة فكان من يباشر شئون الأجانب وكلاء بدرجة "فيس قنصل"[٢١]، لما يوجبه ارتفاع مرتبة الوكيل من احترام الوطنيين لها، فإنهم لا يحترمون الحكومات الأجنبية ووكلائها، إلا بقدر ما يكون لها من جلال المظهر وحسن الهيئة[٢٢].

لم يكن تعيين قنصل أمريكي عام في الإسكندرية إذن بدعة أو حالة لها خصوصية أو تفرد، ولذا كانت مهامه مثلها مثل مهام أي قنصل عام مناظر له على

---

[٢٠] أ. ب. كلوت بك، ***لمحة عامة إلى مصر***، ترجمة وتحرير: محمد مسعود، مراجعة: أحمد زكريا الشلق (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١)، ص ٤٤٧ – ٤٤٩.

[٢١] يتم كتابتها في السجلات "كنسلير"، أي وكيل القنصل، وتُجمع وتُكتب بالدارجة المصرية: "قنشليرية".

[٢٢] أ. ب. كلوت بك، ***مصدر سابق***، ص ٤٤٨– ٤٥٠.

الأقل من حيث الشكل العام، بصفته من الجاليات الإفرنجية المتمتعة بنظام امتيازات منصوص عليه في معاهداتها مع الدولة العثمانية. غير أنه لم تكن هناك جالية أمريكية بالمعنى الحقيقي أو الواقعي الذي كان معمولًا به في مصر، وكانت عليه أحوال جاليات أجنبية أخرى كاليونانية والإيطالية والفرنسية وغيرها، حتى أن كلوت بك[٢٣] حينما قام بحصر للأجانب المتواجدين في مصر حتى أوائل عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣)، قدرهم ببضعة آلاف للمماليك والأحباش والبرابرة والسوريين واليونانيين الرعية واليهود، ونحو ألفين للإيطاليين وألف للمالطين، وأعداد تتراوح بين بضعة عشرات إلى بضعة مئات للفرنسين والإنجليز والنمساويين، بينما كان للروس وللبروسيين والبولنديين والبلجيكيين بضعة أفراد فقط[٢٤]. ولم يذكر الأمريكيين في مصر في كتابه، فضلًا عن أن عدد الأجانب كان قليلًا جدًا مقارنة بفترة ما بعد النصف الثاني من عهد سعيد باشا وكل فترة عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩).

ومع ذلك كانت الأمور الرسمية والإدارية التي يُسيرها القنصل العام الأمريكي تسير بشكل طبيعي أسوة بالمعمول به مع كافة القناصل الأوروبيين، فقد كان السلطان العثماني يرفض بشدة حق والي مصر في إرسال واستقبال الممثلين الدبلوماسيين، وكان يطلب من الدول الغربية ضرورة الحصول على براءات لهؤلاء القناصل العموميين عن طريق وزرائهم أو سفرائهم في إستانبول، ويصدر الباب العالي فرمانًا يُرسل إلى الحكومة المصرية يأمرها فيه باحترام بنود البراءة. ومع القبول بتحقيق رغبات السلطان كانت الدول

---

[٢٣] كما هو معرف أن محمد علي باشا كان قد استقدم كلوت بك Antoine-Barthélemy Clot-Bey (١٧٩٣- ١٨٦٨)، طبيبًا في منتصف العشرينيات من القرن ١٩، فأسس الأخير في مصر مدرسة الطب، ثم غادرها سنة ١٨٤٩ بعد إغلاق عباس باشا أغلب المدارس والمصانع، ثم عاد إلى مصر مرة أخرى عام ١٨٥٦، ثم رجع نهائيًا إلى فرنسا ١٨٥٨ قبل عشر سنوات على وفاته.

[٢٤] ***المصدر السابق***، ص ١٩٤، ١٩٥.

الغربية تعترف في ذات الوقت بالأمر الواقع الخاص باستقلال باشا مصر، فكانوا يمنحون قناصلهم العموميين خطابات الاعتماد بصفتهم الدبلوماسية لدى الباشا، بالإضافة إلى صفته القنصلية التي صدرت لها البراءة من السلطان، وقد اتبعت الولايات المتحدة ذات النهج[٢٥].

وبناءً على ذلك كان لابد من صدور فرمان عثماني من إستانبول بتعيين قنصل أمريكي في القطر المصري[٢٦]، وكان يتعين على محافظة الإسكندرية أن تنشر هذا الخبر للجهات المعنية في خطاب يفيد بأنه: "قد تعين قنصل جنرال (القنصل العام) الأمريكان بالقطر المصري، وباكر تاريخه سيصير مقابلته الرسمية مع صاحب السعادة، وأنه يجتهد الاجتهاد الكلي في حسن المعاملة، مع المحافظة، وفي تسهيل الدعاوى والقضايا التي تحصل على قدر الإمكان"[٢٧]؛ خطاب يفيد: "أن يوم تاريخه تولى أشغال قنصلاتو جنرال (القنصل العام) دولة الأمريكان، وهذا بالإشعار"[٢٨].

وبعد أن يتسلم القنصل الأمريكي العام مهامه بالقنصلية، والتي من الفترض فيها رعاية شئون ومصالح جاليته، وعموم المشمولين بحمايته من المقيمين بدائرة سلطته، وهو يديرها بمقتضى الأوامر والقوانين المعمول بها في كل الشرق، ويبرز في الجمهور بالزي الخاص بمنصبه كلما اقتضت الظروف ذلك، هذا فضلًا عن الحق في حماية جميع الأديرة، وحماية معاهدة نشر الديانة المسيحية. فقد كان على القناصل العاملين في بلاد

---

[٢٥] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٧٩، ٨٠.

[٢٦] وُضع في نهاية هذه الدراسة صورتان لفرمانين عثمانيين لتعيين قنصليين أمريكيين في مصر.

[٢٧] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٢١ – ٢٠٠٥ (٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ١ ربيع أول ١٢٧٨هـ)، ص ١٣٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٨ مايو ١٨٦١/ ٩ ذو القعدة ١٢٧٧هـ.

[٢٨] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل والجهات***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦١ – ٢٠٠٥ [١٤ جماد ثاني ١٢٨٧هـ- ٢٤ جماد ثان ١٢٨٨هـ]، ص ٢٤، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٥ مايو ١٨٦٤/ ٢٢ شوال ١٢٧٥هـ.

الشرق بشكل عام أداء مهمة غير التي يقوم بها أمثالهم في أوروبا، بسبب الامتيازات المنظمة للعلاقات مع الدولة العثمانية، سنت بموجبها قوانين خاصة عدة تعامل الإفرنج بمقتضاها، مما أدى إلى توسيع نطاق اختصاصات القناصل، وجعلهم الرؤساء على أبناء وطنهم والمنوطين بحمايتهم[٢٩].

وبالتوازي مع انخراط القنصل العام في إدارة الأمور العامة السابقة داخليًا، كان على القنصل الأمريكي اتباع المعمول به في قوانين البلاد، وتنفيذ ما تم التعارف عليه من "تقاليد بروتوكولية" بشأن السفر والتنقلات خارج البلاد لأي سبب كان، وذلك بإرساله خطابًا موجه من القنصلية الأمريكية إلى محافظة الإسكندرية يفيد أن: "القنصل جنرال (القنصل العام)، متوجه إلى أوروبا بموجب إجازة من حكومته، وحول إدارة القسلاتو (القنصلية) على الخواجة[٣٠] كومانوس"[٣١]. وكذلك كان لابد من إخبار ضبطية الإسكندرية بمثل هذا السفر في خطاب من القنصلية الأمريكية للضبطة يفيد أن: "جناب قنصل

---

[٢٩] أ. ب. كلوت بك، ***مصدر سابق***، ص ٤٤٨، ٤٤٩.

[٣٠] **الخواجة:** أصلها فارسية، بمعنى السيد، ورب البيت، والتاجر الغني، والحاكم، والخصي. واستعملت في العصر المملوكي كلقب من ألقاب أكابر التجار الفرس. وانتقلت إلى العثمانية بالتاء المربوطة "خُواجة"، ومنها اشتقت "خُوجة" بمعنى المسجل أو الكاتب أو الناسخ أو المتعلم أو المُعلم. كذلك استخدمت في مصر في العصر العثماني للإشارة إلى لقب أكابر التجار، فأطلقت على شاه بندر التجار، كما أطلقت على المحتسب. مصطفى بركات، ***مرجع سابق***، ص ٢٥٠، ٢٥١. أما "الخواجة" في لسان المصريين فهو أوروبي يلبس بدلة وبرنيطة، ولا يُطلق لقب الخواجة إلا على من كان مسيحيًا نصرانيًا، وكان في الزمن الماضي يُحترم في مصر، ويُخاف منه، ويُعتقد فيه العلم والأمانة أكثر من المواطنين، "وكم ضحك الأوروبي على ذقن المصري، لا لشيء إلا لأنه خواجة". ولما كثر غش الخواجات ورأهم المصريون كسائر الناس يخدعون ويكذبون قل احترامهم لهم، ولذا كانت منزلتهم في الإسكندرية أقل من منزلتهم في القاهرة لكثرة اختلاطهم بهم ومعرفتهم إياهم. انظر: أحمد أمين، ***قاموس العادات والتقاليد المصرية*** (القاهرة: دار النهضة المصرية، د.ت)، ص ١٩٦.

[٣١] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٥ – ٢٠٠٥ [غرة شعبان ١٢٩١هـ – ١٨ شعبان ١٢٩٢هـ]، ص ٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٧٤/ ٤ شعبان ١٢٩١هـ.

أمريكا مسافر باكر إلى أوروبا" بعد أن وافقت حكومته على ذلك [تَرَخَص له من حكومته]، "وقد وكل الخواجة تومانوس بإدارة أعمال القنصلية مدة غيابه"[٣٢].

أما لو كان المطلوب الإخبار بإدارة الأشغال فكان لابد من توجيه خطاب مخصص بذلك، مثل ذلك الخطاب الموجه من القنصلية الأمريكية إلى محافظة الإسكندرية للإفادة بأن القنصل الأمريكي العام سيغادر القطر المصري، وأنه عين في مدة غيابه "مسيو جونسون" [وكيل القنصل] على إدارة الأشغال[٣٣]. وعلى الفور مارس جونسون وكيل القنصل الأمريكي العام مهامه، وطلب من المحافظة مخاطبة الجمرك[٣٤] بحجر جميع البضائع والصُرر، وجميع الطرود وخلافه، من تلك التي تكون موجودة فيه، ولا يتم تسليمها إلا في حضوره، ولا أحد غيره[٣٥]. فإذا ما عاد القنصل العام من الخارج، أرسلت القنصلية خطابًا إلى ضبطية الإسكندرية يفيد بذلك: "عودة جناب قنصل أمريكا من السفر"[٣٦]؛ "عودة جناب قنصل أمريكا من أوروبا واستلامه أعمال القسلاتو (القنصلية)"[٣٧].

---

[٣٢] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [٢٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ– ٢ محرم ١٢٩٦هـ]، بتاريخ ٣ يونيو ١٨٧٨. (لا يجد رقم مادة أو صفحة)

[٣٣] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل والجهات***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦١ – ٢٠٠٥ ، ص ٢٤، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٨٦٤/ ٢١ صفر ١٢٧٥هـ.

[٣٤] كانت تكتب "الكمرك".

[٣٥] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل والجهات***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦١ – ٢٠٠٥ [١٤ جماد ثاني ١٢٨٧هـ– ٢٤ جماد ثان ١٢٨٨هـ]، ص ٢٤، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٦٤/ ٢٥ صفر ١٢٧٥هـ.

[٣٦] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [١٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ– ٢ محرم ١٢٩٦هـ]، ص ١٠، مادة رقم: ١٥٧، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٨/ غاية شوال ١٢٩٥.

[٣٧] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١٦ – ٢٠٠٦ [١١ محرم ١٢٩٦هـ– ٢ صفر ١٢٩٧هـ]، ص ٥١، مادة رقم: ١٣٧، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٧٩.

كذلك كان يجب الإفادة باستقالة القنصل لأي سبب من الأسباب، وتحديد أسماء الأشخاص الذين سينوبون عنه في إدارة شئون القنصلية لحين تعيين قنصل جديد ووصوله الإسكندرية، مثل ذلك الخطاب المرسل من القنصلية الأمريكية إلى محافظة الإسكندرية يفيد بأنه: "قد استعفى من وظيفة قنسل جنرال (قنصل عام) دولة أمريكا لأجل أن يتوجه إلى بلده، وأن القسلاتو (القنصلية) هي تحت إدارة المسيو وليم جنسون، وقنسلاتو (قنصل) الأمريكان بمصر تحت إدارة المسيو بروك"[٣٨].

أما مَن كانوا يدخلون في دائرة العمل مع القنصل فكان لابد من إبلاغ الخارجية بذلك، وهناك حالة أبلغ فيها القنصل الأمريكي بأنه اتخذ أغا[٣٩] علي بوسطجي بطرفه، وكُتب ملاحظة أنه تم رفع الأمر للخارجية[٤٠]. وهناك خطاب آخر من القنصلية يفيد أنه: "صار تقليد الخواجة جونسون بوظيفة كنسلير (وكيل القنصل)، والخواجة سرياني ترجمان

[٣٨] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٢١ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ– ١ ربيع أول ١٢٧٨هـ]، ص ١٣٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ٤ أبريل ١٨٦١/ ٢٤ رمضان ١٢٧٧هـ.

[٣٩] **أغا:** أُختلف في أصلها، فقيل من اللغة التركية، وقيل من الفارسية، وقيل من المنغولية. لكنها انتشرت في أرجاء الدولة العثمانية بمعنى الرئيس والقائد وشيخ القبيلة، وأيضًا أُطلق اللقب على الخدم بشكل عام، والخصيان منهم المأذون لهم دخول غرف النساء بشكل خاص، كما كان لقبًا لرؤساء الإنكشارية في الفرق العسكرية، ورؤساء الخصيان في القصور، ولما أُبطل نظام الإنكشارية العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني، أُختص باللقب الضباط الأُميون، وهو الذي ظل معمولا به حتى نهاية الدولة العثمانية. مصطفى بركات، ***مرجع سابق***، ص ١٧٣– ١٧٥. وفي مصر، كان اللقب محل تهكم المصريين في نكاتهم وأمثالهم العامية في السخرية من غبائهم، ومدارةً لبطشهم، والحط من صفاتهم والطعن في أنسابهم، ومنها: "زي الأغوات يفرحوا بولاد سيادهم"؛ "زي بعجر أغا ما فيه غير شنبات"؛ "تقوله أغا يقولك ولاده كام؟". انظر بالتفصيل: أحمد أمين،، ***مصدر سابق***، ص ٦٢– ٦٥.

[٤٠] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٦٦٧ – ٢٠٠٦ [٤ ذي القعدة ١٢٨٠هـ– ١٦ ربيع ثان ١٢٨٢هـ]، ص ١٩، بدون رقم مادة، بتاريخ ١ يونيو ١٨٦٤.

القنصلاتو"[٤١]. كذلك في حالة وفاة أحد العاملين في القنصلية، من هؤلاء الرسميين، فلابد من الإخبار بهذا الأمر، وتحديد اسم من قام محله في الوظيفة، مثل ذلك الخطاب من القنصلية الذي يفيد بوفاة "الخواجة وليم مور" وكيل القنصل بالحمى في يوم ١٦ شعبان ١٢٧٧ (١٧ فبراير ١٨٦١)، ويتبعه خطاب آخر في ذات اليوم والتاريخ يفيد بأن: "الخواجة جينسون، الذي كان كنسليري القنسلاتو (وكيل القنصل) قد حل محل الخواجة وليم مور المتوفي"[٤٢].

وكما ذكرنا مرارًا أن وضع الولايات المتحدة ومكانتها خلال الفترة محل الدراسة لم يكن من القوة والتأثير كباقي الدول الأوروبية الكبرى آنذاك، ولعل ذلك يرجع في جزء منه إلى أنه على الرغم من توقيع الولايات المتحدة معاهداتها مع الدولة العثمانية سنة ١٨٣٠، ومصر سنة ١٨٣٥، واتخاذ بعض الخطوات الداخلية لتحقيق المشاركة الفعالة في نظام الامتيازات، بإصدار الكونجرس الأمريكي سلسلة من القوانين؛ أنشأت وطورت نظام محاكمها القنصلية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، إلا أن أول هذه القوانين كان قانون ١١ أغسطس ١٨٤٨ الصادر تحت عنوان: "قانون تنفيذ بعض شروط المعاهدات المنعقدة بين الولايات المتحدة والصين والدولة العثمانية، بمنح بعض السلطات القضائية لوزراء وقناصل الولايات المتحدة في تلك البلاد". فقد كانت صلاحية القناصل الأمريكيين ممنوحة في حالة الأعمال الجنائية فقط، ولم يحدث حتى العام ١٨٥٨ أن وجه الوزير المفوض الأمريكي في إستانبول أنظار الإدارة الأمريكية إلى تلك الحقيقة السابق تجاهلها، على الرغم أن محاكم الولايات المتحدة القنصلية في عموم الدولة

[٤١] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٣ – ٢٠٠٦ [٢١ محرم ١٢٧٤هـ- ٢٧ محرم ١٢٧٥هـ]، ص ١٦، بدون رقم مادة، بتاريخ غرة أكتوبر ١٨٥٧/ ١٥ صفر ١٢٧٤.

[٤٢] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٢١ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ١ ربيع أول ١٢٧٨هـ]، ص ١٠٨، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٦١/ ٢١ شعبان ١٢٧٧هـ.

العثمانية مارست القضاء، سواء في الحالات المدنية أو الجنائية، بينما صلاحية تلك الممارسة قد منحت طبقًا لقانون ١٨٤٨ في الأعمال الجنائية فقط. وهو الأمر الذي تم تداركه سنة ١٨٦٠ بإقرار الكونجرس قانونًا وسع وطور من بنود قانون ١٨٤٨، إذ اعتنى بتوسيع نطاق السلطات القضائية القنصلية في الإمبراطورية العثمانية بشكل تشمل معه القضايا الجنائية جنبًا إلى جنب مع القضايا المدنية[٤٣].

وكان أول قنصل أمريكي عام، دانييل سميث مكولي Daniel Smith McCauley (١٨٤٨-١٨٥٢)، مدركًا تمامًا لحجم بلاده ووزنها خلال تلك الفترة التي تولى فيها منصبه الجديد، الذي تصادف مع تولي عباس باشا السلطة. فقد كان مكولي على وجه الخصوص حساسًا تجاه مركز الولايات المتحدة الذي كان ضعيفًا بالمقارنة بالدول الكبرى الأخرى بسبب مواقف التجار البريطانيين، والقناصل الذين كانوا يعملون في خدمة الولايات المتحدة من جنسيات أخرى خلال الفترة من ١٨٣٥ حتى ١٨٤٨، حتى أن وظائفهم كانت بدون رواتب ثابتة. كذلك أدت اللامبالاة التي أبدتها الخارجية الأمريكية، والافتقار إلى تجارة منتظمة أديا إلى فشل القناصل الأمريكيين في أن يكونوا متميزين في مصر. فلم يكن الافتقار إلى الهيبة هو العقبة الوحيدة أمامهم لفرض نفوذهم، وإنما كانت هناك بعض الصعوبات المحلية التي كان يجب حلها أولًا، وأبرزها الافتقار الكبير لقوى بشرية تُعينه على ممارسة مهامه. ومع ذلك فقد كان في إمكان القنصل العام، الذي يعتبر الممثل الوحيد للولايات المتحدة، مثله مثل حال جميع الدول الصغيرة Small Power Diplomacy في مصر أن يحرز نفوذًا واضحًا، ليس فقط بين زملائه، وإنما كذلك بين التجار وفي بلاط الباشا[٤٤].

---

[٤٣] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٦٢، ٦٣.

[44] David R. Serpell, ***op. cit***, p. 3٥٣.

وقد تضافرت عدة عوامل قوت من نفوذ مكولي، وخَلَفَه الفعلي[٤٥] إدوين دي ليون Edwin De Leon (١٨٥٣- ١٨٦١) في مصر، إضافة إلى كونهما قنصلان عموميان، منها انتحالهما رتبة الوكيل الدبلوماسي، بالإضافة إلى لقب وكيل وقنصل عام، وهو ما وافقت عليه حكومتيهما، طالما اقتصر الأمر على مصر فقط. واستمر ذلك الأمر حتى ٢٠ يونيو ١٨٦٤ حين أصدر الكونجرس مرسومًا سمى بمقتضاه المندوب الأمريكي باسم: "الوكيل والقنصل العام في الإسكندرية". أيضًا دعم من قوة مركز القناصل العموميين الأمريكيين في الإسكندرية ومصر خلال تلك الفترة المبكرة، بُعد المسافة مع واشنطن، وعدم توافر المواصلات المناسبة في كل أوان، مما وفر لهم الفرصة لاتخاذ القرارات المهمة على مسئوليتهم الخاصة. وأخيرًا فإن التوسع في نظام الامتيازات الأجنبية في مصر أدى إلى خلق جزر صغيرة أجنبية الإدارة يحكم كل منها قنصلها العام[٤٦].

يُضاف إلى ذلك أن مكولي –أول قنصل أمريكي عام في مصر– كان متمرسًا في الخدمة الخارجية، فسعى لاحتفاظ بلاده بروح الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية، مستغلًا أن كل قنصل أوروبي عام كان يدعم مواقف القناصل الآخرين، دون تعويق قضايا التنافس بينهم، إذ درجت العادة أن يبالغ القناصل العموميون في عرض القضايا التي تتصل ببعضهم البعض، أو تلك التي تتعلق بالحكومة المصرية. وجاءت شكاوى السياح، ومشكلات التجار لتزيد من روح المنافسة بين هؤلاء جميعهم. وبهذا الأسلوب استطاع مكولي في خلال السنوات الأربع التي قضاها كقنصل عام في مصر أن ينخرط

[٤٥] كان بينهما قنصلًا أمريكيًا عامًا تولى بضعة أشهر فقط هو ريتشارد ب. چونز Richard B. Jones (مايو – نوفمبر ١٩٥٣)، ويكاد يكون تأثيره معدومًا لقِصر تلك الفترة التي تولاها.

[٤٦] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٧٢.

في المنظومة القنصلية العاملة، والتي كانت تروج إلى أن الولايات المتحدة قوية بما فيه الكفاية، لكي تدعم مطالبها ومواطنيها بدون تدخل كما تفعل الدول الأوروبية الأخرى[٤٧].

وبطريقة عملية طبق من خلالها مكولي على أرض الواقع تلك الرؤية، ودخل بالفعل في خلافات مع الحكومة المصرية بغرض إثبات النفوذ الأمريكي، مستغلًا قضية خبازًا من أحد الرعايا الأمريكيين، يُدعى ڤيكتور بارثو Victor Barthow. فقد بدأ النزاع بإزالة الحكومة المصرية –أثناء توسيعها بعض شوارع مدينة الإسكندرية– مخبزًا كان يستأجره ڤيكتور بارثو هذا، فطالب الأخير عن طريق قنصله الأمريكي آنذاك "ألكسندر تود" بتعويض من الحكومة المصرية، لكن الأخيرة ردت بأنه يمكنه إقامة دعواه في المحكمة ضد أصحاب المنزل الذي كان يستأجر فيه مخبزه، لأن المحكمة قد عوضت بالفعل أصحاب هذا المنزل، وأن الحكومة تتعامل في أمور المنفعة العامة تلك مع الملاك وليس المستأجرين. وبعد ثلاث سنوات، حيث كان قد تم تعيين أول قنصل أمريكي عام من الجنسية الأمريكية وهو دانييل مكولي، أعاد ڤيكتور بارثو طلبه إلى القنصل الجديد في يونيو ١٨٤٩، فأخذ القنصل العام في مفاوضة الحكومة لتعويض فكتور عن خسارته، وألح في طلبه، حتى أن عباس حلمي باشا والي مصر عرض عليه أن تدفع الحكومة ألف ريال[٤٨] لفكتور بارثو، لكن القنصل العام لم يرض بذلك، وأنذر الحكومة المصرية

---

47 David R. Serpell, ***op. cit***, p. 3٥٧.

[٤٨] **الريال:** أصلها Real بمعنى ملكي، وكان الإسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية. وفي القرن السابع عشر أُطلق "الريال" في العالم العربي على نقود فضية كبيرة: فرنسية وإسبانية وهولندية وألمانية وغيرها. وقد اختلفت أسعار هذه الريالات عند تداولها طوال فترة الحكم العثماني بطريقة شاذة، ولم تفلح أوامر تحسين العملة في معالجتها، وكانت المضاربات عليها دومًا في أوجها، خصوصًا "الريال الفرانسة"، الذي كان سعره في ارتفاع دائم، وكل ذلك على الرغم من التشديد في معاقبة المزايدين عليه بالشنق على باب زويلة، وتعليق ريال فرانسة في أنف المخالفين!. انظر بالتفصيل: عبد الرحمن فهمي،

في فبراير ١٨٥٢، بأنه إذا لم تُحل المسألة حلًا مُرضيًا في مدة ثلاثة أسابيع، فإنه سيقطع علاقاته الرسمية مع الحكومة المصرية، ويُنزل العلم الأمريكي في الإسكندرية. وفي نهاية المدة المحددة أرسلت الحكومة المصرية إليه مذكرة أعلنت فيها قبولها مبدأ التحكيم في مقدار التعويض، لكنه رفض ذلك، مع أنه تقدم به من قبل، وأنزل العلم بالفعل في سابقة أولى من نوعها. وأمام هذا الموقف عرضت الحكومة المصرية تعويضًا لثيكتور مقداره ستة آلاف دولار، لكن القنصل تمسك بأن يكون التعويض إثنا عشر ألفًا، ثم خَفَضَه إلى ثمانية آلاف دولار[٤٩]، وهو ما قبِلَته الحكومة!، وأعيد رفع العلم الأمريكي في اليوم التالي، وحيته قلاع الإسكندرية بواحد وعشرين طلقة مدفع[٥٠].

وعلى الرغم من تثمين وزارة الخارجية الأمريكية لإقرار الحل النهائي لمسألة ثيكتور بارثو، وكذلك على الرغم من إجراء استعراض لأعلام دول أوروبية تعبيرًا منها عن تضامنها مع القنصل العام للولايات المتحدة في المسائل التي تتعلق بـ "الشرف الوطني"، إلا أن الإدارة الأمريكية أضافت –على لسان وزير خارجيتها– بعض "التأنيب الرقيق"، حيث كتب إلى القنصل العام يقول له إنه يأمل ألا يحدث أمر مثل ذلك التهور الذي ينزل بموجبه العلم الأمريكي، وقطع علاقات الصداقة مع حكومة بينهما حُسن تفاهم[٥١]. إلا أن المحصلة العامة أنه في المجمل استطاع مكولي بهذه السياسة التصعيدية

"النقود المتداولة أيام الجبرتي"، بحث منشور في كتاب: أحمد عزت عبد الكريم (مشرف)، ***عبد الرحمن الجبرتي: دراسات وبحوث*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦) ص ٥٧٨.

[٤٩] كان راتب عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في أربعينيات القرن التاسع عشر حوالي مائتي دولار شهريًا، وهو ما كان يوازي أجر سنة كاملة لعامل يدوي في الولايات الجنوبية. مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٦١، ١٦٢.

[٥٠] أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٥٥، ٥٦.

[٥١] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٧٤.

أن يحصل على ما كان يراه حقوقًا من الحكومة المصرية، وأن يكتب لاحقًا ما مفاده: "إنني استشعرت أن من واجبي فقط أن أطالب بما هو بالتأكيد حق لهؤلاء الرحالة وخصوصًا بعد شكاواهم[٥٢]، وهو في ذلك كان يقصد تدخله بقوة مهددًا بقطع العلاقات مع الحكومة المصرية في سنة ١٨٥٢، حينما اتهم أشخاص من الرعايا المحليين بمهاجمة بعض الأمريكيين السائحين حينما كانوا يستقلون قاربًا في النيل، وهو ما مكنه من الحصول على نتائج مرضية على شكل تعويض مالي للسائحين، وعقاب رادع للمتهمين[٥٣].

واستمر القنصل الأمريكي الثاني "الفعلي" في الإسكندرية إدوين دي ليون في ذات المنوال، بل وكان شخصيته الحدية الانفعالية غالبة على تصرفاته، مستغلًا الأنا العالية التي يتمتع بها، والاستقلالية في اتخاذ قراره السريع على مسئوليته الشخصية، مؤمنًا أن "السياسة التصعيدية" التي كان يتبعها تحقق له ما يريده، فلم يكن يأبه بتأنيب وزارة خارجيته "الرقيق"، كما كان لسلفه، طالما لم يكن يحمل في ثناياه أية عقوبات أو توبيخات، ولذا تخطى في سنة ١٨٥٨ حدوده الإقليمية في مصر، ليمارس ضغطًا جديدًا في يافا بفلسطين، التي لم تكن في إطار سلطاته، وإنما كانت تقع تحت السلطة القضائية المباشرة لقنصل القدس؛ المسئول أمام الوزير الأمريكي المفوض في إستانبول.

فقد حدث هجوم على ما قيل إنه منزل ومستعمرة مبشر أمريكي يدعى "والتر ديكسون Walter Dickson"، أدى إلى مقتله، وما قيل إنه اغتصاب زوجته وسلب منزله، فما كان من قنصل الولايات المتحدة في القدس "وارين جورهام Warren Gorham"، إلا أن التمس معونة دي ليون في الإسكندرية، والذي أبلغ على الفور الكابتن بيل Captain Bell، قائد قطع أسطول الولايات المتحدة الرابض آنذاك في ميناء

---

[52] David R. Serpell, ***op. cit***, p. 3٥٧.

[٥٣] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٧٣، ٧٤.

الإسكندرية، للتحرك إلى يافا من أجل "الدفاع عن الشرف الوطني". فقد كان أمريكيو تلك المرحلة يرون أن موقع الولايات المتحدة وقوتها في ذلك الوقت يمنعها من السكوت على مثل ذلك الهجوم و: "الانتهاك الصارخ لأسرة أمريكية مسالمة.."، وأنه لم يعد بالإمكان في نظرهم: "سرقة ونهب الأمريكيين المقيمين في المنطقة وهم محميون ومحصنون". ولهذا نددت وزارة الخارجية الأمريكية بالحادثة، مطالبة بعقاب مرتكبيها، وتم إرسال اعتراض إلى الحاكم العثماني، لاتهامه بأنه كان يرفض اعتقال مرتكبي الجريمة، بل وهددت أن الولايات المتحدة سترسل سفينة حربية لإلقاء قنابل على مساحات شاسعة من البلاد، ولن تترك حجرًا على حجر في يافا، مما دفع الحاكم العثماني إلى إلقاء القبض على عدد من أعضاء قبيلة بدوية ذات شأن، وُجد عندها بعض مقتنيات آل ديكسون، ثم دارت محاكمات لم تُرض الأمريكيين وبالفعل تم إرسال سفينة حربية في استعراض قوة الولايات المتحدة أمام السواحل الشامية. لكن في المحصلة، أبدت الخارجية الأمريكية أسفها لاضطرارها إلى استخدام تلك اللهجة المتعجرفة، خصوصًا أنه في العام التالي ١٨٥٩ أبلغها القنصل الأمريكي أن الأتراك مستمرون في تأجيل تسوية قضية ديكسون، مما يعني الاعتراف بفشل سلاح الأمريكيين في استعراض القوة لتأييد مصالحهم[٥٤].

هكذا كان تهديد القنصل الأمريكي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية، أو استعراض القوة العسكرية، مستقويًا بدعم القناصل الأوربيين الآخرين، أحد أشكال الضغط القوية؛ يظهر ويخبو بين الحين والآخر إلى أن تحقق بالفعل في سنة ١٨٦٤، حينما كان نائب القنصل الأمريكي في القاهرة، وهو مواطن بريطاني من الشام، انتهز فرصة الانهماك في الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١- ١٨٦٥)، وأعلن نفسه مستقلًا

[٥٤] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٧٥- ١٧٧؛ لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٧٦، ٧٧.

تمامًا عن الولايات المتحدة، ودعا المشمولين بالحماية الأمريكية الموجودين حوله إلى تغيير ولائهم إلى قائد الانفصاليين الجنوبيين چيفرسون ديڤيس Jefferson Davis. وتعقدت الأمور مع نهاية نفس العام حينما مات القنصل الأمريكي العام في مصر ويليام ثاير William Thayer (١٨٦١- ١٨٦٤)، تاركًا المسئولية لأحد هؤلاء المحميين الأمريكيين، ويدعى فرانز دنيس Franz Dainese، الذي طالب الحكومة المصرية في الحال بعدة ادعاءات رفعها أحد الشوام المشمولين بالحماية الأمريكية، فلما رفضت الحكومة المصرية طلبه، أنزل دنيس العلم الأمريكي، ثم فر هربًا إلى الولايات المتحدة بعد ارتكابه عدد من المخالفات القانونية، وجاء القنصل الأمريكي العام الجديد تشارلز هيل Charles Hall (١٨٦٤- ١٨٧٠) إلى الإسكندرية ليجد أن العلاقات المصرية – الأمريكية مقطوعة[٥٥].

وبالمقابل فإننا نلاحظ أنه على الرغم من كل تلك المغامرات الفردية التي كان يقوم بها بعض القناصل الأمريكيون في التلويح بقطع العلاقات لإظهار هيبتهم، أو قطعها بالفعل كما حدث في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية على النحو المبين آنفًا، فإننا نجد دومًا حرصًا من الباشا في مصر، وحتى من السلطان العثماني في إستانبول على استمرار تلك العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، ومنها ما ظهر بالفعل بصورة عملية أثناء تلك الحرب الأهلية الأمريكية. وذلك أنه باندلاع تلك الحرب كان السفير الأمريكي لدى الباب العالي (جيمس ويليامز) من ولاية آلاباما الجنوبية الانفصالية، ولذا حاول إقناع الباب العالي بنبذ الاتحاديين، والاعتراف بالانفصاليين، ولهذا عزله الرئيس أبراهام لينكولن Abraham Lincoln (١٨٦١- ١٨٦٥) وعين مكانه إدوارد جوي موريس المنحدر من ولاية بينسيلڤينيا المؤيدة للاتحاد، مؤكدًا للسلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦)

[55] David R. Serpell, ***op. cit***, p. 3٥٤.

على استمرار علاقات الصداقة القائمة بين البلدين، وهو ما كان يرغبه بالفعل ذلك السلطان العثماني، الذي كانت بلاده تقاوم محاولات انفصالية في اليونان والبلقان، ولذا كان مقتنعًا بالأمر، بل واتخذ السلطان عبد العزيز خطوات استثنائية لتجديد معاهدة ١٨٣٠، مع الولايات المتحدة، وعمل على منع سفن الانفصاليين من الإبحار في المياه الإقليمية العثمانية[٥٦].

أما الحكومة المصرية، وفي شخص الوالي سعيد باشا بنفسه، فقد قدمت مساهمة شخصية في هذا "الحياد الكريم" بإصداره مرسومًا "دكريتو" في نوفمبر ١٨٦١ موجهًا مباشرة إلى الجنوبيين، يقضي بإبعاد أية سفينة تحمل علمًا مجهولًا عن الموانيء المصرية، فضلًا عن تقديمه عرضًا للحكومة الولايات المتحدة ببيع كمية من البنادق، إلا أن الأخيرة رفضته مع الشكر[٥٧]. كذلك وافقت الحكومة المصرية في بداية تلك الحرب على طلب وزراة الخارجية الأمريكية التابعة للشمال بطرد نائب القنصل الأمريكي روبرت ولكنسون Robert Wilkinson، الذي ظل على ولائه للجنوبين. كما أن ذات وزارة الخارجية كانت قد أشادت "بمساهمة مصر" التي وصفتها بالكريمة، في مساعدة "أرامل وأيتام المدافعين عن الاتحاد"، وأشادت كذلك بشجاعة العديد من الشباب المصريين المتطوعين للقتال إلى جانب الشماليين[٥٨].

لكن على الرغم من تصنيف العلاقات بين البلدين بأنها دومًا بأنها كانت علاقات صداقة وتفاهم وود، إلا أنه سرعان ما توترت من جديد بسبب تدخل الإمبراطور الفرنسي ناپوليون الثالث (١٨٥٢- ١٨٧٠) في المكسيك، وهو ما أغضب الأمريكيون، وأعربوا

---

[٥٦] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٩٠، ١٩١.

[٥٧] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٩٥.

[٥٨] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٩٤.

عن شعورهم بالإحباط والخذلان من موقف مصر، التي أرسل حاكمها سعيد باشا في يناير ١٨٦٣ فيلقًا مصريًا مكونًا من خمسمائة جنديًا سودانيًا إلى المكسيك، مجاملة للإمبراطور الفرنسي، حيث كان الفرنسيون يعتقدون أن السودانين معتادين على أجواء المكسيك الحارة، ومحصنين ضد الأوبئة والأمراض والإصابة بالحمى الصفراء. ولم تكن أي من الحكومات العثمانية أو البريطانية أو الأمريكية قد تسلمت إنذارًا مبكرًا عن هذا التصرف، ولذا قامت الولايات المتحدة بتوضيح معارضتها، لكنها لم تقدم احتجاجًا رسميًا في ذلك الوقت، لانهماكها في حربها الأهلية، بينما ثارت الحكومتان العثمانية والبريطانية، بادعائهما أن الحادث أوضح أن هناك اتفاقًا قد تم بين سعيد باشا والإمبراطور ناپوليون الثالث مفاده الاعتراف الفعلي باستقلال مصر[٥٩].

لكن بعد انتصار الولايات المتحدة، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية قنصلها في الإسكندرية "تشارلز هيل" برسالة صريحة إلى سعيد باشا، يحذره فيها أنه بات لدى الولايات المتحدة مائة ألف جندي أسود مثلهم مثل السودانيين الموجودين في المكسيك، من حيث ملائمتهم للخدمة، وأنه يمكن إنزالهم بسهولة في مصر للانتقام، باستخدام ذات المبدأ الذي يستخدمه الباشا في إرسال هؤلاء الجنود إلى المكسيك. وبالفعل أحدث التهديد تأثيره المطلوب، ولم يرسل سعيد باشا إمدادات جديدة من الجنود، خصوصًا بعد هزيمة جيش الإمبراطور ناپوليون، وإعدام قائده، فأبحر الفيلق المصري قافلًا إلى بلاده بعد خسارة خُمس عدده[٦٠].

وكالعادة سرعان ما التئمت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، إذ أعرب الرئيس لينكولن عن رغبته زيارة القدس بعد انتهاء الحرب الأهلية، لكن تم اغتياله

---

[٥٩] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٩٧.

[٦٠] مايكل بي. أورين، ، ***مرجع سابق***، ص ١٩٣، ١٩٤.

في أحد المسارح سنة ١٨٦٥. ومن المفارقات أنه تم إلقاء القبض في مصر على هاريسون سورات Harrison Surrat، الذي كان من الموالين للجنوبيين الانفصاليين، وأحد المتآمرين على اغتيال لينكولن، وكان مرتبطًا بچون ويلكس بوث John Wilkies Booth، الذي قام بعملية الاغتيال، وكان قد هرب إلى كندا فبريطانيا فإيطاليا فمصر، وفيها تم القبض عليه، واقتيد مكبلًا إلى واشنطن، فامتدحت الحكومة الأمريكية الموقف الودي للحكومة المصرية، وقدمت صورة الرئيس الراحل كهدية[٦١].

هكذا يتبين أن علاقات الولايات المتحدة بمصر كانت دومًا في إطار دبلوماسي في المقام الأول، وأنها كانت مسئولة سياسيًا ودبلوماسيًا في مجالات محدودة تجاه مصر، ولم تكن للعلاقات الاقتصادية بينهما مكانة كبيرة طوال سنى الفترة التي تشملها الدراسة، بل إن مصر لم تكن محور اهتمام الأمريكيين اقتصاديًا في المجمل، بالرغم أنه كان لها قنصليات في الإسكندرية والقاهرة، وأن صناع السفن الأمريكيين كانوا يمدون البحرية المصرية بالسفن، فإن التجارة بين البلدين ظلت هامشية، فضلًا عن أن التبشير كان محدودًا للغاية في بلاد النيل. وأنه حتى نهاية حكم محمد علي باشا لم تقم علاقة تجارية مباشرة بين مصر والولايات المتحدة، بالرغم من استعداد محمد علي لإعطاء أي امتياز للتجارة الأمريكية، شريطة عدم تعرض علاقته مع بريطانيا وفرنسا للخطر[٦٢].

وفي ظل عهود خلفائه، كانت التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة ومصر قد حققت تقدمًا متواضعًا في سنة ١٨٥١، حيث وجدت خمس حمولات من المنتجات الأمريكية سوقًا رائجة في مصر، ومع ذلك لم يتبعها حمولات أخرى في العام التالي، وعادت المراكب التي وصلت إلى الإسكندرية في السنوات التالية فارغة. وفي العام ١٨٥٦

---

[٦١] ***المرجع السابق***، ص ١٩٥، ١٩٦

[٦٢] أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٥١.

أقيمت بعض البيوت الأمريكية التجارية في مصر بتشجيع من سعيد باشا، بعد أن دعا التجار الأجانب، ومنهم الأمريكيين، إلى احتفالات تنصيبه (سبتمبر ١٨٥٤) . فقد عبر عن مشاعره الطيبة نحو الولايات المتحدة، ورغبته في أن يوثق علاقاته بها، وكدليل على نواياه فقد أمر إحدى المراكب البخارية الأمريكية، وكذلك عبر عن أمله في أن يجد التجار الأمريكيون فرصتهم في الاتجار مع مصر. وصدرت الأوامر لاستيراد السلع الميكانيكية وخصوصا تلك اللازمة لإقامة خط حديد السويس، ولكن تجارة الاستيراد والتصدير لم تتعد تلك الأوامر الحكومية. وهكذا ظل نفوذ الولايات المتحدة ضعيفًا اقتصاديًا جدًا، فقد كان من بين السبع عشرة دولة الممثلة في الإسكندرية أربع دول فقط هي: فرنسا والنمسا واليونان وبريطانيا، التي كانت تملك وحدها معظم النشاط التجاري في مصر، بينما كان النشاط التجاري للولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات نشطًا أكثر في البحر الأحمر، وخصوصا تجارة القهوة التي كان يحتكرها الأمريكيون، مع جانب من تجارة الرقيق[٦٣].

ويكفي للتدليل على ذلك أنه عندما دعا فردناند ديليسيبس الولايات المتحدة في سنة ١٨٥٧ إلى الاشتراك في مشروع قناة السويس معددًا مزاياها التجارية والاقتصادية، لم يكلف الرئيس چيمس بوكانان James Buchanan (١٨٥٧– ١٨٦١) نفسه عناء الرد عليه، وظلت الاتصالات بين مصر وواشنطن مقتصرة على تبادل الهدايا في المناسبات، مثل النموذج المصغر لأبي الهول الذي تلقاه بوكانان مسرورًا ومعلقًا بأنه: "تمثال غريب الشكل"[٦٤].

---

63 David R. Serpell, ***op. cit***, pp. 344 – 348

٦٤ مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٩٩.

ومع نهاية عهد سعيد باشا تصدر القطن المصري الواجهة، لكن من خلال استغلاله سياسيًا وعسكريًا وليس اقتصاديًا بسبب اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية. فقبل بداية الحرب كان الأمريكيون وقتها يرون أن: "كرامتهم وآمالهم تضيع حينما يرون مصر وآسيا الصغرى والهند يمولون العالم بالقطن، وأن كاليفورنيا تدفع الذهب ثمنا له". إذ كان حوالي ثمانين في المائة من واردات لانكشاير ببريطانيا من القطن من الولايات المتحدة سنة ١٨٦٠، بينما لم تتعد وارداتها من مصر ثلاثة في المائة فقط. لكن بنشوب الحرب الأهلية الأمريكية راهن الجنوبيون الانفصاليون على أن إيقاف الشماليين تصدير القطن من المزارع الجنوبية صوب بريطانيا –بحصارهم الموانيء الجنوبية– سوف يصيب صناعة الغزل والنسيج في لانكشاير، بل والاقتصاد البريطاني بأكمله بكارثة، مما سيرغم بريطانيا على الانحياز بقوة إلى جانب الكونفدراليين[٦٥].

انعكس قرار الانفصاليين الأمريكيين على زيادة سعر القطن المصري أربعة أضعاف، ومعه ارتفع سعر أفدنة الأرض المخصصة لزراعته، وهو ما رأه الاتحاديون فرصة عظيمة لمنع الانفصاليين من نقطة القوة تلك، وبلغ الأمر بواشنطن أن أرسلت مندوبًا إلى القاهرة لحث المصريين على زيادة المساحات المنزرعة قطنًا. وفي الوقت الذي كانت فيه بالات القطن تُصاب بالعفن جراء تكدسها في موانيء الانفصاليين، ارتفعت أسعار القطن المصري إلى نحو أحد عشر مرة مع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية (من سبعة ملايين دولار سنة ١٨٦١ إلى سبعة وسبعين مليونًا سنة ١٨٦٥)، ذهبت جميعها إلى جيوب الخديو إسماعيل المالك لملايين الأفدنة[٦٦]. وبانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، تراجعت أسعار القطن المصري بصورة كبيرة، وظلت الولايات المتحدة على علاقات طيبة مع

[٦٥] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١٠٠.

[٦٦] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٩٧، ١٩٨.

الحكومة المصرية خلال هذه السنوات[٦٧]. وكان هذا الأمر يظهر بوضوح في سجلات تلك الفترة بوجود خطابات تشير إلى عيد الاستقلال الأمريكي، والاهتمام بالإفادة عنه: "يفيد أنه سيصير بنادي الحكومة عيد ولايات أمريكا يوم الأحد ٤ يوليو الجاري، لأنها عيد السنة التاسعة والتسعين"، ووضعوا في الملاحظات أنه تم إخبار الخارجية والبحرية[٦٨].

ومن ناحيتها قررت الولايات المتحدة –إحياءً للذكرى المئوية الأولى لاستقلالها (٤ يوليو ١٨٧٦)– افتتاح معرض عالمي في فيلاديلفيا، وقد انتهز القنصل العام الأمريكي في الإسكندرية والوكيل السياسي ريتشارد بيردسلي Richard Beardsley، الفرصة واستأذن وزير الخارجية السماح له بدعوة الحكومة المصرية للاشتراك في المعرض، وهو ما تم في النهاية بعد سلسلة من المعوقات، وشارك وفد مصري رفيع المستوى برئاسة ولي العهد آنذاك محمد توفيق باشا وزير الداخلية رئيسًا، وعضوية كل من رياض باشا وزير الخارجية نائبًا للرئيس، وهنري بروغش بك، أستاذ علم الآثار المصرية مديرًا عامًا. وكان تمثيل مصر في المعرض لحاصلاتها وفنونها وصناعاتها، ونالت دبلومين في القطن والسكر، بينت فيهما هيئة تحكيم المعرض المزايا العظيمة لهذين المحصولين، هذا فضلًا عن تكليف الخديو من الأصل لهنري بروغش ببحث ودراسة زراعة القطن وصناعة السكر في الولايات المتحدة الأمريكية[٦٩]. وفيما عدا تلك المبادلات الدبلوماسية لم يتطور الجانب الاقتصادي أو التجاري بين البلدين، وانحصر فقط في التذكير والتهاني بالأعياد

---

[67] David R. Serpell, ***op. cit***, pp. 349 –351.

[٦٨] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٥ – ٢٠٠٥ [غرة شعبان ١٢٩١ هـ– ١٨ شعبان ١٢٩٢هـ]، ص ٦، بدون رقم مادة، بتاريخ: ٢٩ جماد أول ١٢٩٢هـ [١٨٧٥].

[٦٩] بالتفصيل: أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٦٨– ٧٢.

الوطنية مثل ذلك الخطاب الذي يفيد أن: "يوم باكر تاريخه الخميس ٤ يوليو ١٨٧٨ هو عيد استقلال ولايات أمريكا المتحدة"، ووضعوا في الملاحظات أنه تحرر للبحرية[٧٠].

ثانيًا: المشمولون بالحماية الأمريكية في مصر:

يرجع مصطلح "امتيازات Capitulation" إلى كلمة لاتينية "Capitula" أُستخدمت في العصور الوسطى بذات المعنى السياسي. ثم أخذ صفته للدلالة على معاهدة تُمكن الأجانب القاطنين في الدولة العثمانية (إستانبول على وجه الخصوص في البداية) أن يحصلوا على حصانات وحقوق وإعفاءات، وأن يخضعوا تقريبًا لقوانين بلادهم الأصلية. وقد أُتفق عمومًا على أن الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦) للفرنسيين في العام ١٥٣٥ في بداية الأمر على شكل معاهدة صداقة وتجارة، كانت المنوال الذي بُني على أساسه فيما بعد نظام الامتيازات الممنوحة للدول الغربية في الإمبراطورية العثمانية. وعلى مدار نحو ثلاثة قرون لاحقة شجعت الشعوب الأوروبية عادة تجديد تلك المعاهدات مع كل سلطان يتولى الحكم، ضمانًا لتوسيع مجالات امتيازاتهم، وهو ما عُرف بمصطلح شامل جامع هو: "نظام الامتيازات الأجنبية"، التي ضمنت لهؤلاء الأجانب (الفرنجة/ الأوروبيين) امتيازات شخصية، مثل حرية التجارة وحرية العبادة وعدم انتهاك حرمة المساكن، وامتيازات أخرى اقتصادية، مثل ثبات التعريفة الجمركية، والإعفاء من الضرائب المباشرة، وكذلك امتيازات قضائية مثل حق الأجانب بصفة عامة في التقاضي أمام محاكمهم القنصلية الخاصة بهم داخل الأراضي العثمانية،

[٧٠] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٨ – ٢٠٠٥ [١١ محرم ١٢٩٦هـ- ٥ محرم ١٢٩٧هـ]، ص ٧، بدون رقم مادة، بتاريخ: ٣ يوليو ١٨٧٨.

وحق منح حمايتهم للرعايا العثمانيين، وبذلك يحصلون على ذات مزايا نظام الامتيازات الأجنبية[٧١].

وتلى فترة حكم السلطان محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩)، وما اعتراها من أحداث جِسام، وانتصارات متتالية فرضها عليه واليه القوي الطموح في مصر محمد علي باشا، وتدخل الدول الأوروبية لحماية ملكه، أن سادت مرحلة عرفتها الدولة العثمانية باسم "التنظيمات العثمانية"، تم ترويجها باعتبارها "إصلاحات"، ونشرها في سلسلة طويلة من القوانين والنظم بين وفاة السلطان محمود الثاني ١٨٣٩ وإلغاء السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩) الدستور العثماني سنة ١٨٧٨. وكان هناك ثلاثة قوانين بارزة لفتت نظر أوروبا، وكان ذلك هو الهدف الحقيقي من وراء إصدارها، وهي: خط شريف كلخانة (أو منشور الكلخانة)، الذي أصدره سنة ١٨٣٩ السلطان عبد المجيد بعد توليه الحكم (١٨٣٩- ١٨٦١) خلفًا لوالده، وخط هِمايون (أي السلطاني أو التنظيمات الخيرية)، الصادر سنة ١٨٥٦ في عهد ذات السلطان، ثم إعلان دستور سنة ١٨٧٦ الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني، ثم ألغاه بعد عامين[٧٢]

فبمقتضى هذه القوانين انتفت بالتدريج الفكرة الراسخة بالدولة العثمانية من أن المسلمين هم المفضلون في كل شيء، ومن عداهم من الذميين والمستأمنين في مراكز أدنى، ولذا كان كثير من هؤلاء الذميين يحاولون التشبه بالمستأمنين بالحصول على حماية دولة أجنبية. لكن بمقتضى صدور "خط كلخانة" وما تبعه "خط همايون" فتحت أبواب الوظائف العامة والجيش أمام المسلمين والرعايا بغير تمييز، على الأقل من حيث

---

[٧١] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٥٤، ٥٥.

[٧٢] انظر بالتفصيل: عمر عبد العزيز عمر، ***تاريخ المشرق العربي*** (بيروت: دار النهضة العربية، د.ت)، ص ٢٧٤- ٢٨٥.

الشكل الظاهر. ثم خطا الباب العالي خطوة أجرأ بإصدار قانون الجنسية سنة ١٨٦٩ على نسق التشريعات الأوروبية، ولم يخلط بين الدين والجنسية، وزال التقسم الثلاثي (مسلمون- ذميون- مُستأمنون)، وأصبح التقسيم ثنائيًا: عثمانيون وأجانب[٧٣].

ورغم تبعية مصر للدولة العثمانية قانونًا، إلا أنها كانت متمتعة فعليًا باستقلال داخلي في إدارة شئونها منذ عهد محمد علي باشا، وهو الأمر الذي أدى إلى الاعتراف بشخصية خاصة للمصريين تميزهم عن الرعايا العثمانيين العاديين، ومن هنا نشأت فكرة "الرعايا المحليين". فهولاء الرعايا المحليون (المصريون) عثمانيو الجنسية، لكن تلحقهم صفة أخرى كونهم محليين. فلم تكن تلك الرعوية المحلية تلحق الأشخاص في الخارج، بل كانت وصفًا يعتبر في الداخل لتحديد علائق أهل البلاد المتمتعين بالجنسية العثمانية بالسلطات الحكومية. وظل هذا الأمر معمولًا به (عُرفًا إن جاز التعبير)، حتى صدرت قوانين مصرية تحدد صفات وشروط هؤلاء الرعايا المحليين، والتي أخذ صدورها يتوالى تترى مع مطلع القرن العشرين. وفي ذات الوقت ظل أهل مصر -باعتبارها ولاية عثمانية- يخضعون لأحكام القوانين العثمانية، ومنها قانون الجنسية، وكذلك قانون ١٨٨٧، الذي يكلف العثمانيين بعدم التنقل في داخلية البلاد إلا بوثيقة طريق. ولا يقصد بداخلية البلاد هنا "البلاد المصرية"، وإنما المقصود البلاد العثمانية بشكل عام، أي للتنقل بين مصر وسوريا، أو الحجاز مثلًا كان يلزم الحصول على وثيقة طريق للتعريف بالشخصية[٧٤].

أما الأجانب المقيمون في مصر، فكانوا يتألفون في المجمل من أولئك الأوروبيين بالقطر المصري، وعموم بلاد الشرق الأدنى التابعة للدولة العثمانية، وكانت تشملهم لفظة "الإفرنج" أو "الفرنجة من جاليات تابعة لأمم أوروبا، أو كما كانوا يسمونهم الرعايا التابعين

---

[٧٣] يحيى عبد القادر، ***جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر*** (القاهرة: جريدة التجارة والملاحة، ١٩٥٣)، ص ٣.

[٧٤] ***المرجع السابق***، ص ٣، ٤.

للشعوب المسيحية، وجميع الذين يحملون الثياب الأوروبية. وقد قدر كلوت بك عددهم مجتمعين في بدايات عهد سعيد باشا بحوالي ستة آلاف نسمة تقريبًا في مصر، جاءوا جميعًا إلى مصر وعموم بلاد الشرق الأدنى مدفوعين بحب الكسب من مزاولة الأعمال التجارية. والقليلون منهم يتخذون من مصر مقامًا دائمًا لهم ولأعقابهم، وأغلبهم يعودون إلى أوطانهم[٧٥].

وظل هؤلاء الأجانب يخضعون لأحكام القوانين العثمانية، وأبرزها كان القانون الصادر في فبراير سنة ١٨٤٤، الذي لا يسمح للأجانب بدخول أراضي الدولة العثمانية بدون جواز سفر، ومن يدخل بدون جواز سفر، أو بجواز غير نظامي، أو بجواز مزور يعرض نفسه للعقوبة. وفي أغسطس من ذات العام (١٨٤٤)، صدر قانون يقضي بإبعاد الأجنبي الذي ليس لديه جواز سفر، أو لديه جواز سفر غير نظامي، وهو الأمر الذي ظل ساريًا حتى مايو ١٨٩٥ بصدور الأمر العالي، الذي أيد القانونين السابقين، وأضاف عليهما وجوب حيازة الأجنبي على تأشيرة من الممثلين السياسيين أو القنصلية العثمانية في الخارج، مؤشَرًا بها على جواز سفره، تُخول له دخول الأراضي العثمانية. فحتى تلك السنة (١٨٩٥)، كان الأجنبي الذي يدخل إحدى بقاع الدولة العثمانية بدون تأشيرة من القنصل العثماني في الخارج، يستطيع التنقل بين بقاعها المختلفة، من الأناضول للعراق للشام لمصر...، دون أن يكون حاصلًا على غير ما يثبت شخصيته على اعتبار أن يتنقل بين أرجاء الدولة العثمانية، مثله مثل الشخص المتمتع بالرعوية العثمانية، لم يكن مكلفًا بغير الحصول على وثيقة طريق لدخول أحد الأقطار العثمانية[٧٦].

---

[٧٥] أ. ب. كلوت بك، ***مصدر سابق***، ص ١٩٠، ٤٤٧.

[٧٦] يحيى عبد القادر، ***مرجع السابق***، ص ٤.

وكان كثيرون من الرعايا العثمانيين –من الشوام المسيحيين في المجمل– يرغبون في التخلص من تبعية الحكومات المحلية، وحصولهم على امتيازات أوسع تزيد من مكانتهم ونفوذهم في محيطهم، فضلًا عن جلب منفعة مادية فاحشة لهم وذويهم ومن وقعوا في دوائر منفعتهم. ولم يكن ليحظون بذلك إلا بالدخول في خدمة القنصليات الأجنبية، والأمريكية من بينها، بأي شكل من الأشكال، فيدفعون مبالغ كبيرة رشوة لمن يعطيهم وظيفة في القنصلية[٧٧]. وكان يطلق على هؤلاء اسم "المشمولين بالحماية Protege"، وكانت هذه الحماية لا تقتصر فقط على الشاري، وإنما كانت يمتد أثرها لتشمل جميع أفراد عائلته، وتنتقل بالوراثة، كذلك كان يمكن التنازل عن حق ملكيتها مقابل تعويض مالي. وكانت الحماية الأمريكية من بين تلك الحمايات التي كانت تباع وتشترى، وفي البداية كانت هذه البراءات محدودة، لكن سرعان ما أصبحت توزع على مدى واسع طبقًا للأغراض السياسية[٧٨].

غير أن الدولة العثمانية بموجبها اتبعت سياسة تهدف إلى عدم تشجيع الرعايا العثمانيين في وظائف وكلاء القناصل، وهذه كانت إحدى أبرز المشكلات التي واجهت القنصل الأمريكي العام فور اعتماد منصبه. فإذا كان النجاح في المجال القنصلي اعتمد على شخصية القنصل الأمريكي أساسًا، فإن أغلب الفشل الذي تم كان مرجعه الجهات الدنيا التابعة له. إذ كان من المستحيل من الناحية العملية أن تجد شخصًا أمريكيًا مستعدًا أو مناسبًا لشغل إحدى هذه الوظائف الصغيرة، التي بدأ عددها يتزايد، خصوصًا مع زيادة عدد السياح الأمريكيين. وإذا قام القنصل الأمريكي بتوظيف الرعايا المسيحيين العثمانيين

[٧٧] أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٥٣.

[٧٨] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٨٥.

فإنهم سيكونون مكروهين من الحكومة المصرية مما يجعلهم محتدين معهم، أو أنهم سيطالبون بأجور عالية لتعويضهم عن ذلك[٧٩].

ومن ناحية أخرى، وكعادتها، فإن الولايات المتحدة كانت تدَّعِي في هذا الخصوص، بأنه لا يستطيع تمثيل المصالح الوطنية بكفاءة، والدفاع عن شرف البلاد سوى المواطن الأمريكي، ولذا أرسلت الخارجية الأمريكية نشرة سنة ١٨٥٣ تحرم بمقتضاها استخدام غير الأمريكيين في وظائف وكلاء القناصل، لكنها لم تنس تضمينها جملة: "ماعدا في حالة الضرورة المطلقة"، وهو الاستثناء الذي سيصبح استخدامه قاعدة، لأنه إذا لم يكن في الإمكان استخدام الرعايا العثمانيين كوكلاء قناصل، فإن الأمريكيين في غالبية أنحاء مصر، وأجزاء كبيرة من الدولة العثمانية سيصبحون بلا تمثيل، ليس فقط لصغر عدد المقيمين الأمريكيين في مصر، ولكن كذلك لأن أغلب هؤلاء كانوا في الوجه القبلي، ولا يصلحون لهذه الخدمة، لأنهم كانوا جميعًا من المبشرين[٨٠].

وهناك بالفعل حادثة صريحة في هذا الشأن، تلك الخاصة بالمدعو أيوب الطرابلسي، أحد الرعايا المحليين من الشوام المسيحيين، حيث بعث ويليام سيوارد William H. Seward وزير الخارجية الأمريكي (١٨٦١– ١٨٦٩)، برسالة سرية بشأنه إلى القنصل الأمريكي العام في الإسكندرية ويليام ثاير، يطلب فيها منه أن يختار أيوب بك الطرابلسي هذا ويعطيه الحماية، تقديرًا لما قدمه من تقارير وفية سنة ١٨٦٠ عن القطن المصري المنافس للقطن الأمريكي، وقبلها بعام كان قد: "قدم خدماته في اكتشاف بعض المجرمين في عمليات ضد مواطنين أمريكيين في يافا سنة ١٨٥٩...[المقصود حادثة مرزعة والتر

[79] David R. Serpell, ***op. cit***, pp. ٣٥٣ – ٣٥٤.

[٨٠] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٩٠، ٩١.

ديكسون]، فالمعلومات التي بعث بها أيوب بك أثبتت أنها ليست فقط "مرضية للغاية" بل إنها "ذات مغزى كبير"[٨١].

وبطبيعته العملية وعقليته الجريئة الحَدية، واجه مكولي أول القناصل الأمريكيين هذه المعضلة بالتزيد في إسباغ الحماية الأمريكية على مواطنين من أمم أخرى غير مواطنيه، بالصورة التي أظهرته معاديًا للحكومة المصرية. خصوصًا أنه قد سبق أن مارس نفس الشيء في طرابلس بعلم وزارة الخارجية، ولكن الخارجية حذرته من التدخل في شئون الغير[٨٢]، ولهذا ظهرت العديد من مشكلات في هذا الشأن خلال الفترة التي تولاها أول قنصل أمريكي عام في مصر، لعل أبرزها كانت مشكلات قسطنطين كحيل، ويعقوب إليعازر، وإسكاروس قسيس.

فقد عين مكولي سنة ١٨٥٠ قسطنطين كحيل، وهو مسيحي من أسرة سورية، لشغل منصب نائب قنصل بالقاهرة، لكن كحيل هذا لم يكن مرغوبًا في الدوائر الحكومية المصرية لأمور متصلة بمسألة الحماية، بل لم يكن محبوبًا لدى ممثلي الدول الأخرى في مصر، ولهذا عارضت الحكومة المحلية بقوة تعيينه، وتوترت العلاقات الدبلوماسية بقوة بسبب هذا الأمر. وبصورة مشابهة عين مكولي يعقوب أليعازر Jacob Eliazar سكرتيرًا عربيًا، ومترجمًا للقنصلية العامة الأمريكية بالإسكندرية، لكن الحكومة المصرية ألقت القبض عليه وسجنته في القلعة بالقاهرة، بعدما احتجت الحكومة المصرية على حماية يعقوب –الذي أدين بالاختلاس– على أساس أن الإعلان المناسب عن تعيينه بالقنصلية لم يُبَلّغ إلى الوزارة، وهو ما جعل مكولي يحتج بشدة بحجة أن القنصل العام وحده له السلطة على موظفي قنصليته، وأنه لا توجد قنصلية أجنبية واحدة كانت تشكو من هذا

81 David R. Serpell, ***op. cit***, pp. 349 –351.

82 ***Ibid***, p. 358.

الإجراء. غير أن الحكومة المصرية لم تطلق سراح يعقوب أليعازر، وبعد ذلك توفى القنصل العام مكولي في أكتوبر ١٨٥٢، وأشرف نائبه "مستر مور Moore" على شئون القنصلية لحين وصول قنصل جديد أو تعليمات أخرى من الخارجية الأمريكية[٨٣].

أما قضية إسكاروس قسيس، فتتلخص في أن مكولي عينه مترجمًا في وكالة القنصلية بالقاهرة سنة ١٨٥٢، لكنه لم يستلم العمل حتى وفاة مكولي، ولما جاء القنصل العام الجديد ريتشارد ب. چونز Richard B. Jones (مايو – نوفمبر ١٩٥٣) أيد تعيينه، إلا أن الحكومة المصرية عارضت ذلك، فتمسك القنصل العام الأمريكي بهذا التعيين، وجادل كثيرًا في ذلك لفترة من الوقت، مما ألقى ببعض التوتر في العلاقات بين البلدين، لكنها لم تصل إلى التهديد بإنزال العلم الأمريكي كما فعل سلفه، بينما هرب إسكاروس قسيس خارج البلاد[٨٤].

ولما كان موضوع الحماية هذا من الأهمية بمكان للحكومة المحلية، وعلى الأرجح كانت القنصليات الأجنبية لا تعيره اهتمامًا كبيرًا، لكنها كانت تُوَاجَه بموقف قوي فيه، فقد أخذ القنصل العام الأمريكي الذي خلف مكولي، ريتشارد ب. چونز، يشرح لوزارة خارجيته هذه المعضلة، ويعرض أنه وجد خمسين شخصًا مسجلين تحت حماية القنصلية العامة الأمريكية، معظمهم لاجئون هاربون من بولندا والمجر والولايات الإيطالية. وأخذ القنصل العام يُفهِم حكومته أن تلك الحماية لا تسحب منهم ما داموا صالحين لها، كما قرر چونز أن هناك طبقة أخرى ترغب في الحماية الأمريكية، وهي طبقة الأغنياء من المحليين، المستعدين لدفع المال بسخاء للحصول على ذلك الامتياز. ونظرًا لقِصر فترة چونز في منصبه، وكذلك لأهمية وحساسية موضوع الحماية هذا، فقد أرسل وزير الخارجية

---

[83] ***Ibid***, pp. 354, 3٥٨.

[٨٤] أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٥٧.

الأمريكي، المعين حديثًا هو الآخر، ويليام مارسي William L. Marcy (١٨٥٣-١٨٥٧) رسالة في يوليو ١٨٥٣، إلى إدوين دي ليون القنصل العام الجديد بالإسكندرية، يلفت نظره إلى هذا الموضوع، مدعمًا بآراء ورسائل كل من سبقوه، ويطلب منه بحث وكتابة تقرير عن طبيعة ومدى فاعلية الحماية للأفراد، والموظفين منهم، وأشباه الموظفين، مذيلًا بشرح التعليمات[٨٥].

ومن ناحيتها كانت الحكومة المصرية راغبة هي الأخرى في استقرار الأمور وحل المشكلات، ففي ذات اللحظة التي كانت وزارة الخارجية الأمريكية تراسل قنصلها في الإسكندرية لتوجيهه، أرسلت الحكومة المصرية سبتمبر سنة ١٨٥٣ بعثة لطفي أفندي[٨٦]، الملحق بوزارة الخارجية، إلى الولايات المتحدة للاشتراك في معرض نيويورك، وحل المنازعات بينها وبين القنصلية العامة الأمريكية في الإسكندرية، وهو ما سيكون أثره إيجابيًا للغاية، لتأثر وزارة الخارجية الأمريكية بالوفود المصرية التي حضرت معرض نيويورك[٨٧]. وفي واشنطن قدم لطفي أفندي في ديسمبر من ذات العام مذكرة إلى فرانسيس ماركوِ Francis Markoe، رئيس المكتب الدبلوماسي في وزارة الخارجية الأمريكية،

---

[٨٥] ***المرجع السابق***، ص ٥٨.

[٨٦] **أفندي**: أصلها يوناني، ودخلت اللغة التركية الأناضولية بمعنى الصاحب، والمالك، والسيد، والمولى، وكغيرها من الألقاب تحورت من وقت لآخر، فاستخدمت ألقابًا لأصحاب الوظائف الدينية والمدنية ورجال الشريعة والقضاة والعلماء، كما أطلقت على زوجة السلطان. وفي مصر كان من بين ألقاب محمد علي باشا وبعض خلفائه "أفندينا"، وأصبح اللقب بعد ذلك حصرًا على طبقة الكتبة وموظفي الدولة. وألغي اللقب في تركيا في العهد الأتاتوركي سنة ١٩٣٤، وفي مصر بعد ثورة يوليو وقرارها إلغاء الألقاب. انظر بالتفصيل: مصطفى بركات، ***مرجع سابق***، ص ١٥٠- ١٥٣، ٣٠٢، ٣٣٣. والأفندي في لغة المصريين كانت تُطلق على طائفة المتعلمين ممن كانوا يلبسون الطربوش والبدلة، فإذا كان يلبس طربوشًا وجلبابًا قالوا أنه "أفندي بزرميط"، بمعنى ملخبط، لأنه يعتمر طربوشًا للمتعلمين، وجلبابًا لأبناء البلد الأميين في الأغلب. أحمد أمين، ***مصدر سابق***، ص ٥٠.

[87] David R. Serpell, ***op. cit***, pp. 308, 309.

أوضح فيها وجهة نظر الحكومة المصرية، وحرص الأخيرة المستمر للمحافظة على علاقات الصداقة مع حكومة الولايات المتحدة، مبينًا ما أسماها "الدسائس" التي قام بها "المدعو كُحيل"، مع تأكيده أنه من الرعايا العثمانيين، كما فند مشكلة إسكاروس قسيس، بأنه كان موظفًا في الحكومة المصرية، وكان راغبًا في تحصيل بعض الفوائد الخاصة، وتصفية حسابه مع الإدارة، وكان يرغب في الاستقواء بحماية أجنبية، أي حماية، فطلبها من الإنجليز والفرنسيين وغيرهم، لكنهم رفضوه في النهاية، فلجأ إلى الأمريكيين، ولذا ذيل لطفي أفندي مذكرته بطلبه ضرورة عزل هذين الشخصين، وإبلاغ القنصل الأمريكي العام في الإسكندرية بذلك[٨٨].

وبالفعل وافقت وزارة الخارجية على هذا الأمر، بالرغم من معارضة قنصلها العام في الإسكندرية دي ليون، الذي كان يرى في ممارسات الحكومة المحلية تلك ومطالباتها بحقوقها وفق القوانين المعمول بها: شرًا يجب أن يصحح، وعادة أسيء استخدامها، وأنها كانت دائمًا مصدرًا للأسف...". لكن أرسل ويليام مارسي وزير الخارجية الأمريكي ما نصه: "من المؤسف أن تستمر عادة الحماية التي أُسيء استعمالها كثيرًا، لأن سيادة الولايات المتحدة الواضحة هي الامتناع، بقدر المستطاع، هي وممثلوها في الخارج عن الاتصال والتدخل في شئون مواطني الأقطار الأخرى. غير أن الضرر يجب أن يُزال في أقل مدة ممكنة..."[٨٩].

كان إسكاروس قسيس قد هرب من مصر، وذهب إلى إنجلترا بحجة الاستشفاء، على حد قوله في خطاب أرسله إلى القنصل الأمريكي العام، وهو ما دعا لطفي أفندي يتقدم بمذكرة في أغسطس ١٨٥٤ إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، اتهم فيها

---

[٨٨] انظر بالتفصيل: أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٥٩– ٦٥.

[89] David R. Serpell, ***op. cit***, p. 3٥٩.

القنصل العام الأمريكي في الإسكندرية أدوين دي ليون، بأنه المتسبب في هروب إسكاروس قسيس، وهو قبطي مصري، ومن الرعايا العثمانيين، فأرسل وزير الخارجية الأمريكي إلى القنصل العام في الإسكندرية تعليماته وأوامره المشددة –أنه في ظل صعوبة الحصول على أشخاص ليسوا من رعايا الباب العالي يكونون على علم كاف باللغات الشرقية– بضرورة أن يستعمل القنصل حقوقه بحكمة، ولا يستخدم أي شخص ليحميه من المحاكمة من أجل مخالفات ضد قوانين البلاد، كما لا يستخدم أي شخص معروف بأنه معارض للحكومة. كما أكد وزير الخارجية للقنصل العام أن هذه القواعد تنطبق على مسألتي إسكاروس قسيس، ويعقوب إليعازر. غير أن الأول ليس في متناول الحكومة المصرية، بينما الثاني كان مسجونًا لديها، ولذا تُسحب منه الحماية الأمريكية[٩٠].

لكن وقبل أن تصل هذه التعليمات إلى القنصل العام في الإسكندرية، كان سعيد باشا قد توسد الحكم في القاهرة، فحُلت كل تلك المسائل المعلقة منذ فترة بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة الأمريكية نهائيًا برضاء الطرفين، إذ كان من أوائل أعمال سعيد باشا إطلاق سراح يعقوب أليعازر من السجن، مع التأكيد بعدم اضطهاده. أما مسألة إسكاروس قسيس –الذي كان قد وصل الولايات المتحدة بعد هروبه إلى إنجلترا من مصر– فقد حُلت بأن أرسل له سعيد باشا يطلب منه الرجوع إلى مصر. أما قسطنطين كُحيل فإن الحكومة المصرية لم ترغب في عزله من وظيفته، فاستمر نائبًا للقنصل في القاهرة. وبالمقابل سحب القنصل العام من يعقوب أليعازر وثيقة الحماية التي كان قد أعطاها له سلفه مكولي، كما أنه نصح إسكاروس قسيس بعد عودته بالتنازل عن الحماية الأمريكية، كذلك سحب القنصل العام الحماية الأمريكية من بعض المحليين الذين كانوا قد حصلوا عليها من قبل بحجج مختلفة، كما عزل فرج مليكه المندوب القنصلي في

[٩٠] أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٦٥، ٦٦

الأقصر من وظيفته، لأن سلوكه أغضب الحكومة المصرية. وهكذا انتهت الخلافات بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة الأمريكية، وأصبحت العلاقات بينهما ودية، حتى أن القنصل العام الأمريكي في الإسكندرية قرر أنه لم تكن هناك قنصلية أخرى في مصر إذ ذاك تتمتع بتلك الحالة السعيدة، وهو الأمر الذي أدخل السرور على قلب سعيد باشا، ووزير خارجيته أدهم باشا، لانتهاء المنازعات بين الحكومة المصرية، والقنصلية العامة الأمريكية[٩١].

زامن هذا الأحداث التي أخذت فيها التوترات بين الحكومة المصرية والقنصلية الأمريكية بسبب سيادة الدول على رعاياها في التراجع، نشوب حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، وكان من تداعياتها أنه نتيجة لتورط اليونان ضد الدولة العثمانية، أن أصدر السلطان عبد المجيد أمرًا إلى والي مصر بأن يطرد الجالية اليونانية بأكملها، فيما عدا المدرجين في السجلات كرعايا للدولة، فرحب عباس باشا بالأمر، وأمر آلاف المقيمين في مصر بمغادرتها في بحر خمسة عشر يومًا، إلا أن القنصل الأمريكي دي ليون – بمبادرة خاصة منه- بسط الحماية الأجنبية الأمريكية على عدد من مائة وتسعة وأربعين يونانيًا من هؤلاء اليونانيين المُنذرين بالاستبعاد[٩٢]، وهو الأمر الذي كان بالطبع محل امتعاض الحكومة المصرية.

وبالرغم من الكلمات المعسولة والردود المريحة التي كان وزير الخارجية الأمريكي ويليام مارسي يرسلها لقنصله العام في الإسكندرية يطلب فيها عدم التدخل في الشئون الداخلية للحكومة المحلية، إلا أن مارسي كان يعمل طوال العام ١٨٥٤ على تأمين توقيع اتفاقات تتعلق بحقوق الدول المحايدة في البحر neutral rights at sea. وأرسل

[٩١] ***المرجع السابق***، ص ٦٦، ٦٧.

[٩٢] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٨٧.

تعليمات مماثلة للقناصل العموميين في كل من تونس وطرابلس وطنجة والإسكندرية، وهو ما أدى إلى تنشيط مهمة القنصل العام بالإسكندرية، ودفعه ذلك التدخل لحماية اليونانيين المطرودين من الإسكندرية بهدف ضمان دعم اليونانيين لفكرة إقامة قاعدة بحرية للولايات المتحدة. وبالفعل نال القنصل العام دي ليون الاعتراف والتقدير لنشاطه في الدفاع عن اليونانيين الذين كان من المقرر طردهم من مصر بأمر السلطان في أبريل ١٨٥٤، بالرغم من وقوف الدول الكبرى إلى جانب السلطان. وأدى اتصاله بالحكومة المصرية إلى قبول جميع اليونانيين تحت الحماية الأمريكية، حتى أن بعض اليونانيين أبدوا استعدادهم لإعلان استقلالهم على شرف الولايات المتحدة في ذكرى عيد استقلالها بتاريخ ٤ يوليه ١٨٥٤[٩٣].

وكان من نتيجة ذلك، أنه بنهاية فترة أول قنصل أمريكي عام في مصر، كان دانييل سميث مكولي حصل على حماية أربعين من غير الأمريكيين في مصر، ومع نهاية فترة إدوين دي ليون، ارتفع العدد إلى مائة وسبعة وتسعين، وكان من بينهم مائة وتسعة وأربعين يونانيًا، منحهم القنصل الحماية الأمريكية سنة ١٨٥٤. بل إنه بتطبيق هذا "الاستثناء"، كشف أحد التقارير سنة ١٨٧٧ أن للولايات المتحدة وكلاء قناصل في المنصورة وأسيوط والأقصر وقنا وطنطا وبني سويف وجرجا والخرطوم، بالإضافة إلى الإسكندرية والسويس وبورسعيد[٩٤].

وترتب على ذلك أن حفلت الوثائق المصرية بالقضايا المتعلقة بيونانيين مرفوعة من أو إلى القنصل الأمريكي أو القنصلية في الإسكندرية، وليس إلى قنصل اليونان أو القنصلية اليونانية. ومنها خطاب من القنصلية الأمريكية موجه إلى ضبطية الإسكندرية

---

[93] David R. Serpell, ***op. cit***, pp. 350, 351, 360.

[٩٤] لينوار تشامبرز رايت، ***المرجع السابق***، ص ٨٦.

بخصوص الأموال المتأخرة على أطيان بناحية فوة (كانت تتبع الغربية وقتها، والآن في محافظة كفر الشيخ الحالية) تتبع أحد الخواجات التابعين لدولة اليونان، وأنه كان قد وكل القنصل الأمريكي والقنصلية عند سفره خارج مصر ببيع هذه الأطيان المذكورة والمحددة أوصافها في "المحرر"، وأن القنصل والقنصلية أتمما ذلك بالفعل، وأن الخواجة المذكور عاد مرة أخرى للبلاد منذ فترة خمسة وعشرين يومًا ومقيم بالإسكندرية، ولذا فالقنصلية تعلم ضبطية الإسكندرية أنها: "فما عاد لنا علقة (علاقة)، ولا مداخلة في هذه القضية مطلقًا، ونرغب عدم التحرير لهذا القسلاتو (القنصلية) مرة أخرى"[٩٥].

نتج على كل تلك التطورات، وكثرة المشكلات والقضايا المثارة دومًا، والتي كان يمكننا منها اشتمام رائحة التربص والندية من الحكومة المحلية في محاولاتها المستميتة الحفاظ على سيطرتها وشخصيتها، أنه كان يتم التدقيق الشديد في انتماء الأشخاص المتنقلين في البلاد، والتحري الدقيق عن الباسبور الذي يحملونه ويتنقلون به، وفقًا للقوانين المعمول بها، وهو ما يظهر جليًا في سجلات تلك الفترة، مثل ذلك الخطاب الذي وجهه القنصل الأمريكي إلى ضبطية الإسكندرية، راغبًا في تحرير مذكرة مرور سفرية إلى: "المحرمة زينب خادمة "الخواجة جورج السواح"، بغرض توجهها إلى بر الشام، ثم عودتها بعد مضي ستة أشهر"[٩٦]. أو ذاك الخطاب من القنصلية الأمريكية إلى ضبطية الإسكندرية يفيد بدفع مبلغ مالي، قيمة تذكرة سفر إلى إستانبول (الأستانة)، ويفيد كذلك بأن زوجة القنصل لم تسافر معه إلى إستانبول، وإلا كان قد دفع لها قبل سفرها[٩٧].

---

[٩٥] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٦٠٤ – ٢٠٠٦ [١٢ جماد أول القعدة ١٢٨٤هـ – ٢٣ جماد أول ١٢٨٥هـ]، ص ٣٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٥هـ [١٨٦٨].

[٩٦] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٠ – ٢٠٠٥، ص ٣٨، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٦ مايو ١٨٧٠.

[٩٧] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٢ – ٢٠٠٥ [٢٦ جماد ثاني ١٢٨٨هـ– ٥ رجب ١٢٨٩هـ]، ص ٦٩، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٧٢.

كذلك كان التدقيق في هوية هؤلاء الذين يدعون أنهم "مشمولون بالحماية"، وتتبعهم، ديدنًا لعسس الحكومات المحلية. فعلى الرغم أنه يتضح تمامًا من خلال السجلات أنه كان هناك سجلًا يسمى "دفتر الحمايات"، من المفترض أنه يحوي أسماء الأشخاص الذين يندرجون تحت حماية كل دولة أجنبية، إلا أنه يتضح بجلاء من تسلسلات الوثائق أنه في كثير من الأحيان لا يتم إبلاغ تلك الحكومة المحلية بمسألة إدخال هذا الشخص من عدمه في تلك الحماية، فضلًا عن كثرة الادعاءات بدون دليل من أشخاص يتمسحون في تلك الحمايات، لمعرفتهم المسبقة فوائدها في التنصل من الالتزامات المعمول بها، والمطبقة على المحليين.

ولذا كثيرًا ما نجد تساؤلات من الحكومة المحلية عن: "الإفادة من قنصلاتو أمريكا بشأن صحة أو عدم صحة إدخال "نسيم خلاص" تحت حماية دولة أمريكا من عدمه؟"، ثم يتبع هذا السؤال سؤالًا آخر عن أسباب حمايته للدولة المشار إليها من أجل عمل اللازم[٩٨]. وكذلك نجد التساؤل عن تاريخ الدخول في تلك الحماية لأنه: "غير مندرج بدفتر الحمايات بضبطية الإسكندرية". وعادة يكون التساؤل هذا بسبب أن الشخص المراد معرفة حالته عليه قضايا كثيرة، ولما طُلب: "امتنع عن الحضور للضبطية قائلًا أنه في حماية دولة أمريكا"[٩٩]. أو مثل طلب مديرية الغربية الاستفسار عن انتماء "الخواجة لويس زخورة"، من أتباع دولة أمريكا، من عدمه، لأنه متهم في إحدى القضايا، وبناء على الإجابة سيتم التعامل معه[١٠٠].

---

[٩٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٢٤، مادة رقم: ٥٢٩، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[٩٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٧، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٠٠] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٩ – ٢٠٠٦، ص ١٣، مادة رقم: ٣٧، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٣هـ[١٨٦٦].

ولم يكن الأمر يتوقف على التساؤل عن هؤلاء المقيمين على الأراضي المصرية، وإنما كذلك كان يتم الاستعلام عن هؤلاء القادمين من الخارج "بحربرا"، مثل ما تقدم به ناظر قلم بسابورة (الباسبور/ الجوازات)، والذي يقر فيه عبر ضبطية الإسكندرية بحضور شخص يسمى "قرة بيت فيركوريان"، قال إنه حضر من الخارج "بحربرا" بموجب باسبور أمريكي، في حين أن المذكور من رعايا الدولة العلية، ولذا فالمرغوب تحقيق انتمائه لدولة أمريكا من عدمه[١٠١]. وذات الأمر حدث مع شخص يدعى "يوسف دوماني" قال إنه حضر من الخارج "بحربرا" وأنه يحمل باسبور أمريكي، ومطلوب التحري عن ذلك، وكان قد تصادف وجود حسن: "بستجي القنصلاتو، واستلمه لتحري أحواله، فإن كان مقبول وإن كان لا، فيعاد إحضاره لاتخاذ اللازم ضده"[١٠٢]. والأمر ذاته فعلته الضبطية بإرسالها معلومات عن حضور شخص من الخارج يدعى "سلوم صالح سامي" من أهالي اللاذقية حاملًا باسبورًا موقع له من القنصل الأمريكي باللاذقية، وعلى هذا رفعت الضبطية الأمر للقنصل الأمريكي بالإسكندرية: "مع إرسال البسابورت معه للنظر فيه، والتكرم بورود الإفادة للتحقيق في شأن المذكور"[١٠٣].

ودرجت العادة في مثل هذه الحالات أن يستجيب القنصل الأمريكي سريعًا لمثل تلك التساؤلات، ويأمر موظفيه في القنصلية تقديم الأجوبة والردود عليها، لعلمه المسبق خطوة أن يدعي أحدهم أنه حمايتها، وهو ليس ممن تشملهم بتلك الحماية، على عكس استجابته في قضايا أخرى (سنتعرض لبعضها لاحقًا). مثل ذلك الرد المفصل من القنصل الأمريكي

---

[١٠١] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٩ – ٢٠٠٦، ص ١٣، مادة رقم: ٣٦، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٣هـ [١٨٦٦].

[١٠٢] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٦، مادة رقم: ٧١٨، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٨٢هـ. [١٨٦٥].

[١٠٣] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧١٥ – ٢٠٠٦ [٢٤ جماد أول ١٢٩٠هـ– ١٦ رجب ١٢٩٠هـ]، بدون رقم صفحة، مادة رقم: ١١٤، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٠هـ [١٨٧٣].

على أحد تلك التساؤلات التي تقدمت بها ضبطية الإسكندرية بتقديم شرح مطول يفيد أن: "سمعان كية، ونسيم خلاص تحت الحماية الأمريكية"[١٠٤]، أو ذلك الرد بأن الشخص المسمى إبراهام مراسكو من أتباعها[١٠٥]. ومرة يكتبون في الرد حماية أمريكا، مثل الرد على خطاب من: "المحرر له نمرة ٢٦٤ حاشية ٨٢، يفيد أن الخواجة طناشي ويامندويوك من حماية أمريكا"[١٠٦]. ومرة يكتبون حماية الأمريكان، مثل الرد بما يفيد: "أن إبرام سليمان راكيافيش من حماية الأمريكان"[١٠٧]. ومرة يكتبون حماية القنصل (القنسلاتو)، حيث كان الرد يفيد أنه: "بالبحث عن نوموستوكلي، وجد حماية القنصلاتو"[١٠٨].

وبذات درجة الاهتمام التي كانت يوليها القنصل ورجاله في القنصلية للرد على الحالات المراد معرفتها تحت حمايته أم لا، كان لابد من الإفادة كذلك إذا خرج أحدهم من الرعاية الأمريكية، مثل ذلك الرد الذي يفيد بأن أحدهم قد: "انحرم من التمتع بحماية

---

[١٠٤] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٧ – ٢٠٠٦ [٤ ذي القعدة ١٢٨٠هـ- ١٦ ربيع ثان ١٢٨٢هـ]، ص ٥٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٦٥.

[١٠٥] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦ [غرة جماد أول ١٢٨٣هـ- ٣ جماد أول ١٢٨٤هـ]، ص ٧٠، بدون رقم مادة، بتاريخ ٩ شوال ١٢٨٣ [١٨٦٦].

[١٠٦] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٢ – ٢٠٠٦ [٢٢ ربيع آخر ١٢٨٢هـ- ٢٦ ربيع آخر ١٢٨٣هـ]، ص ١٧، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٨٦٥.

[١٠٧] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٢ – ٢٠٠٦ [٢٢ ربيع آخر ١٢٨٢هـ- ٢٦ ربيع آخر ١٢٨٣هـ]، ص ١٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨٦٥.

[١٠٨] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٧ – ٢٠٠٦ [٤ ذي القعدة ١٢٨٠هـ- ١٦ ربيع ثان ١٢٨٢هـ]، ص ٥٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٦٤.

أمريكا من مدة"[١٠٩]. أو يردون بأن: "مستيرو براي ليس من حماية أمريكا"[١١٠]. أو الرد على مضمون "محرر" كان يستفسر عن أحدهم ويسمى أندريا كابوا الخياط بالنص على: "أنه صار رفت الخواجة أندريا كابوا الخياط من حماية الأمريكا"[١١١]. ثم تعيد القنصلية بالشرح المفصل بما يفيد: "أن الخواجة أندريا كابوا صار في حماية أمريكا عن غلط، وأنه صار رجوعه إلى الحماية المذكورة ثانية"[١١٢].

أو الرد بخطاب مطول يفيد بأن: "الخواجة نحلة دهان كان فيما مضى بخدمة قسلاتو (قنصلية) أمريكا بطنطا، وأن الحماية الأمريكانية التي كان يتمتع بها في نظير ذلك قد رفعت الآن عنه رأسًا[١١٣]. وكذلك خطاب آخر بذات الفحوى حول الخواجة متري دهان الذي ترك منصبه (دون ذكر الأسباب)، وبالتالي رفع الحماية الأمريكية عنه[١١٤]. أو خطاب آخر يفيد أن: "الخواجة جوزيبي لينودكافللوليس طرد من القنصلاتو، وصار تحت

---

[١٠٩] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦ [غرة جماد أول ١٢٨٣هـ– ٣ جماد أول ١٢٨٤هـ]، ص ٧٠، بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٦٧. [لم يعد يضعون رقم للمادة رقم:، ويلاحظ في ذات الصفحة مرة يكتب التاريخ عربي ومرة إفرنجي]

[١١٠] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٧ – ٢٠٠٦ [٤ ذي القعدة ١٢٨٠هـ– ١٦ ربيع ثان ١٢٨٢هـ]، ص ٥٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٢ يوليو ١٨٦٥.

[١١١] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٢ – ٢٠٠٦ [غرة محرم ١٢٧٢– ١٥ شعبان ١٢٧٢]، ص ٨، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٥٤/ ١٠ محرم ١٢٧٢هـ.

[١١٢] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٢ – ٢٠٠٦ [غرة محرم ١٢٧٢هـ– ١٥ شعبان ١٢٧٢هـ]، ص ٨، بدون رقم مادة، بتاريخ ٥ صفر ١٢٧٢هـ [١٨٥٥].

[١١٣] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦ [غرة جماد أول ١٢٨٣هـ– ٣ جماد أول ١٢٨٤هـ]، ص ٧٠، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٦٧.

[١١٤] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦، ص ٧٠، بدون رقم مادة، بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٨٦٧.

رعاية دولة أخرى"[١١٥]. كذلك كانت هناك إفادات من القنصلية الأمريكية تقر: "بأنه من تاريخه ميخائيل باسكليني المولود بفندلاندر كان حضر إلى القطر المصري بدون باسابورت، فليس الآن تحت الحماية الأمريكانية، وليست القنصلاتو مسئولة[١١٦].

أيضًا كان يتضح بين الوثائق أنه في حالة أن كان هناك شخص مسجل في حماية دولة ما وأخذ حماية دولة أخرى فكان يتم الاهتمام بالأمر بجدية، فعلى سبيل المثال كان هناك طلب استفهام والإفادة عن كيفية: "إعطاء بسابورت" إلى شخص يسمى "بمسودين ستمويل"؟، وكان مدونًا في الملاحظات أنه من رعايا دولة البلجيك. فكان الرد من القنصلية الأمريكية أنهم رفضوا إعطاء المذكور الحماية معللًا ذلك: "لأن القنسلاتو لا تقبل حمايته"[١١٧].

ويجب الأخذ في الاعتبار أن رجال الضبطية يكونون متيقظين للغاية تجاه كل تلك الردود، وكانوا يعيشون دومًا بعقلية المخبرين الذين يُدمِنون جمع نُتف المعلومات ورصها بجانب بعضها في ملفات لاستجلاء الأمر، لا بعقلية القاضي الذي بمجرد أن ينتهي من نظر القضية يتحول لِما بعدها ويُفرغ ذهنه مما قبلها. فعلى الرغم من الردود السريعة نسبيًا من القنصلية الأمريكية على استفسارات الضبطية، إلا أنها لم تكن ترد عل بعضها لسبب غير معلوم على وجه الدقة، ولا يُشار له في المراسلات عادة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن القنصلية الأمريكية لم ترد على طلب الضبطية بمعرفة حالة المدعو

---

[١١٥] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٣ – ٢٠٠٦ [٢١ محرم ١٢٧٤هـ- ٢٧ محرم ١٢٧٥هـ]، ص ١٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٥٧/ ١٧ رمضان ١٢٧٤هـ.

[١١٦] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٣ – ٢٠٠٦ [٢١ محرم ١٢٧٤هـ- ٢٧ محرم ١٢٧٥هـ]، ص ١٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ٨ أكتوبر ١٨٥٧/ ٢١ صفر ١٢٧٤. [كانوا يكتبون أكتوبر: أوكتبر]

[١١٧] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٧ – ٢٠٠٦ [١٤ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ٢٨ جماد ثان ١٢٨٨هـ]، ص ٧٤، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٧ يونيو ١٨٧١/ ٢٩ ربيع أول ١٢٨٨هـ.

"نسيم خلاص"، المذكور أعلاه، والذي طلبت الضبطية معلومات عنه سنة ١٨٦٤. لكن في العام التالي أرسلت القنصلية الأمريكية شرحًا مفصلًا لضبطية الإسكندرية في تقرير مؤرخ بالثلاثين من أغسطس ١٨٦٥ عن شخص يدعى "الخواجة نسيم خلاص" بشأن مطالب يدعيها من شخص محلي يدعى "أحمد قورة"، إلا أن رجال الضبطية لم يتقبلوا الأمر على عواهنه، وإنما راجعوا دفاترهم ودققوا في سجلاتهم ووجدوا أنه: "بمراجعة كشوف رعايا وحمايات دولة أمريكا لم يوجد مندرج بها اسم الخواجة نسيم خلاص المرسوم، وغير معروف كيفية انتمائه للدولة المشار إليها"، وهو ما استوجب مخاطبة ضبطية الإسكندرية القنصلية بهذا الشأن مرة أخرى![١١٨].

وبالمقابل فإننا في مرات عديد نجد القنصلية الأمريكية هي من كانت تخاطب قلم بسابورة (الجوازات) للكشف عن تاريخ ورقم الباسبور المحرر لأحد الأفراد الذين يفترض أنهم مشمولين بحمايتها، مثل طلبها: "الكشف عن تاريخ ورقم (نمرة) البسابور المحرر إلى المتوفي إلياس يوسف الخياط، المقيد به في ١٨٦٥، وذلك لمعرفة ما إذا كان الباسبور الذي أعطي له تحرر من الحكومة المصرية أم من قنصلاتو أمريكا"[١١٩]. أو مراسلة القنصلية الأمريكية ضبطية الإسكندرية للاستفسار والإفادة عن احتمالية أن يكون المدعو "جورجي كندنيكو" الأمريكاني، هو ذاته ابن "جورجي كندنيكو" النمساوي، وأن القنصلية ترغب في المعلومة[١٢٠].

---

[١١٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٢٧، مادة رقم: ٧٢١، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٨٢هـ. [أكتوبر ١٨٦٥].

[١١٩] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [١٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ– ٢ محرم ١٢٩٦هـ]، ص ١٦، مادة رقم: ١٠٣، بتاريخ ٣ ديسمبر ١٨٧٨.

[١٢٠] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [١٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ– ٢ محرم ١٢٩٦هـ]، ص ١٠، مادة رقم: ١٦، بتاريخ غرة أبريل ١٨٧٨.

ولم يكن الأمر يتوقف عند سؤال السلطات المحلية عن هؤلاء المشمولين بتلك الحماية الأمريكية، وإنما كان السؤال كذلك يتم من قناصل وقنصليات دول أخرى عن رعايا مشمولون بحماية هذه الدولة أو تلك. فيبدو أن رغبة البحث عن الحماية كان ديدنًا ملحًا لكثيرين، مثل رفع أحد الأشخاص يدعى "الخواجة أمريكواستي" تقريرًا إلى القنصل الإيطالي ضد آخر يدعى "كريتين"، وكلاهما مشمولان بالحماية الأمريكية. ولذا رفع هذا القنصل الإيطالي التقرير عن طريق ضبطية الإسكندرية متسائلًا ويطلب الإفادة المكتوبة إن كان هذان الشخصان من أتباع دولة الولايات المتحدة من عدمه؟، وهل لايزالان مشمولان بحمايتها، أم تم رفعهما منها؟، وإذا كان قد تم رفعهما من تلك الحماية فيطلب الأسباب، ثم أخيرًا يطلب الإفادة عن محليّ المذكورين[١٢١]. كذلك توجيه قنصلية إنجلترا خطابًا إلى ضبطية الإسكندرية بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٥ عن تقرير لشخص يدعى "الخواجة سمعان عبد الله"، كان يطالب بمبلغ مالي من شخص يدعى "محمد عبد الرحمن الفران"، وكان سمعان هذا يدَّعي أنه من رعايا الولايات المتحدة، إلا أن ضبطية الإسكندرية لم تكن متحققة من هذا الأمر، ولهذا توجه ضبطية الإسكندرية هذا الخطاب إلى "حضرتكم" [القنصل الأمريكي] للسؤال: "إن كان من رعايا دولتكم، فنحرر إفادة رسمية في القنصلاتو للخارجية، التي سترسل إفادتها للضبطية"[١٢٢].

فكان من الأمور الشائع قرائتها في السجلات جملة تطلبها ضبطية الإسكندرية: "استفسار عما إذا كان المذكور من أتباع دولة أمريكا فيجرى اللازم في حقه بالنسبة لما

[١٢١] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٥، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٢٢] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٢٧، مادة رقم: ٧٢٢، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٨٢هـ [١٨٦٥].

حصل منه، وإذا اتضح أنه ليس من أتباع أمريكا أو ينتمي لها فيتخذ اللازم"[١٢٣]؛ أو بصياغة أخرى تطلبها ضبطية الإسكندرية لإيصالها إلى محافظة الإسكندرية: "الإفادة عن أن إبراهيم برطوه منتمي لدولة حشمتكم أم لا؟، لإجابة المحافظة"[١٢٤]. أو أن: "يبدي أنه حماية الأمريكان، ومرغوب الاستعلام عن ذلك"[١٢٥].

وعلى ما يبدو فكثيرًا ما كانت تحدث المشاحنات التي سرعان ما تتحول إلى معارك تتشابك بها الأيدي والعصي بين بعض رعايا الحكومة المحلية وبين عدد من هؤلاء المشمولين بهذه الرعاية الأجنبية، ومن بين ذلك تلك الخصومة التي نشبت بين شخص من الوطنيين المحليين يدعى حسين أغا مع شخصين من رعايا الولايات المتحدة بلقبين شاميين بمنطقة المنشية، حيث سألها الأول عن سبب تجوالهما في تلك المنطقة من سوق المنشية، فما كان من أحدهما إلا ضربه بعصا كانت بيده، وكان رأسها من معدن الفضة. ثم أكمل "ضربه بالبونية". ويعلق كاتب المحضر الموجه إلى القنصلية الأمريكية: "وهذه من المخالفات الجسيمة التي ينبغي محاكمته عليها، وعلى الأخص بسبب تلك العصا التي تم ضبطها فريدة برأس رصاص، وهذا من الممنوع حملها". ومع ذلك تنتهي المخاطبة للقنصل الأمريكي بإرسال الأغا المضروب ومعه غفيرًا "لطرف

---

[١٢٣] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٢٧، مادة رقم: ٧١٧، بتاريخ ٨ رجب ١٢٨٢هـ [١٨٦٥].

[١٢٤] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧٠١ – ٢٠٠٦، ص ٢١، مادة رقم: ٧٢، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٦هـ [١٨٦٩].

[١٢٥] ضبطية الإسكندرية، ***صادر دواوين وقناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦١٣ – ٢٠٠٦ [٢٠ شوال ١٢٧٨هـ– ١٥ محرم ١٢٧٩هـ]، ص ١١٤٦، مادة رقم: ٦٧٦، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٩هـ [١٨٦٢].

جنابكم"، مع طلب عمل اللازم في ضبط وإحضار المتهم: "إذا كان من أتباع دولة حشمتكم"، وتطبيق القوانين عليه والإفادة عما تم"[١٢٦].

كذلك يبدو أن بعض هؤلاء الرعايا المحليين كانوا يتربصون ببعض هؤلاء المشمولين بتلك الرعاية الأجنبية طالما كانوا مستقوين بالسلاح ومتسلحين بالحماية، ومنها أن حضر لضبطية الإسكندرية شخصان من رعايا الحكومة المحلية يدعيان عثمان أغا وعبد الكريم أغا ممسكان برجلٍ، قيل إنه من أتباع الولايات المتحدة، كان يسير في الظلام، ويحمل بندقية يخفيها في سترته، وصندوقي رصاص، فلما أمسكا به قال إنه من أتباع دولة أمريكا. وكالعادة يعلق كاتب المحضر الموجه إلى القنصلية الأمريكية: "وهذه جريمة كبيرة، ومخالفة جسيمة أن يحمل السلاح الممنوع حمله". وكما درجت العادة تنتهي المخاطبة للقنصل الأمريكي بإرسال الشخص المقبوض عليه، والبندقية وصندوقي الرصاص إليه لإجراء التحقيق: "إذا كان من أتباع أمريكا كما قيل، فلابد أن يجري معه التحقيق، مع ضرورة التكرم بالإفادة عنه وعن البندقية والصندوقين..."[١٢٧].

كذلك كثيرًا ما نجد خصومات ونزاعات وعراكات تنشب بين رعايا قنصليتين أجنبيتين كان يُرسل المتعاركون إلى أقواهما، أو أكثرهما نفوذًا أو عدد في رعاياها للتحقيق، ومن ذلك ضبط شخص طلياني ادعى عليه الخواجة "ماركوفيش" الأمريكاني أنه: "هجم عليه بطبنجة وفزعه"، وكالعادة تم ضبط المُدعى عليه، وأُحضر للضبطية، وأُرسل ومعه الطبنجة المضبوطة إلى قنصل إيطاليا للتحقيق، وهم يخبرون قنصل أمريكا بالواقعة[١٢٨].

---

[١٢٦] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٨، مادة رقم: ٧٥، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٢٧] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٨، مادة رقم: ٧٦، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٢٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٦، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

أيضًا حدث أن أحضر عدد من الأغوات مع بوسطجي قنصل روسيا العام إلى ضبطية الإسكندرية شخصًا يدعى "وليم دوا"، كان يدعي الانتماء إلى دولة أمريكا، يشتكون أن المذكور كان في أحد الفنادق، وتهجم على أحد الكونتات الروس بسكين، فتوجه هذا الكونت إلى قنصل روسيا شاكيًا، فقام الأخير على الفور متوجهًا إلى قنصل أمريكا وأخبره بما حدث، ثم توجه القنصلان الأمريكي والروسي ومساعديهما إلى الفندق (الأوتيل) الذي شهد الواقعة، وكان وليم دوا المذكور لا يزال ماكسًا فيه، فبادره القنصل الأمريكي بسؤاله إن كان من حمايته أم لا؟، وإذا كان ممن يتمتعون بالحماية الأمريكية فعليه إظهار الأوراق الدالة على ذلك، فما كان من المسئول إلا أن سبهما، وهم بالاعتداء عليهما بعصا بها رأس مصنوع من الرصاص، فما كان من بوسطجي القنصل الروسي وبعض مرافقوه إلا أن أمسكوه وقيدوه وأحكموا السيطرة عليه، وأرسلوه إلى ضبطية الإسكندرية، التي تم حجزه بها تنفيذًا لطلب قنصلي أمريكا وروسيا ونائبيهما، وهو ما تم بالفعل. وتعيد ضبطية الإسكندرية إرسال الخطاب إلى قنصل الولايات المتحدة للعلم واتخاذ اللازم[١٢٩].

فالذي يمكننا ملاحظته بسهولة في وثائق تلك الفترة أنه بعد عشر سنوات من مقتل عباس الأول باشا، ثم مرور كل فترة حكم سعيد باشا، وصولًا لتبؤ إسماعيل باشا السلطة في مصر، أن المشمولين بالحمايات الأجنبية، كل الحمايات وكل الجنسيات، قد ازدادوا نفوذًا وشراهة وتمكنًا بصورة كبيرة لا تخطئها عين. إذ إنه بمجرد ذيوع نبأ مقتل عباس الأول، تقاطر إلى مصر من كل بقاع أوروبا، نتيجة لسياسات الوالي الجديد محمد سعيد باشا، لحبه وانقياده لهم، وتأثره بهم، وتساهله معهم، وحرصه الدائم على إرضائهم. وقد تميزت تلك المرحلة من الهجرات الأوروبية في عهدي سعيد وإسماعيل بصفة خاصة

[١٢٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧٠١ – ٢٠٠٦، ص ٢١، مادة رقم: ٧٥، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٦هـ. [١٨٦٩]

جدًا، بأنها كانت مرحلة دخول وخروج للأجانب لا ينقطع، أكثر منها مرحلة دخول وإقامة بلا رجعة، فالسجلات تشير إلى أن عدد الأجانب الذين كانوا يدخلون مصر كل عام كان عددًا هائلًا بأي مقياس، بل بمعدل لا يُتصور، حيث دخلها أكثر من ثلاثين ألف بين عامي ١٨٥٧ إلى ١٨٦١، ووصل العدد خلال سنة ١٨٦٥ لحوالي ثمانين ألفًا، حين اتخذت الهجرة الأوروبية "أبعاد الغزو". ثم حدث تراجع للعدد لنحو خمسين ألفًا بانهيار أسعار القطن سنة ١٨٦٦، فالشاهد أن كل تلك الأعداد الكبيرة كانت متخذة صفة أنها كانت عابرة وليست مقيمة[١٣٠].

وكانت غالبية هؤلاء الوافدين الأجانب –وبشهادة المعاصرين منهم– من المحتالين والباحثين عن الثراء الفاحش بلا تعب أو مجهود، إذ أصبحت خزانة والي مصر هدفًا مغريًا لهم، وتنافس قناصلهم في التقدم بأغرب المشروعات غير المعقولة نظير الحصول على عمولة أو نسبة من الغنيمة[١٣١]. وفي بيئة كتلك كان طبيعيًا أن نجد نفوذًا مستشريًا ونهمًا لكل هؤلاء المشمولين بالحمايات الأجنبية، وسوف نكتفي بمثال واحد من سجلات تلك المرحلة ينبئنا عن ذلك التحول الذي تم خلال تلك السنوات العشر. فقد ذكرنا آنفًا قضية إسكاروس قسيس، الذي دخلت بموجبها الحكومة المصرية في خلافات مع القنصل العام الأمريكي، وقنصليته في الإسكندرية، وتدخل فيها وزير الخارجية الأمريكي ووزارته لحلها، بينما كان إسكاروس قسيس نفسه هاربًا للخارج، ورأينا كيف أن الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها الدفاع عن كرامتها واستقلاليتها بكافة السبل المشروعة والقانونية، وبالفعل تمت التوصية بعزل إسكاروس قسيس بعد عودته من الخارج سنة ١٨٥٤

---

[١٣٠] جمال حمدان، ***شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان*** (أربعة مجلدات) (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٤)، ***ج٢***، ص ٦٦٩.

[١٣١] عمر عبد العزيز عمر، ***تاريخ مصر الحديث: ١٥١٧ –١٩١٩*** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩)، ص ٢٥٦.

ونصيحته بالتنازل عن الحماية الأمريكية، وكذلك سحب الحماية الأمريكية من بعض رعايا الحكومة المحلية، الذين كانوا قد حصلوا عليها من قبل بحجج مختلفة.

إلا أننا بعد عشر سنوات نجد اسم إسكاروس قسيس يتردد بكثرة في مخاطبات محافظة الإسكندرية وضبطية الإسكندرية، ويباشر عمله القنصلية الأمريكية بصورة علنية، وفي موضوعات عويصة وقضايا متشابكة كان يطلب البت فيها على وجه السرعة والاستعجال، سواء داخل الإسكندرية أو في أماكن أخرى كأسيوط[١٣٢]. فقد كانت تقارير إسكاروس قسيس من العمق والقوة بمكان، حتى أنه "عمل بروتسيتوا"[١٣٣]، يعارض فيها قرارات الحكومة المصرية لصالح أمريكيين تابعين للقنصلية، وكان من بين جمل اعتراضه على قرارات الحكومة المصرية: "ويكون مخالف لما حكم به الموضح بخطاب المحافظة رقم...أن الحكومة خالفت ما سبق الحكم به مع أن هذا فعل لا يسمح به جميع الشرايع... فلذلك عامل بروتسيتو قوية مرة أخرى على الحكومة بخصوص كامل المصاريف التي تحصل في إخراج حجة الأرض...."[١٣٤].

ولم يكن إسكاروس قسيس يكتفي فقط بهذا، وإنما، كان قد قدم شرحًا مستفيضًا للقنصلية بأنه توجه للمجلس لرؤية قضية أرض كانت متداولة بالمحافظة لمدة سنتين سابقتين، وأنه بمقتضى التحقيق الذي تم خلال هاتين السنتين، أُعطي له: "سند بختم

---

[١٣٢] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٢٠ – ٢٠٠٥ [١٢ صفر ١٢٧٦هـ– ٢١ صفر ١٢٧٧هـ]، ص ٩، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٤/ ٢٩ صفر ١٢٧٦هـ.

[١٣٣] Protest بالإنجليزية/ Protesta بالإيطالية، بمعنى يعترض/ اعتراض/ شكوى.

[١٣٤] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٢٠ – ٢٠٠٥ [١٢ صفر ١٢٧٦هـ– ٢١ صفر ١٢٧٧هـ]، ص ٩، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٦٤/ ١٦ صفر ١٢٧٦هـ.

حضرة المحافظ، فضلًا عن الحجج الشرعية الثابتة بملكيته الأرض المذكورة ورخصة البناء.."، وكان راغبًا في أن يتمم: "سعادة أفندينا ولي النعم" الموافقة النهائية[١٣٥].

فالحالة التي تقلب فيها إسكاروس قسيس عبر سنوات عشر كانت ملخصًا واضحًا لتقلب أوضاع الدولة المصرية برمتها خلالها، والانتقال من طبيعة نظام ومرحلة إلى طبيعة نظام ومرحلة أخرى كان للأجانب والمشمولين بالحماية الأجنبية فيها شأنًا عظيمًا، لخصه الدكتور جمال حمدان في عبقريته بجملة: "ويكاد المرء يخلص من هذا كله إلى أننا إلى حد بعيد بإزاء "مافيا" عظمى، إلا أنها للتناقض والأسف ماڤيا فوقية لا سفلية، على قمة المجتمع الضحية لا في قاعه. جاءت تلك العناصر لتفرض نفسها في مصر كأرستقراطية طبقية دخيلة لتتربع على قمة الهرم الاجتماعي، كمجتمع فوق المجتمع، بالرغم من أصولهم الاجتماعية السفلى، بل ولتتحول بفضل الامتيازات الأجنبية، ونظام الحماية إلى "دولة داخل الدولة"، تكاد تمثل في مواطنها الجديدة نوعًا من "الامتيازات الإقليمية" التي عرفتها مواني الشرق الأقصى في وقت معاصر"[١٣٦].

ثالثًا: القنصل الأمريكي العام والفصل في المنازعات:

كانت المحافظات والضبطيات تنظر في المشكلات الخاصة بالأجانب. لكن كان لكثرة نزوح الأجانب إلى القاهرة وما استتبعه من زيادة المشكلات جعل جهات الإدارة لا تستطيع التفرغ لحسمها، فأنشئ سنة ١٨٦١ مجلس خاص باسم "قومسيون مصر"، أو "مجلس القومسيون"، وكان يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين، وعضو أوروبي، وآخر يوناني وعضو إسرائيلي وآخر أرمني، وكان يختص بنظر القضايا المرفوعة من

---

[١٣٥] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٢٠ – ٢٠٠٥ [١٢ صفر ١٢٧٦هـ- ٢١ صفر ١٢٧٧هـ]، ص ٩، بدون رقم مادة، بتاريخ غرة يناير ١٨٦٥.

[١٣٦] جمال حمدان، ***مرجع سابق***، ص ٦٧٢- ٦٧٤

الأجانب على الرعايا المحليين. وللقنصليات أن ترسل مندوبًا من قبلها لحضور الجلسات، وأحكامه تُستأنف أمام "مجلس الأحكام"، ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالعقار، الذي كان من اختصاص المحاكم الشرعية القائمة آنذاك. أما أمور التجارة فكان لها محاكم خاصة بالتجارة المسماة "مجالس التجار" في الإسكندرية والقاهرة، والتي أنشئت في عهد محمد علي باشا، وظلت قائمة إلى نهاية عهد الخديو إسماعيل[١٣٧].

وبهذا تكون "مجالس التجارة"، أو "مجالس التُجار" مختصة بمباشرة القضايا التجارية التي يرفعها الرعايا المحليون ضد المشمولين بالحمايات الأجنبية، بينما يختص "مجلس القومسيون" بمباشرة المشكلات التي يرفع فيها الأجانب قضايا على رعايا محليين. أما اختصاص المحافظات والضبطيات فينصب على مباشرة أمور الأجانب في مصر. ولما كان "مجلس تجار المحروسة" مختصًا بالبت في القضايا التي يرفعها الرعايا المحليون ضد المحميين بالقنصليات، فكان النظام المعمول به في مجالس التجار هذا بعد تداول القضية وتفنيدها، وإصدار الحكم فيها مخاطبة قنصل الشخص الأجنبي المعني، مثل تلك المكاتبة من "مجلس تجار المحروسة"، ترغب التوصية بتحصيل مبلغ مالي من أحد رعايا دولة أمريكا ويدعى "الخواجة بركات الصيحاني" لصالح أحد الرعايا المحليين ويدعى "الأسطى حسن الترزي". ولأن المحمي الأمريكي المذكور: "مقيم بالإسكندرية فمرغوب مخاطبة جنابكم لتصدروا الأمر بمحاسبة الخواجة المذكور وبالحصول على المستحق

---

[١٣٧] عبد الرحمن الرافعي، ***عصر إسماعيل*** (جزآن)، ***ج١: يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل*** (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٧)، ص ٥٢، ٥٣.

طرفه، وأخذ التعهد اللازم بوفاء القسط الشهري أول بأول لغاية انتهاء السداد حسب الأصول الجارية"[١٣٨].

وكثيرًا ما نلاحظ عدم الرد على مثل تلك المخاطبات التي كان يرسلها مجلس التجار، وذلك من خلال عدم إثبات تلك الردود في سجلات "وارد القناصل" من ناحية، ومن ناحية أخرى تكرار التذكير بذات الموضوع المرفوع في خطابات صادرة إلى القنصل الأمريكي العام في الإسكندرية من ضبطية الإسكندرية أو محافظة الإسكندرية في سجلات "صادر القناصل"، مثل ذلك الاستعجال الذي تقدم به "مجلس تجار مصر" في ذات الموضوع السابق، لرغبة المجلس في تحصيل الأموال والأقساط: "ولغاية الآن ما ورد القسط ولا الرد..." [١٣٩]. ثم تكرار المجلس الاستعجال من القنصل مرة ثانية بعد حوالي أسبوعين، ولا من مجيب[١٤٠]. ثم تكراره الأمر مرة ثالثة بعد حوالي شهر (شهر ونصف من تلك المرة الأولى) بذات الصياغات التي يبدو فيها نبرة الاستعطاف والتذلل الممزوجتان برجاء الاستجابة، واليأس من التنفيذ[١٤١].

وتحيلنا تلك المسألة إلى إعادة طرح السؤال القديم الجديد، ما هي مصلحة القنصل الأمريكي في تشهيل أو تسريع أو تعويق أو إنهاء مثل تلك القضايا التي يرفعها رعايا

---

[١٣٨] محافظة الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠١١٠٥ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ٢٨ شعبان ١٢٧٧هـ]، ص ١١٦، مادة رقم: ٥٩٥، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٧٧هـ [١٨٦٠].

[١٣٩] محافظة الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠١١٠٥ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ٢٨ شعبان ١٢٧٧هـ]، ص ١١٦، مادة رقم: ٥٩٦، بتاريخ ٣ رجب ١٢٧٧هـ [١٨٦٠].

[١٤٠] محافظة الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠١١٠٥ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ٢٨ شعبان ١٢٧٧هـ]، ص ٢٢٠، مادة رقم: ١٠٩٣، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٧٧هـ [١٨٦٠].

[١٤١] محافظة الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠١١٠٥ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ٢٨ شعبان ١٢٧٧هـ]، ص ٢٨١، مادة رقم: ١٤١٢، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٧٧هـ [١٨٦٠].

محليون مصريون ضد مشمولين بحمايته، غالبيتهم الكاسحة بألقاب مسيحية شامية؟. وعلى الرغم أننا لن نجد إجابة صريحة من الوثائق، لأن أحدًا من هؤلاء القناصل العموميين لن يحكي عن نفسه، أويشرح لنا بالمجان تشابك مصالحه الخاصة بالشأن العام، ومدى استفادته الشخصية من وضعه المميز، الذي كفلته له قوانين وأوضاع شاذة في مجملها، إلا أننا باستقراء الأحداث واستنطاق المصادر المتاحة يمكننا تقديم الإجابة، ولو بالتقريب.

فقد ذكرنا من قبل أنه منذ تعيين الكومودور بورتر البريطانيان چون جليدون وابنه چورچ بالقنصلية الأمريكية في مصر كان بدون راتب ثابت كما هو معمول به في باقي القنصليات الأمريكية في الشرق الأدنى، وقد أشاع "الجليدونان" أن هذا المنصب شرفًا لا موردًا لمكاسب غير قانونية، وكتبا في تقاريرهما عن عدد من الفرص التي كان يمكنهما استغلالها والتربح منها، لكنهما لم يفعلا[١٤٢]. إلا أن ذلك كان منافيًا للسائد في تلك الفترة، حيث كانت ممارسات القناصل تسعى علانية للحصول على دخل أوفر، بل كان القنصل نفسه، في أحايين كثيرة، يعير اسمه لحماية ممتلكات الرعايا العثمانيين، أو الإعفاء من العوائد الجمركية، بل وربما يؤجر القنصل –كما حدث في سوريا– العلم الأمريكي مقابل خمسمائة قرش[١٤٣]، ليُحمل أمام احتفال ماروني في شوارع مدينة إسلامية. والطريف أن

---

142 David R. Serpell, ***op. cit***, p. 347.

١٤٣ **القرش:** أصلها Groshen بالألمانية، وتعني النقد الفضة، وضربت في عهد السلطان سليمان الثاني (١٦٨٧– ١٦٩٠)، وتم تداولها في أرجاء الدولة العثمانية تحت مسمى "القرش"، أو "الغرش"، أو "الفضة التركي". وأثناء المحاولة الاستقلالية التي قام بها علي بك الكبير في مصر (١٧٦٩– ١٧٧٣)، ضُرب القرش في مصر باسمه بثلاثة أنواع وموازين، وبعد التخلص منه على يد تابعه محمد بك أبو الدهب، قام الأخير بإبطال تلك القروش التي كانت تحمل اسم سيده المغدور على يده، لكن أعاد الفرنسيون ضربها في مصر إبان احتلالهم لها، ومن وقتها ظل التعامل بالقرش في مصر، حتى حُددت

القنصلية الإنجليزية كانت من بين أكبر القنصليات بيعًا للحماية، إلى أن غضبت الحكومة المصرية في عهد محمد علي باشا من الإخلال المستمر للقانون، فطلبت من كل قنصلية أجنبية قائمة بأسماء رعاياها، وحذفت منها أسماء أفراد الرعايا العثمانين الذين حصلوا من قبل على جوازات السفر، وعلى الحمايات رغبة في عدم دفع ديونهم. كذلك احتج محمد علي باشا على سلوك تلك القنصليات في الشام في أثناء المقابلات التي عُقدت سنة ١٨٣٦ في الإسكندرية بينه وبين قائد القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط إليوت J. D.Elliott، بحضور قنصل الولايات المتحدة في مصر، بل وطعن محمد علي باشا ووزيره بوغوص بك بصفة خاصة في سلوك القنصل الأمريكي في بيروت مستر شاوسُيد G. Chasseaud، لأنه تسبب في المتاعب للحكومة المصرية بإعطائه حمايات غير قانونية لرعايا عثمانيين في سوريا، ولذا أبدى محمد علي باشا رغبته في وجوب وضع تلك القنصليات تحت إدارة القنصل الأمريكي في مصر، كي يكونوا تحت عينيه[١٤٤].

وكانت رواتب القناصل العموميين معضلة كبرى أمام وزارة الخارجية الأمريكية في سبيل إقامة تمثيل أمريكي قوي بمصر. وحينما عينت الولايات المتحدة أول قنصل عام لها في مصر سنة ١٨٤٨، وهو دانييل مكولي، كان له راتبًا ثابتًا ثلاثة آلاف دولار فقط، مع علاوة إضافية خمسمائة دولار للمترجم، ومثلهم اعتماد مالي للطوارئ. وكان على القنصل الأمريكي العام أن يدفع لوكلائه أجورهم من راتبه الخاص، كما أنه في سنة ١٨٥٢ كان المندوب همفري مارشال Humphrey Marshall يشكو من ضيق الأماكن في القنصلية، وعدم تلاؤمها بالمقارنة بقنصليات الإنجليز والفرنسيين والألمان والسويديين واليونانيين التي كانت أماكن ممتازة. وظل الأمر على ذات المنوال حتى العام ١٨٧٤،

قيمته سنة ١٩١٦ بعشرة مليمات، وأصبح المليم أصغر وحدات النقود في مصر. انظر بالتفصيل: عبد الرحمن فهمي، ***مرجع سابق***، ص ٥٥٩- ٥٧٥.

[١٤٤] أحمد أحمد الحتة، ***مرجع سابق***، ص ٥٣، ٥٤.

ليرتفع راتب القنصل العام الأمريكي إلى أربعة آلاف دولار، مضافًا إليها ذات العلاوة وذات اعتماد الطوارئ[١٤٥]. ولم يُنظر بجدية إلى هذا الراتب إلا بعد الاحتلال البريطاني لمصر، حينما قدم القنصل الأمريكي سيمون وولف Simon Wolf استقالته بحجة أنه لا يمكن لممثل الولايات المتحدة العيش في القاهرة عيشة ملائمة بهذا المبلغ الزهيد، الذي كان يوازي ثلثي ما يحصل عليه زميله الروسي، ونصف ما كان يحصل عليه البريطاني[١٤٦].

واضح من المثالين السابقين أن رواتب القناصل الأمريكيين منذ قُبيل الفترة التي تغطيها تلك الدراسة إلى بُعيد انتهائها، كانت زهيدة للغاية مقارنة بمتطلبات وظيفتهم، حتى أن أحدهم قدم استقالته لعدم مقدرته المعيشة في القاهرة بصورة ملائمة بهذا الراتب الزهيد. لكننا سنلاحظ أن الفترة التي قدم فيها هذا القنصل الأمريكي العام استقالته كانت بعد الاحتلال البريطاني، وهي الفترة التي بدأت فيها تنضب الموارد التي كانت مفتوحة على مصراعيها بالنهب من كل حدب وصوب إبان "الفترة الذهبية" للقناصل والمشمولين بحمايتهم في مصر. وهذا معناه أنه قبل هذا الاحتلال البريطاني، وإبان فترة "العصر الذهبي" تلك لم يكن راتب القنصل يعني له أهمية كبيرة، طالما كانت هناك مصادر أخرى تدر عليه دخلًا وفيرًا، ومالًا كثيرًا، بحكم منصبه وسلطاته المطلقة، والقضايا العديدة التي كان يمكنه البت فيها، وعلى الأرجح كل هذا كان بمقابل.

وسوف نأخذ حادثة واحدة يمكننا أن نستشف منها هذا الأمر. فقد حدث بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٦٥ أن أرسل قلم بسابورة (الباسبور/ الجوازات) إلى ضبطية الإسكندرية خطابًا يعلمها فيه أن شخصًا إسرائيليًا يدعى "موسى مرزوق" حضر من تونس إلى

---

145 David R. Serpell, ***op. cit***, p. 3٥٥.

١٤٦ لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٨٠.

الإسكندرية مستقلًا مركبًا (وابور) فرنسيًا، وقد تصادف تواجد رمضان أغا بوسطجي القنصلية الأمريكية وقت وصوله، فأقر البوسطجي أن موسى مرزوق هذا من الرعايا الأمريكيين، وأخذه معه إلى القنصلية الأمريكية. لكن تبين فيما بعد –من وجهة نظر "قلم بسابورة"، وضبطية الإسكندرية – أن البوسطجي أخطأ، وأن موسى مرزوق من رعايا الدولة العلية، وليس من رعايا الولايات المتحدة، وأنه حضر إلى الإسكندرية بباسبور عثماني (عثمنلي)، وأن البوسطجي رمضان استلمه سهوًا لعدم معرفته أنه من رعايا الدولة العلية، ولذا تطلب ضبطية الإسكندرية: "من حشمتكم التنبيه على رمضان المذكور للإتيان بالشخص وإرساله...وإن كان رعية يحضر لمعاملة أسوة بأمثاله"[١٤٧].

لكننا بعد شهرين نجد أن القنصلية كانت قد ردت على ضبطية الإسكندرية بأن موسى مرزوق المذكور من جملة رعاياها، وأنه قد فقد باسبوره الأمريكي مع جملة أمتعته بأوروبا!. وهنا رد كاتب ضبطية الإسكندرية على القنصلية الأمريكية مفندًا الفكرة الموجودة لديه بأن هذا الشخص المذكور مولود في تونس، وأنه حضر إلى الإسكندرية بباسبور عثماني، وأنه واضح تمامًا غشه للقنصلية بفقده باسبوره، وأنه يدعي انتمائه إلى رعاية دولة أمريكا. ولذا –والكلام في رد الكاتب– أنه طالما كان المذكور من أتباع الدولة العلية ومعه باسبور عثماني فلابد من التحقيق معه، ثم أرسل معه مخصوص بهذا الباسبور العثماني للاطلاع عليه: "مع التأكيد على حشمتكم أن ترده مرة أخرى"[١٤٨].

فمن خلال هذه الحادثة –ومثلها الآلاف– يكون السؤال، لماذا ردت القنصلية بهذا الرد، وما مصلحتها في ذلك، على الرغم من وضوح أن الشخص المعنى حاضر من

---

[١٤٧] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٢٧، مادة رقم: ٧١٩، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٢هـ. [٢٣ أغسطس ١٨٦٥]

[١٤٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٢٧، مادة رقم: ٧٢٠، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٨٢هـ. [أكتوبر ١٨٦٥]

تونس إلى مصر بباسبور عثماني، وليس مسجلًا في دفتر الحمايات على أنه أمريكي، فضلًا عن عدم إدعائه من الأساس بأنه من رعايا الأمريكان كما كان يفعل كثيرون من الأفاقين المزورين لإرهاب وتخويف المحليين، بل إنه بالصدفة البحتة ونتيجة لخطأ من بوسطجي القنصلية أخذه معه إلى القنصل، الذي لم يرجعه مرة أخرى. فكل هذه الأسئلة وما يمكن أن يتولد عنها ليس لها إجابة في السجلات التي نستقي منها مصادرنا، لكنها جميعًا تحيلنا إلى إجابة واحدة، أنه كان لدى هذا الرجل ما يدفعه أو يقدمه كي يحظى بمثل تلك المعاملة، أو يحصل على هذا الاهتمام.

وتزخر سجلات الوثائق بأعداد مهولة من المطالبات باسترجاع أموال أو الرغبة في تحصيلها من أشخاص يتمتعون بالحماية الأمريكية، على أن الملاحظ دومًا أن النسبة الهائلة من أعداد تلك المطالبات مدونة في سجلات "صادر القناصل"، التي تأخذ شكلًا عامًا بتصديرها للشكوى دون ورود رد من القنصل أو القنصلية في الأغلب، وكلها تقريبًا من مُدعين –من رعايا الحكومة المحلية في المجمل– على مدعى عليهم مشمولين بالحماية الأمريكية، وليس في سجلات "وارد القناصل" أو سجلات "محافظة الإسكندرية"، على اعتبار أن السجلات الأخيرة تشمل عادة رد القنصلية على أشياء وردت في سجلات صادر القناصل، وهو ما يعطينا إشارات مطولة حول طبيعة تلك المنازعات المالية، التي كان على القنصل العام أو القنصلية الأمريكية البت فيها، وجميعها بلا استثناء كانت تخاطبه بصورة رئيسية ومباشرة، وتطلب من هذا القنصل التدخل. بل سنجد كثير من تلك المخاطبات تتسائل بارتجاف: "إذا كان المذكور من أتباع دولة حشمتكم؟"، وتطلب عمل اللازم لتحصيل ما هو مطلوب منه وتوصيله لمقدمه منعًا لشكواه![١٤٩].

[١٤٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٣، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

وسنلاحظ أيضًا بالتدقيق أن كل تلك المنازعات المالية تدور حول تعاملات ريعية وليست إنتاجية أو تجارية حقيقية، فلم تُشر وثائق السجلات التي تم الاطلاع عليها إلى أن أمريكيًا قام مثلًا ببناء مصنع أو "فابريقة"، أو قام بشراء أراضي واعتنى بزراعتها وتحسين غلتها، أو أنشأ تجارة شرعية حقيقية نافعة، فقد كان من المُسَلَّم به، حتى بإجماع المؤرخين الأوروبيين، أن معظم القادمين والساعين للحصول على تلك الحمايات الأجنبية، كانوا في المجمل من المغامرين والأفاقين وأصحاب السوابق والمزورين واللصوص والمجرمين والهاربين من يد العدالة من كل صنف بلا تعليم أو حرفة أو مهنة غالبًا، وبلا أخلاق على الأغلب. وعلى الأفضل كانوا من المرابين والسماسرة وأصحاب الأعمال المشبوهة، وذلك في ظل الامتيازات الأجنبية و "عصر القناصل"، أو "العصر الذهبي للقناصل". ومما له دلالته أن بعضهم كان يغير اسمه في مصر، ومعظم يخفي اسم عائلته، وحتى أكثرهم "احترامًا" لم يكن فوق الشبهات، وكان من أصول مشكوك فيها[١٥٠].

وقد ساعدهم الوضع العام وتراخي الحكومة المحلية، وانبهار الحاكم سعيد باشا ثم الخديو إسماعيل بكل ما هو أجنبي، وتيسير سبل معيشة هؤلاء الأجانب أن ازدادوا شططًا وفجورًا، ففي عهد سعيد ازداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر، وأخذ الكثيرون ممن وفدوها استثمار أموالهم استنادًا إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب، وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة. فإذا سرق شخص بسبب إهماله هو فإن الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام العام ثم يطالب بالتعويض. وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب بإهماله في جنوحه فإن الحكومة هي المخطئة، لأنها تركت رمالًا على الشاطئ في تلك الجهة ثم يطالب بالتعويض. وفي إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين بمساعدة حكومته في انتزاع مبلغ سبعمائة

[١٥٠] جمال حمدان، ***مرجع سابق***، ص ٦٧١- ٦٧٤.

ألف فرنك، على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقًا من شرانق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر القطار من السويس إلى القاهرة![١٥١].

وحينما تبوأ إسماعيل باشا العرش ندد بإسراف سلفه سعيد، وادعى أنه سيسير على قواعد الاقتصاد والتدبير، وكان ذلك في خطبة علنية أشبه ما تكون بخطاب تولي العرش في حضور وكلاء الدول، إلا أنه سرعان ما أثبتت الأيام أن آفته كانت الإسراف والاقتراض من غير حساب أو نظر في العواقب، من البيوت المالية الأوروبية والمرابين الأجانب، حتى كبل البلاد حكومة وشعبًا بالقروض الفاحشة[١٥٢]. فإذ كانت الآراء قد اتفقت على أن سعيد باشا كان متلافًا للنقود، لكثرة نفقاته على قصوره ومعيشته الخاصة، وطمع المرابين فيه لما جُبل عليه من السخاء الأرعن وعدم التدقيق في حسابه. فإن ذات الآراء قد اختلفت في إحصاء الدين السائر الذي استدانه سعيد باشا، لكن في العموم كان الدين العام عند وفاة سعيد باشا يبلغ حولي أحد عشر مليونًا ومائة وستين ألف جنيهًا إنجليزيًا، فإذا استبعدنا منه الدين الثابت، بلغت الديون السائرة سبعة ملايين وثمانمائة وثمانية وستين جنيهًا إنجليزيًا تقريبًا، وهو مبلغ فادح تنوء به مالية البلاد في ذلك العصر[١٥٣].

وفي عهد إسماعيل ظهر تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب، الذين جاءوا برؤوس أموال استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوتات المالية والشركات وغيرها من تجارة الربا والريع وليس الإنتاج الفعلي، وكانت نتيجة لاستمرار الخديو إسماعيل في عقد القروض أن بلغت ديون مصر في عهد مائة وستة وعشرين مليونًا وثلاثمائة وأربعة

---

[١٥١] عمر عبد العزيز عمر، ***تاريخ مصر الحديث، مرجع سابق***، ص ٢٥٦، ٢٥٧.

[١٥٢] انظر بالتفصيل: عبد الرحمن الرافعي، ***عصر إسماعيل*** (جزآن)، ***ج٢: يشتمل على ختام الكلام عن عصر إسماعيل*** (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٧)، ص ٣٤- ٨٧.

[١٥٣] عبد الرحمن الرافعي، ***عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق***، ص ٧٠، ٧١.

وخمسين ألفًا وثلاثمائة وستين جنيهًا إنجليزيًا، وهو رقم فادح للغاية إذا قارناه ببيع حصة مصر في أسهم قناة السويس، والتي كانت تقارب نصف أسهمها، بحوالي أربعة ملايين جنيهًا فقط، فكانت سلسلة الخطوات التي مهدت لاحتلال إنجلترا لمصر بعد بضع سنوات[١٥٤].

كانت تلك هي البيئة التي انتشرت فيها المنازعات التي كان على القنصل الأمريكي التدخل فيها، وكانت كلها تقريبًا سلاسل من التعاملات المالية. وسنجد أن صفحات سجلات المصادر المعنية بهذه الفترة التي تغطيها الدراسة مليئة بالتفاصيل اللامتناهية عن تلك المنازعات، والتي كانت متكررة ومتشابهة في آن واحد، ولذا يمكننا حصرها هنا في أربعة أشكال عامة تيسيرًا وضبطًا للأحداث التي كانت سائدة.

١. التعنت في دفع مستحقات أو أجور أو إيجارات....

فقد زخرت السجلات بالشكوى من أشخاص يدعون دومًا أنهم في حماية الأمريكان لا يدفعون ما عليهم من مستحقات معلومة أو متفق عليها، وسنلاحظ كثيرًا ذكر جمل مثل: "قيل إنه أمريكي"، يقول إنه رعاية أمريكان، حماية أمريكا..."، مما يشير إلى استقواء مثل هؤلاء النصابين بتلك الحماية على الأهلين المحليين، الذين لم يكن لديهم مقدرة إلا رفع شكوى بالضبطية إما مباشرة أو عن طريق مجلس التجار، لتقوم الضبطية برفعها إلى القنصل، الذي يرد أو لا يرد، وفي الأخيرة كان أكثر. ومن بين ذلك أن اشتكى الحاج علي البقري من شخص يدعى استماحي سالين: "الذي قيل إنه أمريكي، ولم يدفع أجرة السكن"، ويطلب من القنصل دفع الأجرة المتأخرة[١٥٥].

---

[١٥٤] عمر عبد العزيز عمر، ***تاريخ مصر الحديث، مرجع سابق***، ص ٢٥٧- ٢٦٠.

[١٥٥] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ - ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٨، مادة رقم: ٧٧، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

كذلك لم تكن مطالبات الأهالي بمستحقاتهم فقط ضد أشخاص عاديين مشمولين بالحماية الأمريكية، وإنما كانت هناك خطابات لمطالبات وتظلمات عدة كانت تصل إلى ضبطية الإسكندرية محولة من ديوان محافظة الإسكندرية، وسنلاحظ أن كثير من تلك المظلمات أو المطالبات، سواء التي رفعها أشخاص أو هيئات، كانت ضد أشخاص يعملون رسميًا في القنصلية في وظائف شتى، في إشارة إلى استغلالهم نفوذهم واستقوائهم بعملهم في ظل تلك المنظومة السائدة. مثل تلك المظلمة التي رفعها ورثة المعلم شنودة يتظلمون فيها من عدم حصولهم على حقوقهم من "الخواجة واصف جرجس" وكيل قنصل دولة أمريكا بأسيوط، والذي كان شريك والدهم في التجارة. وكانوا في عريضتهم التي رفعتها الضبطية يطلبون من القنصل الأمريكي النظر في الأمر وإرجاع الحق لأصحابة منعًا للشكوى، ومخاطبة وكيل القنصلية في أسيوط بإنهاء قضية هؤلاء الورثة[١٥٦]. وكذلك ذلك الخطاب المرفوع من محافظة الإسكندرية عن طريق الضبطية، "بختم حضرة الوكيل"، بشأن مبلغ مستحق لأحد الرعايا المحليين ويدعى إبراهيم عثمان، مطلوب من "حسن أغا بستجي القنسلاتو"، وكان الأخير قد أقر بالمبلغ بالفعل في إفادة مكتوبة ومؤرخة، إلا أنه عاد وراوغ وتماطل في الدفع، ولذا فإنه: "يلتمس إجباره على دفع المبلغ، وإعلان المذكور بالمجاوبة عن ذلك، ويلتمس إجباره على دفع المبلغ، وإعلان المذكور بهذا التقرير بواسطة الضبطية..."[١٥٧].

وعلى الرغم من كثرة الخطابات والمطالبات بمستحقات مالية تزخر بها السجلات، إلا أننا سنتوقف عند عدة نماذج منها فقط مذكور بها اسم "الخواجة ميخائيل الطويل"،

---

[١٥٦] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٨ – ٢٠٠٦، ص ٢٥، مادة رقم: ٣٨، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٣هـ [١٨٦٦].

[١٥٧] محافظة الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٢٠٨ – ٢٠٠٥ [٨ محرم ١٢٩٦هـ– ١٨ محرم ١٢٩٧هـ]، ص ١٦، مادة رقم: ٩٦، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٩٦هـ [١٨٧٩].

الذي ظهر اسمه في وثائق سجلات تلك المرحلة ابتداءً من العام ١٨٦٥ بصفته "باش ترجمان القنصل الأمريكي". وكان يتم ذكر لقبه مرة بألف لام التعريف "الطويل" على الطريقة المصرية، ومرة آخرى بدون ألف لام التعريف "طويل" على الطريقة الشامية.

فحتى منتصف العام السابق لم يظهر اسم "الخواجة ميخائيل الطويل" إلا في ثلاث خطابات خلال العام ١٨٦٤؛ اثنان منهما في سجلات "صادر القناصل"، والثالث في سجلات "وارد القناصل". وكان الخطاب الأول مقتضبًا جدًا، عبارة عن صورة حكم صادر، كان يُراد تسليمه لكل من الخواجة ميخائيل الطويل وأخته، بشأن ما كانا قد ادعياه بسرقة حدثت في منزل أحد المتوفين من عائلتهما[١٥٨]. وكان الخطاب الثاني مرفوعًا من ناظر قلم دمنهور مرقمًا بنمرة ١٥٩، يطالب فيه بجملة مبالغ من عدد من الأشخاص كان من بينهم واحد يُدعى "الخواجة ميخائيل الطويل" من رعايا الأمريكان، ومطلوب تحصيلها وتوصيلها إلى المندوب المعين من طرف المديرية[١٥٩]. أما الخطاب الثالث وكان مقتضبًا مرسلًا من القنصل الأمريكي إلى ضبطية الإسكندرية نصها: "أن القنصل أرسل خطاب بخصوص التنبيه على ميخائيل الطويل يفيد أنه صار توصيل الخطاب إلى ميخائيل الطويل المذكور"[١٦٠]. فمن خلال هذه الخطابات الثلاثة يتبين أنه كان من المعلوم سلفًا لدى رجال ضبطية الإسكندرية أن اسم "الخواجة ميخائيل الطويل" مسجلاً في سجلات "دفتر الحمايات" تبع دولة أمريكا، لأنهم لم يطلبوا التأكد أو الاستفسار حول هذا الأمر. كذلك يتبين من الخطابين الصادرين أن ميخائيل الطويل منغمس في عدد

---

[١٥٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٤، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٥٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٢٤، مادة رقم: ٥٢٨، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٦٠] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٦٦٧ – ٢٠٠٦ [٤ ذي القعدة ١٢٨٠هـ- ١٦ ربيع ثان ١٢٨٢هـ]، ص ١٩، بدون رقم مادة، بتاريخ أول يونيو ١٨٦٤.

من القضايا كلها مالية، ويتضح من خطاب القنصل المقتضب في سجلات الوارد إلى الضبطية وليس الصادر، أي أن القنصل أو القنصلية هو المُرسل، أن "ميخائيل الطويل" هذا لم يكن قد تولى منصبه الجديد في القنصلية، لأنه لو كان يعمل فيها لخاطبه القنصل مباشرة، ولم يضطر لمراسلته عبر الضبطية كما هو معتاد.

لكن ابتداءً من العام التالي [١٨٦٥] عجت مواد سجلات "وارد القناصل" وكذلك صادرها باسمه وصفته: "باش ترجمان القنصل الأمريكي" بصورة مفاجئة، كناية عن توليه هذا المنصب الجديد في ذلك الوقت. غير أن الأكثر ملاحظة كان كثرة التصاق اسمه وصفته في تلك السجلات بقضايا مرتبطة بالمطالبة بتحصيل أموال، بصورة تشي أنه كان نهمًا لاستغلال منصبه الجديد في الحصول على أكبر قدر ممكن من المطالبات بأموال من كل شكل ولون، وفي مناطق عديدة من مصر، وطلباته الدائمة والمتلاحقة بسرعة الوصول لقرار أو نتيجة تُحصَّل بها الأمور بأي شكل من الأشكال.

وكان من بين تلك المطالبات باسم "الخواجة ميخائيل طويل" باش ترجمان القنصل الأمريكي، بتحصيل مبلغ مالي من ثلاثة فلاحين بمديرية الغربية، ورغبته في مخاطبة المديرية[١٦١]. أيضًا من الخواجة ميخائيل طويل باش ترجمان القنصل الأمريكي، يطالب بتحصيل مبلغ مالي من المرحوم محمد بك سليم، ويرغب في مخاطبة مجلس التجار، كما يرغب في وضع الحجز على الأقطان المتعلقة بالمتوفي، فضلًا عن رغبته في وضع الأملاك الخاصة بالمرحوم محمد بك سليم على أملاكه الخاصة، ثم إحالة ذلك لمجلس محلي التجار. وقد وضع الكاتب في الملاحظات أنه تمت المخاطبة[١٦٢]. ويستمر ميخائيل

[١٦١] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ– ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٦٨، مادة رقم: ١١٧، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥.

[١٦٢] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ– ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٦٨، مادة رقم: ١٢٥، بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٦٦.

طويل في مطالباته تلك في عدة مرات: "بشأن مطلوبه من تركة المرحوم محمد سليم بك..."[١٦٣]. على الرغم أن "مجلس التجار" كان قد سدد الأموال المطلوبة عن تركة المرحوم محمد سليم بك، وأرسل بذلك تقريرًا مفصلًا إلى ضبطية الإسكندرية لرفعه إلى القنصل لمخاطبة ميخائيل الطويل: "أنه ليس مال مصروفة بخصوص مادة مطلوب جناب الخواجة ميخائيل طويل من تركة المرحوم محمد سليم بك...يفيد مجلس التجار أنه سدد المال، وإلا كان قد اقتضى إعلان أغا بيت المال للخواجة ميخائيل طويل"[١٦٤].

وهنا ينغي لنا أن نطرح سؤالًا آخر، هل كانت كل تلك المطالبات بالفعل تخص "الخواجة ميخائيل طويل"، أم أنه كان يستغل نفوذه لتحصيل أموال لآخرين يكون له نسبته فيها؟. فمن بين المحفوظ في السجلات هناك شرح مطول من "الخواجة ميخائيل طويل" باش ترجمان القنصل الأمريكي بأن معه "كمبيالة"[١٦٥] بمبلغ ألف وثمانمائة جنيهًا إنجليزيًا "مسحوبة" أي مستحقة على أحد رعايا الحكومة المحليين ويدعى "استيفانو جورجاني" المقيم بمديرية البحيرة، والذي كان بدوره يستحقها على شخص آخر يدعى "باغوص جورجاني"، وحل موعد دفعها في آخر أكتوبر الأخير، ولما لم تدفع قام بعمل "بروتسيتوا"، أي اعتراض في مجلس تجار الإسكندرية. ويطالب الباش ترجمان في خطابه أن يدفع المذكور: "المبلغ وفوايده وعطلته وأضراره والمصاريف في ظرف ثلاثة أيام، وإلا فيصير

---

[١٦٣] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٢ – ٢٠٠٦ [٢٢ ربيع آخر ١٢٨٢هـ- ٢٦ ربيع آخر ١٢٨٣هـ]، ص ١٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٦٦.

[١٦٤] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٨ – ٢٠٠٦، ص ٢٥، مادة رقم: ٧٦، بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٨٣هـ [١٨٦٦].

[١٦٥] Cambiali بالإيطالية، بمعنى فاتورة/ صك/ أوراق/ سندات ائتمان تستحق الصرف/ الدفع بحلول أجلها المدون بها للشخص / الجهة المكتوب اسمه فيها.

إجراء اللازم في حقه..."[١٦٦]. وفي مارس من العام التالي رغب ميخائيل الطويل في تحصيل مبلغ مالي ضخم من المدعو "استيفانو جورجاني" أيضًا بموجب كمبيالتين مضى موعد استحقاق دفعهما، ويزيد هذه المرة بضرورة مخاطبة مديرية البحيرة بسرعة بيع أفدنة يملكها المشكو في حقه: "لأجل استعجاله على حقه قبل سداد خلافه مع الديَّانة"[١٦٧].

فمن الملاحظ في تلك المراسلات أن لقبي الشاكي والمشكو في حقه واحدًا، وربما كانا أخوان أو من بيت واحد ويسكنان في مكان واحد، إلا أن المشكو في حقه من رعايا الحكومة المحلية، بينما الآخر لم يُذكر صفته، وهل كان في حماية الأمريكان من عدمه حتى يتبني مترجم القنصل موضوعه بهذه الهِمة!. لكن في كل الأحوال، طالما كانت المخاطبة واردة في سجلات "وارد القناصل" يكون التحرك فوريًا، وهو ما ظهر بالفعل في الملاحظات التي كُتبت على تلك المخاطبة في خانة الملحوظات.

ولم يكن "الخواجة ميخائيل طويل" يكتفي فقط بخطاباته وشروحه التي يرسلها من القنصلية إلى الضبطية تطالب دومًا بالأموال، وإنما نجده يذهب بنفسه مع آخرين في "زيارات ميدانية" لأماكن يترتب عليها المطالبة بالأموال والتعويضات، ومن بين ذلك توجهه هو و "الخواجة ملتباد أودينوا"، و "الخواجة قسطندي لوقا" في يوم ١٤ نوفمبر ١٨٦٥ إلى منزل أحمد أفندي –أحد كتبة المحافظة السابقين، وكان من أحد رعايا الحكومة المحلية– والذي كان مؤجرًا بيته لأحد المشمولين بالحماية الأمريكيين ويدعى "الخواجة جيمس شاموا"، فأقر أن البيت غير مسكون بسبب: "العفار والردم الناتج من بنيان الدور الثاني، حيث أن هذا شيء يتلف أمتعة الخواجة شاموا، التي هي سجادات

---

[١٦٦] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ– ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٢٦، مادة رقم: ١١٠، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٦٥.

[١٦٧] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ– ٨ ربيع أول هـ١٢٨٣هـ]، ص ٦٨، مادة رقم: ٢٦، بتاريخ ٨ مارس ١٨٦٦.

ومفروشات من الأشياء ذات القيمة بسبب حركة الشغالة..."[١٦٨]. وعلى الفور نجد في موضع آخر بذات التاريخ ورقم المادة تقرير مفصل من المدعو "الخواجة جيمس شاموا" يشتكي أحمد المذكور ويتهمة بالسرقة، وأن البيت خطرًا ولا يتحمل أعمال البناء: "وقد ترتب على ذلك أضرار جسيمة، يُحمله عواقبها التي حصلت وسوف تحصل..."، وطبعًا يطالب بالتعويضات[١٦٩].

كذلك كانت المحافظة قد أرسلت إلى "الخواجة ميخائيل طويل" وأخيه "بطرس طويل"، شهادة أعطتها لها بطرخانة الروم الكاثوليك بخصوص تركة عمهم المتوفي المدعو "جرجس طويل"[١٧٠]. إلا أن "الخواجة ميخائيل طويل" باش ترجمان القنصل "القونسلاتو" تقدم بتقرير: "بخصوص تعدي مطرنخانة الروم الكاثوليك بشأن عقارات المرحوم عمه...وأن العقارات هي بتصرفه بوفاة عمه وليس بتصرفها..."[١٧١].

ويمكن مقارنة هذا السلوك بالاتهام المسبق، حتى ولو كان لكنيستهم التي ينتسبون لها، بالمسلك الذي قام به وأخته قبل عامين بخصوص ادعائهما سرقة أحد المتوفين الحامل للقب عائلتهما. فعلى الرغم أن الخطاب كان مقتضبًا للغاية، إلا أنه بين لنا أن النتيجة التي توصل إليها التحقيق لا تبعد كثيرًا عن جملة: "تداعي الخواجة ميخائيل

---

[١٦٨] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٢٦، مادة رقم: ١١١، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٦٥.

[١٦٩] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٦٨، مادة رقم: ١١١، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٦٥.

[١٧٠] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٦٨، مادة رقم: ٤٠ مكرر، بتاريخ ٢ مايو ١٨٦٦.

[١٧١] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٦٨، مادة رقم: ٤٠ مكرر، بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٦٦.

الطويل وأخته بشأن ما كانا مدعين بسرقته في منزل المتوفي..."[١٧٢]. لنتبين كيف كان لهذا الشخص قدرة على الاستمرار في إلقاء الأباطيل، و"*رمي الحِتت*"، ولي الحقائق طلبًا لتحصيل أموال بأي شكل من الأشكال، حتى لو كان مجلس التجار قد سدد الديون عن المتوفي محمد سليم بك، ومع ذلك كان هذا المشمول بالحماية الأمريكية في سُعار دائم لاهتبال ما يمكن أخذه من تركته بشتى الدعاوى.

ومن الطبيعي أن تكون شخصية بهذا المسلك النهم لجمع الأموال بشتى السبل دون تحريه مصدرها وقبوله بحرمانيتها. أن يعارض ويماطل أي شئ يجعله يقوم بالدفع أو السداد. فحينما تحرر له خطابًا من مديرية البحيرة مرفوعًا له عن طريق ضبطية الإسكندرية، ليستلمه عن طريق القنصل أو القنصلية، يطلب منه أموالاً وعشورًا على الأراضي المتعلقة به، رد علن طريق ذات القنصلية بخطاب يفيد بأن: "ولو أنه هذه الأراضي مندرجين باسم الخواجة ميخائيل طويل، ولكن هم ملك أخيه الخواجة بطرس طويل ترجمان قنصلاتو إيتاليا (إيطاليا)، وأن الخواجة ميخائيل تنازل عن حقوقه في الأراضي ويرغب في إجراء اللازم"**!**[١٧٣].

فمن الملاحظ خلال تلك الفترة من منتصف ستينيات القرن التاسع عشر أن شكاوى المشمولين بالحماية الأمريكية زادت جدًا وتعقدت تفاصيلها، خصوصًا خلال الأعوام ١٨٦٥ – ١٨٦٧، بخلاف ما سبق في تلك السجلات، وهي ذات الأعوام التي

---

[١٧٢] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٤، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٧٣] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٧ – ٢٠٠٥ [٢٨ ربيع ثان ١٢٨٣هـ – ٩ رجب ١٢٨٤هـ]، ص ٧١، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٧؛ ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٦٠٤ – ٢٠٠٦ [١٢ جماد أول ١٢٨٤هـ– ٢٣ جماد أول ١٢٨٥هـ]، ص ٣٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٨٦٧. [كانوا يكتبون نوفمبر: نوفاير]

تولى فيها ميخائيل الطويل منصبه المتنفذ في القنصلية الأمريكية، فاستغلها وأشباهه في تحصيل أقصى استفادة ممكنة لمصالحهم الخاصة، وجني كل ما طالته يداهم من أموال بكافة السبل، إيمانًا منهم أنها فرصتهم الذهبية، التي لا تتكرر في العمر مرتين، بالضبط كما كانت المرحلة فترتهم الذهبية، التي يمكن أن نرى أشباهها كثيرًا في التاريخ، فكانت أساليبهم غير مشروعة، وبالغصب والاقتدار، وبكافة ألوان الجبر والاحتيال، الذي كان يقابله الهوان وقلة الحيلة التي تملكت الرعايا المحليين. ومن الغريب ألا نجد اسم ميخائيل الطويل هذا مرة أخرى في سجلات تلك المرحلة بعد العام ١٨٦٧، فأين ذهبت؟، ومن تولى مكانه؟، فهذا ما سكتت عنه المصادر، إلا أن ما باحت به خلال الأعوام الثلاثة المرصود أنبئت بأفضل ما في بطون الكتب، وعكست ما كان يدور في أورقة تلك الصحف.

٢. البغي على رعايا محليين بأشكال متنوعة:

كذلك تحفل الوثائق بالجأر بالشكاوي من متمتعين بالحماية الأمريكية يبغون في البلاد بلا زاجر أو رداع أو خوف من عقوبة. ومن بين التعديات التي تم رصدها أن أحد الأغوات بحارة الشمرلي أحضر إلى الضبطية شخصًا يدعى "بيزاو إيراي"، قيل إنه أمريكاني، بتهمة التعدي على أحد بائعي الخبز الجائلين، والغريب أن فعلة هذا المدعي الحماية الأمريكية لم تكن ضربًا أو ركلًا للبائع كما كان متصورًا، وإنما قام بخطف الخبز الذي يبيعه، ثم الجري به إلى اللوكاندة التي كان يسكنها، وأخذ يلقي أرغفة الخبز من نوافذها وشرفتها!. وحين وصل إلى الضبطية كان سكرانًا فاقدًا للوعي. وحسب التعاليم القائمة، ما كان من الضبطية إلا إرساله إلى القنصلية علي يد مخصوص "لاتخاذ

اللازم"[١٧٤]، الذي لا نعرف ما هو على وجه التحديد. وينبغي الإشارة إلى أنه طالما أرسلت الضبطية هذا السكير مأفون العقل بتلك الصورة دون تذييل خطابها بسؤالها إن كان يتمتع بحماية الولايات المتحدة من عدمه، معناه أن موظفيها راجعوا "دفتر الحمايات" طرفهم، ووجدوا أن هذا السكران بالفعل مشمول بتلك الحماية؟.

ومن الشكاوى المرصودة في السجلات شكوى من شخص "ابن عرب" يدعى "هلال أحمد" كان يعمل عربجيًا، ركب معه رجلان تابعين لدولة أمريكا من وسط البلد إلى الحضرة، وكانا متفقين معه على الانتظار والعودة بهما منتصف الليل، فلما رفضا العودة بعد منتصف الليل وتشاحنوا ضرباه ضربًا مبرحًا، ثم قام أحدهما: "بنزع الخيل من العربجي غصبًا عنه، فقاوم العربجي حتى وقع على الأرض وداست عجلة على رجله، فجرح وقطع لباسه، ثم مشى الأمريكي بالعربية حتى جاء على صخرة وكسرها، فجرى العربجي إلى قره قول باب شرقي، وبالفعل ذهب أحد قواصة[١٧٥] القسم وشاهد العربية مكسورة". ولذا

---

[١٧٤] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٦، مادة رقم: ٩٢، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨٢هـ. [١٨٦٥].

[١٧٥] أصل الكلمة على التحقيق عربية من بقايا الدولة العباسية كانت تُكتب بالسين، لأن القواسين كانت طائفة من الجند يحملون الأقواس، ثم دخلت الكلمة الدولة العثمانية، وحُرفت السين إلى صاد فبات "قواص"، تتلخص وظيفته في الوقوف على باب سيده بملابسه الزاهية الموشاة بالقصب الذهبي اللامع. وكان يحرص على أن يربي شواربه حتى تصير مثل الحبال الطويلة، ثم يبرمها برما شديدا ويشدها بالأذهان حتى تصير مجدولة ترفع طرفيها كالحراب، فيصبح منظره بهذا مهيبًا يقع في النفوس موقع الرهبة؛ فالقواصين كانوا في مكان إدارة الاستخبارات والأمن والحراسة الخاصة، انظر: عباس محمود العقاد، *"أصول الكلمات"*، ***مجلة الرسالة***، العدد ٦٧٧، بتاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٤٦. ويبدو أن طائفة القواصين هؤلاء بغوا على المصريين في فترات مختلفة، ولذا ألصقوا بهم مثلاً يقول: *"ابن الحرام يطلع يا قواس يا مكاس"*، انظر: أحمد أمين، ***مصدر سابق***، ص ٦.

فهو يطلب من القنصل الأمريكي التنبيه على الخواجة المذكور إعادة إصلاح العربة، لإحقاق الحق أو السير في إجراءات التقاضي[١٧٦].

ولم تقتصر مثل تلك الشكاوى على الرعايا المحليين، وإنما كانت الإدارات الحكومية تشتكي هي الأخرى ممارسات يقوم بها مشمولون بالحماية الأمريكية، مثل ذلك التقرير الذي رفعه مجلس الصحة إلى القنصل الأمريكي عن طريق ضبطية الإسكندرية، بخصوص قاذورات وأتربة تكتظ بها دائرة أحد المشمولين بالحماية الأمريكية يسمى "الخواجة أنطون عبيد"، ويطلب مجلس الصحة في تقريره من القنصل الأمريكي التنبيه على المذكور بضرورة رفع أثر تلك الأذية، المخالفة للصحة العامة[١٧٧]. والأمر ذاته رفعه مجلس عموم الصحة إلى القنصل الأمريكي، عن طريق الضبطية الإسكندرية، أن أحد المحميين الأمريكيين ويدعى "الخواجة كندنيكو" يقوم بتربية الخنازير بأحد المناطق السكنية، وهو ما ينشأ عنه قاذورات المضرة بالصحة العمومية، ولهذا فإنهم: "يريدون من سعادته حصول التنبيه على الخواجة المذكور بذلك، بمنع إقامة الخنازير بجهات البلدة"[١٧٨]. وهناك شكوى ضد ذات الشخص مرفوعة إلى "قنصلاتو دولة أمريكا" ضد "الاستحكامات التي يقوم بها، وهي عبارة عن زرايب خشب كان جاريًا إعمالها بالأرض

---

[١٧٦] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل والسايرة***، سجل رقم: ٠٠٠٦٠٤ – ٢٠٠٦ [٤ صفر ١٢٧٥هـ– غرة شعبان ١٢٧٥هـ]، ص ٦٣، مادة رقم: ٣٠٤ مكرر، بتاريخ غرة جماد أول ١٢٧٥هـ [١٨٥٨].

[١٧٧] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٦، مادة رقم: ٩١، بتاريخ ٥ صفر ١٢٨٢هـ [١٨٦٥].

[١٧٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧١٥ – ٢٠٠٦ [٢٤ جماد أول ١٢٩٠هـ– ١٦ رجب ١٢٩٠هـ]، بدون رقم صفحة، مادة رقم: ١١٥، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٩٠هـ [١٨٧٣].

المنسوبة لهذا الخواجة"، وتطلب الشكوى من القنصل الأمريكي التدخل لإيقاف هذه الأعمال: "لمخالفتها للأوامر العالية"[١٧٩].

وبالمقابل، فإذا كان الموضوع متعلق بأحد المحميين الأمريكيين الفعليين، وليسوا الأدعياء المدعين، وخصوصًا إذا كان بلقب أوروبي أو أمريكي واضح، ينحاز القنصل صراحة لقضيته، ويسعى بكل ما أوتي من قوة بالتعجيل لحل مشكلته، أو حصوله على ما يريد، ومن ذلك تشهيله وإلحاحه في التحقيق والبت بشأن دعوى مشاجرة حدثت بين شخص يدعى "الخواجة جورج بلانت" الأمريكاني، مدعيًا أنه حدثت له واقعة سرقة قام بها "أولاد عرب"[١٨٠]. فلما قامت ضبطية الإسكندرية بدورها، أظهرت التحريات أن الشجار كان بين هذا المذكور وآخر يدعى "سمعان إبراهيم"، وأن الأخير قدم بالفعل شكوى ضده بالضبطية في حينه، فما كان من القنصل إلا أن رد ردًا قاطعًا –دون تحقيق أو بينة– بأن: "شكوى سمعان إبراهيم لا أساس لها، بل هو المعتدي على جورج بلانت"!"[١٨١]. فلما أرادت الضبطية أخذ أقوال بلانت الأمريكي هذا، ما كان من قنصله إلا الرد بحسم أن: "جورج بلانت لا يمكن أن يحضر إلى الضبطية بخصوص قضيته مع سمعان إبراهيم"![١٨٢].

---

[١٧٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ– ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٨، مادة رقم: ٧٤، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٨٠] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١١ – ٢٠٠٦ [١٨ رجب ١٢٩٠هـ– ٢٧ شعبان ١٢٩٠هـ]، ص ٣٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٧٤.

[١٨١] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١١ – ٢٠٠٦ [١٨ رجب ١٢٩٠هـ– ٢٧ شعبان ١٢٩٠هـ]، ص ٣٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٧ أبريل ١٨٧٤.

[١٨٢] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١١ – ٢٠٠٦ [١٨ رجب ١٢٩٠هـ– ٢٧ شعبان ١٢٩٠هـ]، ص ٣٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٨ مايو ١٨٧٤.

أما إذا كان الموضوع متعلق بالقنصل ذاته فلابد أن تقام الدنيا ولا تقعد حتى يُلبى طلبه، ومن بين ذلك خطاب من القنصل الأمريكي يرغب فيه إزالة أدوات البناء الموجودة في: "السكة التي بها منزل جنابه لأجل سهولة المرور منها، ويرغب أيضًا وضع اثنين قواصة بالسكة المذكورة لأجل منع وجود الأدوات تعلق العمارات...لأنه ليس لها حق في سد السكة المذكورة[١٨٣]. وقد كُتب في الملحوظات: "توجيهات لأحد المعاونين لمنع ما هو موجود بها من أدوات العمارات وسلوكها لأجل ممره حسب مرغوبه".

لكن لو حدث وقام أحد الأشخاص من رعايا الحكومة المحلية، بالتشاجر، بأي شكل من الأشكال، مع أحد مستخدمين القنصل الأمريكي، تتم المراسلات على الفور طلبًا للتحقيق والتأديب، "حصل من الشفاهة والبهدلة والمشاجرة" بين شخص محلي يدعى محمد علي، وأحد مستخدمي القنصل الأمريكي[١٨٤].

بل وأحيانًا يتعدى الأمر باستغلال النفوذ في القنصلية لإدخال بعض الأمور الشخصية، مثل ذلك الخطاب المتفرد الذي يفيد بهروب ماريا ابنة مترجم القنصل الأمريكي العام في المحروسة (القاهرة/ مصر) ويدعى "الخواجة إبراهيم ملكي"، وكان عمرها سبعة عشر ربيعًا؛ هربت من القاهرة إلى الإسكندرية بقصد الزواج من أحد رعايا دولة فرنسا بغير رضاء أهلها: "وأخذت نقود وألماس ومصاغ وهدوم...وأنها قبطية الجنس والديانة..."، ويرغب في البحث عنها وضبطها وإرجاعها لأهلها[١٨٥]. وكما أشرنا مرات

---

[١٨٣] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل والسايرة***، سجل رقم: ٠٠١٦٦٤ – ٢٠٠٦ [غاية محرم ١٢٧٥هـ- ١٢ صفر ١٢٧٦هـ]، ص ١٠٣، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٥٩. [كانوا يكتبون يناير: جناير].

[١٨٤] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [٢٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ- ٢ محرم ١٢٩٦هـ]، بتاريخ ٤ يونيو ١٨٧٨. (لا يوجد رقم مادة أو صفحة)

[١٨٥] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [٢٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ- ٢ محرم ١٢٩٦هـ]، ص ١٠، مادة رقم: ١٢٦، بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٧٨. [كانوا يكتبون مايو: ماجيو]

عدة، طالما كانت المخاطبة من "وارد القناصل"، فكان يتم التعامل معها بمنتهى الجدية، وهو بالفعل ما ظهر في نتيجة تلك الواقعة، التي تم فيها العثور على البنت الهاربة وأنه: "صدر ضبط المحكي عنها، وأجري عنها اللازم قونسلاتو جنرال أمريكا بمصر بالاتحاد مع قونسلاتو فرنسا"[١٨٦].

٣. النصب على الرعايا المحليين:

تكتظ سجلات صادر القناصل بتفاصيل عمليات النصب التي كان يقوم بها مشمولون بالحماية الأمريكية –وغالبيتهم بألقاب شامية مسيحية– ومنها إرسال ضبطية الإسكندرية إلى القنصل العام الأمريكي وإلى القنصلية الأمريكية بالإسكندرية قائمة دعاوى قضائية رفعها مجموعة من المصريين ضد شخص يُدعى "أسعد العسيلي" الشامي [كان يتم ذكر لقبه مرة بألف لام التعريف "العسيلي" على الطريقة المصرية، ومرة آخرى بدون ألف لام التعريف "عسيلي" على الطريقة الشامية]، والموصوف أنه من "رعايا أمريكا"، بأن لهؤلاء المصريين "أمانة طرف الخواجة المذكور" عبارة عن بالات قطن وأموال [يحددون أعدادها وأوزانها وقيمتها المالية]، "ولما حضروا من بلادهم إلى الإسكندرية ليبيعوا قطنهم لم يجدوه"[١٨٧]. وتأخذ قضية هذا النصاب حيزًا في سجلات صادر القناصل بضبطية الإسكندرية، خصوصًا أنه قبل مخاطبة القنصلية بشأنه، كانت الضبطية قد تحرت عنه وتوصلت إليه: "امتنع عن الحضور للضبطية قائلًا أنه من حماية دولة

[١٨٦] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٢٥ – ٢٠٠٦ [٨ محرم ١٢٩٦هـ– ١٥ شوال ١٢٩٦هـ]، ص ٣٢، مادة رقم: ١٧٣، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٩٦هـ [١٨٧٨].

[١٨٧] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٨، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

أمريكا". ولذا كانت الضبطية تريد معرفة تاريخ دخوله هذه الحماية، لأنه غير مندرج بدفتر الحمايات[١٨٨].

ويبدو أن موضوع العسيلي هذا أخذ حيزًا لا بأس به، لأن أحد الموظفين بالقنصلية ويدعى "الخواجة موسي" (غير معروف وظيفته على وجه الدقة)، قد أفادهم في الضبطية –يبدو أنه بصورة شخصية وليس بمكاتبة رسمية– "أن القنصل يقول بالرغم من أن أسعد عسيلي تحت حماية بلاده، إلا أن القنصلية لن تحمي شخص لا يدفع حقوق الناس". وقد أخذت ضبطية الإسكندرية تلك الشهادة وأعادت رفع الموضوع للقنصل مرة أخرى معللة كتابها: "أن الشاكين يأتون كل يوم لأنهم لم يحصلوا على شيء..."، كما تطلب الضبطية مرة أخرى من القنصلية الإفادة عن تاريخ دخول أسعد عسيلي هذا الحماية الأمريكية[١٨٩].

ومن المفارقات التي تندرج تحت إطار شر البلية ما يضحك، أن بعض هؤلاء النصابين كانوا يحضرون بالفعل إلى ضبطية الإسكندرية –لسبب غير واضح في الملفات– ويقرون بما عليهم من مديونيات وما للآخرين من استحقاقات، ومع ذلك كانوا يتملصون من تعهداتهم ويحنثون بوعودهم في مرحلة لاحقة، مما يدفع بأصحاب "الحقوق" تكرار المطالبة عن طريق الوسيط، وهو ضبطية الإسكندرية، التي كانت بدورها ترسل الطلبات للقنصلية، وعادة لا نجد ردًا في سجلات الوارد إلا ما ندر، ويكون في مصلحة المشمولين بالحماية الأمريكية. ومن بين ذلك أن خاطبت ضبطية الإسكندرية القنصلية الأمريكية بضرورة توجيه خطاب لشخص تابع لدولة أمريكا يدعى "الخواجة استنيانوه استماطي قسطنطين"، كان قد نصب على شخصين من الرعايا المحليين، وحضر بالفعل

---

[١٨٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦، ص ١٧٤، مادة رقم: ٩١٧، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٨٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٦، مادة رقم: ٨٨، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

إلى الضبطية وأقر بفعلته، وأفاد بأنه سيدفع الديون المطلوبة لأربابها، لكنه لم يدفع وتهرب وماطل، ولهذا كان خطاب الضبطية الموجه لقنصل الولايات المتحدة كي يستعلم ما إذا كان المذكور لايزال راغبًا في الدفع من عدمه، أو يرد القنصل بأنه لن يدفع: "لأخذ المعلومية وإجراء اللازم"[١٩٠].

أيضًا كان كثير من هؤلاء النصابين يعلنون ما نسمية اليوم "إشهار الإفلاس" للتنصل من سداد مديوناتهم. وتزخر السجلات بسلاسل مشكلات بين محليين وأحد المشمولين بالحماية الأمريكية ويدعى "الخواجة دهان دهان". فحسب حصر المديونيات التي أرفقتها الضبطية في مخاطبتها القنصل الأمريكي، قاربت ديون هذا المحتال على سبعة آلاف وخمسمائة قرش، إلا أن التحريات التي أجرتها المديرية لم تجد أنه لا يملك سوى ساعة قديمة وفانوس وبعض الملابس، وأن ثمن ذلك كله يقدر بمبلغ ستة وستين قرشًا فقط. ولما كان هذا الخواجة المذكور من أتباع الولايات المتحدة، فكانت مخاطبة ضبطية الإسكندرية للقنصل الأمريكي للتنبيه على هذا المديون للتوجه إلى مجلس تجار مصر لحضور عدد من القضايا المرفوعة ضده، وخصوصًا تلك القضايا التي رفعها أحد الرعايا المحليين ويدعى "سليمان نجم"[١٩١].

وتستمر القضايا المرفوعة ضد دهان دهان هذا لسنوات تالية، وخصوصًا قضايا "سليمان نجم"، الذي كان باديًا تمامًا من السجلات أنه كان متشبثًا بحقه؛ حريصًا على تحصيله. وكان واضح تمامًا أن القنصل الأمريكي لم يبت فيها، ولم يحلها، بدليل عدم الإشارة لهذا الأمر في سجلات وارد القناصل أو محافظة الإسكندرية خلال تلك السنوات

---

[١٩٠] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ– ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٢٤، مادة رقم: ٥٢٥، بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[١٩١] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧٠١ – ٢٠٠٦، ص ٢١، مادة رقم: ٧٢، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٦هـ [١٨٦٩].

كما درجت العادة، واستمرار رفع المطالب فقط من خلال ضبطية الإسكندرية في سجلات صادر القناصل. وبالمقابل بدا دهان دهان مطمئن تمامًا، ولا يرد على طلبات استجوابه أو حضوره لنظر القضايا المرفوعة ضده لعدم خشيته عقوبة، ومن بين ذلك أن مجلس تجار مصر كان يصدر له خطابات ترغب في التنبيه عليه بالتوجه إليه لرؤية القضايا المرفوعة ضده من عديدين أبرزهم "سليمان نجم"[١٩٢].

والحقيقة أن موضوع دهان دهان من الأهمية بمكان في سجلات الوثائق، ليس فقط لكثرة الإشارة إليه خلال بضعة سنوات متعاقبة، وإنما للكيفية والقيمة التي نريد التدليل عليها في هذا السياق. فعلى الرغم مما أسميناه "إشهار إفلاسه" ومراوغاته وتنكره لإرجاع الحقوق لأصحابها كما بينا آنفًا، مدعومًا بالطبع من القنصل والقنصلية الأمريكيين، لأسباب غير مكتوبة، لكنها بالتبعية معلومة، فإن ذات القنصل والقنصلية، كانا يدافعان باستماتة عن ذات الشخص قبل أربع سنوات في ذات الموضوع، وهو ما يمكننا اتخاذه نموذجًا لتبيان كيف كانت الأمور تُدار بازدواجية المعايير وفقًا للمصالح والأهواء.

ففي أحد ردود القنصل الأمريكي على أحد طلبات ضبطية الإسكندرية في قضية الشكوى، أو قل الشكاوى المتعددة التي قام بها المتضرر "سليمان نجم" ضد "الخواجة دهان دهان"، كان الرد يحمل تأنيبًا للمحافظة مع ادعائه: "أن مجلس التجار ما أرسل أوراق القضية بقصد إرسالها إلى مديرية طنطا...وكان الواجب على المحافظة أنها تحضر كلا الطرفين وتنبه عليهم بالتوجه للمجلس، وما كان يجب إرسالها الأوراق إلى المديرية.."، وأخذت خطاب القنصل يبرر عد حضور دهان دهان أمام مجلس التجار بسبب: "عدم حصول تنبيه عليه بذلك"، بل ويزيد خطاب القنصل في المماطلة التي تحقق غرض

---

[١٩٢] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧٠١ – ٢٠٠٦، ص ١٨٩، مادة رقم: ٦١٤، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٦هـ [١٨٦٩]؛ ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧٠١ – ٢٠٠٦، ص ١٨٩، مادة رقم: ٦١٥، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٨٦هـ [١٨٦٩]؛

الشخص المحمي به بقوله أن دهان دهان: "مستعد للتوجه في الميعاد إلى مجلس التجار، ويرغب في مخاطبة المديرية بخصوص الأوراق إلى مجلس التجار"، ثم يختم خطابه بلي الحقائق وقلب الطاولة على خصمه سليمان نجم بطلبه: "والتنبيه على سليمان نجم بحضوره هو إلى المجلس في الميعاد المتعين، والحكم عليه بما طلبه الخواجة في تقريره السابق"![١٩٣].

وفي تقرير لاحق تقدمت القنصلية بشرح مفصل على تقرير مقدم من الخواجة دهان دهان ضد سليمان نجم، ويرغب في مطالعة التقرير المذكور[١٩٤]. ثم على مدار سنة لاحقة كان دهان دهان ملحًا في تحويل القضية إلى مجلس التجار، استنادًا إلى تقرير القنصل المشار إليه سابقًا، وبكل الطلبات المذكورة فيه[١٩٥]. وعلى الرغم من عدم وجود تفاصيل تخص الخصم سليمان نجم على وجه الدقة خلال تلك الأشهر التالية لخطاب القنصل الأمريكي، إلا أنه يتبين من ثنايا السطور أنه تم القبض عليه وإيداعه سجن الضبطية!، وذلك من خلال مخاطبة دهان دهان للضبطية –عن طريق القنصل طبعًا– بأن المسجون نجم لا يجوز له "عمل الأبيلو"[١٩٦]، أي الاستئناف على ما هو فيه، وأن عليه دفع مبلغ مائة ألف تعريفة. وليس هذا فحسب وإنما ينتقد دهان دهان قرار مجلس التجار بأحقية سليمان نجم في عمل المعارضة، متهمًا إياه بأنه يخالف القوانين؟!، ثم ينهي خطابه بجملة: "فمن اللازم إبلاغ سليمان نجم بدفع المبلغ المرقوم كي يتم الإفراج

---

[١٩٣] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ– ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٢٦، مادة رقم: ١٠، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٦٥/ ٢ جماد أول ١٢٨٢هـ.

[١٩٤] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٢ – ٢٠٠٦ [٢٢ ربيع آخر ١٢٨٢هـ– ٢٦ ربيع آخر ١٢٨٣هـ]، ص ١٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٦٦.

[١٩٥] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ– ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ]، ص ٦٨، مادة رقم: ٤٣، بتاريخ ٣ أبريل ١٨٦٦.

[١٩٦] Apeal بالإنجليزية/ appello بالإيطالية، بمعنى استئناف.

عنه من سجن الضبطية، وراغب إعلان الضبطية ومجلس التجار"[١٩٧]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما نجد في ذات الوثيقة أن الكاتب دون ملحوظة على هامشها بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٦٦، مفادها إعادة إلحاح دهان دهان على طلباته السابقة في خطابه المؤرخ ٢٦ يونيو ١٨٦٦: "وإلا فهو يقيم "البروتستيتوا" على كل من تسبب في عدم الإجراء بموجب ما طلبه في تقريره".

وعلى الرغم من عدم معرفتنا على وجه الدقة مصير الخصم "سليمان نجم" الذي كان مُطالِبًا فيما مضى بحقٍ، فصار مُطَالَبًا بتعويضات باهظة ومسجونًا، بل ولا يُراد له استخدام حقه في المعارضة أمام مجلس التجار كما هو معمول به في نظامهم آنذاك، نجد أننا أمام حقيقتين ثابتتين في تلك الأوراق؛ الأولى أن دهان دهان أعاد مرات أخرى طلباته ضد سليمان نجم في: "تقرير يفيد تنفيذ طلبه"[١٩٨]؛ وفي: "خطاب مرسل معه تقرير ومعه الترجمة العربية لأجل إعلانهم إلى مجلس تجار المحروسة"[١٩٩]. وكان ذلك في ذات الوقت الذي يشتكي فيه الخواجة دهان دهان الخواجة دمتري دهان الكائن بالإسكندرية لإخلاء البيت وتسليم مفتاحه، "وإلا يكون ملزم بكافة العواقب المنتظرة"[٢٠٠]. فالعائلة واحدة، وربما كانا شقيقان والضبطية كانت الوسيط. وهي كلها إشارات إلى أن مبلغ الستة وستين قرشًا الواردة في تقرير "إشهار إفلاسه" لا تعكس حقيقة نفوذ هذا الرجل وثروته الفعلية،

---

[١٩٧] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٦ – ٢٠٠٥ [١٢ محرم ١٢٨٣هـ- ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٣هـ]، ص ٢١٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٦ يونيو ١٨٦٦.

[١٩٨] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٦ – ٢٠٠٥ [١٢ محرم ١٢٨٣هـ- ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٣هـ]، ص ٢١٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٨٦٦.

[١٩٩] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦ [غرة جماد أول ١٢٨٣هـ- ٣ جماد أول ١٢٨٤هـ]، ص ٧٠، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٩ أغسطس ١٨٦٧.

[٢٠٠] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٥٧ – ٢٠٠٥ [٢٨ ربيع ثان ١٢٨٣هـ – ٩ رجب ١٢٨٤هـ]، ص ٨، بدون رقم مادة، بتاريخ ١١ سبتمبر ١٨٦٦.

بدليل –وهذا ما تظهره الحقيقة الثانية الثابتة في تلك الأوراق والسجلات– فإنه بعد أن "أشهر إفلاسه"، نجد أن اسم دهان دهان يظهر من جديد ابتداءً من أواخر العام ١٨٦٨، إذ كان يرغب في مخاطبة مديرية البحيرة بإلزام أحد الرعايا المحليين ويسمى "لطفي أبو هاجر" بدفع مبلغ عشرة آلاف قرش (غرش) مع المصاريف والفوائد[٢٠١]. والأمر ذاته يتكرر بمطالبته بأموال باهظة: "مبلغ ٨٩٣٨٠ صاغ مطلوبة من الشيخ سليمان الفقي من دلجمون بمديرية المنوفية بموجب ثلاثة كمبيالات..."[٢٠٢].

وبالمقابل، وكالعادة الدارجة التي فعلها كل النصابين والأفاقين مثله، فإذا كان المطلوب منه دفع مديونيات أو حقوق، كانت المماطلة والتملص ديدنه، فهو لا يرتدع أو يقبل بالأحكام، التي كان هو نفسه دائم الطالبة بالبت فيها، ومن ذلك الرد على خطاب من صادر الضبطية بخصوص المطلوب منه: "أجرة أماكن سكنية بطنطا تعلق الدائرة السنية"، وأن الخطاب المحرر من القنصلية الأمريكية يفيد أنه تم إعلان إفادة الضبطية إلى الخواجة المرسوم، مع شرح في خانة الملاحظات يفيد أنه: "تحرر للمنوفية، وشرح للغربية"[٢٠٣]. كذلك فمن خلال خطاب قدمه الخواجة دهان دهان ضد الحكم الصادر من مجلس تجار مصر في قضيته مع سليمان نجم، وكان يرغب في إرسال تقريره لهذا المجلس![٢٠٤]. ثم في خطاب آخر أرسله لمجلس تجار مصر، حيث كان قد تخلف عن

---

[٢٠١] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٥ – ٢٠٠٦ [٢٤ جماد أول ١٢٨٥هـ– غرة جماد أول ١٢٨٦هـ]، ص ٢٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٨٦٨.

[٢٠٢] محافظة الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٢٣٦٠ – ٢٠٠٥ [٥ جماد ثاني ١٢٨٦هـ– ٤ جماد أول ١٢٨٧هـ]، ص ٣٨، بدون رقم مادة، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٦٩.

[٢٠٣] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٥ – ٢٠٠٦ [٢٤ جماد أول ١٢٨٥هـ– غرة جماد أول ١٢٨٦هـ]، ص ٢٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٣ فبراير ١٨٦٩.

[٢٠٤] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٦ – ٢٠٠٦ [٧ جماد آخر ١٢٨٦هـ– ١٤ جماد آخر ١٢٨٧هـ]، ص ١، بدون رقم مادة، بتاريخ ١١ سبتمبر ١٨٦٩.

جلسة محددة له حضورها، متحججًا أن القنصلية "القسلاتو" لم تجد الوقت اللازم لإعلانه بتلك الإفادة، ولذا: "صار لازم منه الآن فصاعدًا لازم وضروري أن كل دعوة من هذا القبيل يوجب إعلانها لهذا القسلاتو أقله بثمانية أيام قبل الميعاد"[٢٠٥].

أيضًا حينما حصل خصمه سليمان نجم على حكم نهائي من مجلس تجار مصر، وتم إعلام دهان دهان بهذا الحكم عن طريق القنصلية، ردت الأخيرة على الضبطية بأن الخواجة دهان دهان: "راغب في المناقضة على حكم الخلاصة الصادر من مجلس تجار مصر ضده، ويرغب في إجراء المقضي"![٢٠٦]. فالسؤال هنا، ما مصير حقوق سليمان نجم، وهل أخذ مستحقاته، وهل تم تنفيذ أحكام القضاء التي تحصَّل عليها خلال كل تلك السنوات الطوال؟، هذا كله كان مستمرًا في دوامة متماطلة، تُنبئ بثقافة "العصر الذهبي" للقناصل والمشمولين بحمايتهم، وتعكس حقيقة قيمة أبناء البلاد الأصليين في ظل تلك الأوضاع المقلوبة.

٤. دفع مصاريف علاج لمتضررين من الرعايا المحليين:

وعلى نقيض ما سبق في النقاط الثلاث السابقة، فقد كانت هناك إشارات عارضة كان يقوم فيها بعض الأمريكيين أو المشمولين بالحماية الأمريكية بدفع مصاريف علاج بعض الرعايا المحليين، مثل إرسال أحد المشمولين بالحماية الأمريكية مبلغ مالي: "مدفوعة إلى بشاي نصرالله العسكري في نظير مصاريف معالجته بالإسبتالية[٢٠٧]، بسبب

---

[٢٠٥] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٦ – ٢٠٠٦ [٧ جماد آخر ١٢٨٦هـ- ١٤ جماد آخر ١٢٨٧هـ]، ص ١، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٦٩.

[٢٠٦] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٥ – ٢٠٠٦ [٢٤ جماد أول ١٢٨٥هـ- غرة جماد أول ١٢٨٦هـ]، ص ٢٧، بدون رقم مادة، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٦٩.

[٢٠٧] Hospital بالإنجليزية / Ospedale بالإيطالية، وكان يقصد بها "المستشفى".

جرح أصابه"[٢٠٨]. أو خطاب آخر يفيد بدفع مصاريف علاج حسن الصعيدي المطلوب للإسبتالية[٢٠٩]. كذلك كانت هناك خطابات ترسل من الضبطية إلى القنصلية، مثل ذلك الخطاب المرسل من مديرية المنوفية يرغب في تحصيل مبلغ ثمانمائة وثمانية وأربعين قرشًا من "الخواجة ميخائيل سلواجو": "رسم الإسبتالية، لعلاج "علام حسين الصبوري" من ضمن الأنفار الشغالة بوابور حليج القطن تعلقه السقايين ببركة السبع"[٢١٠].

فمن الملاحظ من خلال تلك الإشارات العارضة أن المدفوع يكون مقابل علاج بالمستشفيات، وليس مستحقات كالتي كنا نرى طريقة التعامل معها في النقاط الثلاث السابقة. وكانت المراسلات للإعلام عن تلك المدفوعات العلاجية تتم عبر ضبطية الإسكندرية – وارد القناصل، دون الدخول في تفاصيل، أو شرح دوافع القنصل، أو القنصلية أو المشمول بحمايتهما بدفع مثل تلك المبالغ نظير علاج أحدهم بمستشفى، دون ذكر سبب ذلك أو ملابساته. وبالطبع لا يمكننا اعتبار ذلك الأمر تساهلًا أو مِنة منهم، بدليل أنه إذا كان المشتكِي أو صاحب الطلب من رجالات القنصلية أو المشمولين بحمايتها، فتعج ذات سجلات وادر القناصل بهم، وبالإلحاح في طلبهم الذي عادة يُلبى في الحال، بل ويمكننا من خلال هذا النوع من الطلبات أن نفهم لماذا دفع هؤلاء الأمريكيين أو المشمولين بحمايتهم تلك المبالغ لعلاج رعايا محليين في المستشفيات.

ومثال ذلك الخطاب الذي أوردته القنصلية الأمريكية إلى ضبطية الإسكندرية بخصوص قضية شخص يدعى "جورجي بعكور جوسي الأمريكاني"، كان متهمًا بإطلاق

---

[٢٠٨] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١٣ – ٢٠٠٦ [١٣ شعبان ١٢٩١هـ– ١٤ ذي الحجة ١٢٩٣]، ص ٧، مادة رقم: ٧٥، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٧٥.

[٢٠٩] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٧١٦ – ٢٠٠٦ [١١ محرم ١٢٩٦هـ– ٢ صفر ١٢٩٧هـ]، ص ٥١، مادة رقم: ٢١٤، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٨٧٩/ ٨ شوال ١٢٩٦.

[٢١٠] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠١٢٠٨ – ٢٠٠٥ [٨ محرم ١٢٩٦هـ– ١٤ ذي الحجة ١٢٩٣هـ]، ص ٧، مادة رقم: ٧٥، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٧٥.

النار على عسكري تابع للحكومة المحلية وأصابه في كبده، مما استدعى القبض عليه وحبسه. ويفند خطاب القنصلية الحالة بأن الجاني كان في حالة سكر بين، وأنه كان يتمازح مع رفاقه، وأن رجال ضبطية الإسكندرية الذين ألقوا القبض عليه لم يروه وهو يطلق النار، وإنما أقروا في أقوالهم أنهم سمعوا طلق ناري، وأن المذكور لم يسبق له التلبس في مشاجرات، أو حاملًا أسلحة نارية. ولذا فقد رأى القنصل الأمريكي أنه لا وجه للإدانة، وأن مدة الثلاثين يومًا التي قضاها الجاني في حبس الحكومة المحلية، ودفعه مصاريف المستشفى كافيان لمجازاته عن الواقعة المنسوبة إليه؟![٢١١].

ففي العموم كانت أحكام القنصل الأمريكي بخصوص أحد المشمولين بالحماية الأمريكية، ووصل إلى حد الإدانة الفعلية، تحمل كل معاني المحاباة والإفراط في تساهلها لأكل حقوق المجني عليهم؛ موغلة في تسيبها وعدم مجازاة الجناة. ومن بين ذلك ما نراه في واقعة أخرى قام فيها شخص يدعى "جورجي بلانطة الأمريكاني" بسب أحد الموظفين من كَتَبة ضبطية الإسكندرية يدعى إسماعيل أفندي، ويبدو أن الأمر كان كبيرًا ولم يتنازل هذا الموظف عن حقه، وظل وراءه، للدرجة التي راسلت القنصلية ضبطية الإسكندرية في آخر مارس ١٨٧٦ لإعلامها أنه تم تحديد يوم الإثنين التالي لتداول الدعوة[٢١٢]. وبالفعل ورد قرار خلاصة حكم مجلس القنصلية الأمريكية، بالحكم على جورجي بلانطة الأمريكاني: "بالحبس لمدة أربع وعشرون ساعة، خلاف مصاريف الدعوة نظير شتيمته إسماعيل أفندي المستخدم بضبطية الإسكندرية، وإرسال جورجي المذكور لوضعه بالسجن

[٢١١] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧١٣ – ٢٠٠٦ [١٣ شعبان ١٢٩١هـ- ١٤ ذي الحجة ١٢٩٣هـ]، ص ١٦، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ [١٨٧٨].

[٢١٢] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧١٣ – ٢٠٠٦ [١٣ شعبان ١٢٩١هـ- ١٤ ذي الحجة ١٢٩٣هـ]، ص ٧، مادة رقم: ٧٩، بتاريخ ٣١ مارس ١٨٧٦.

المدة المذكورة وبالنهاية يخلى سبيله". وقد كتب الكاتب ملحوظة أنه في ٤ أبريل ذاته حضر المذكور ويرغب في المصالحة[٢١٣].

ومن خلال هذه المزايا والمصالح، والتي انعكست على شكل تعويضات وأموال كبيرة، كان يهتبلها المشمولون بالحماية الأمريكية، مع حمايتهم ومحاباتاهم بصورة تامة وكاملة، بدعم واضح وقوي وصريح من قنصلهم، الذي لن يكون بالمجان بالطبع، يمكننا فهم الأسباب التي أدت إلى عرقلة هذا القنصل الأمريكي –المخول من بلاده بسلطات واسعة– لأية تعديلات تغير من المسار المعمول به في المحاكم القنصلية، فضلًا عن أن أية دولة من هذه الدول الأجنبية المستفيدة من نظام الامتيازات هذا، لن تتطوع تلقائيًا بإلغاء النظام ككل. ولذا تأخرت تعديلات النظام القضائي لفترة طويلة سواء في مصر أو السلطنة العثمانية لأسباب مختلفة، ولوحظ أن الولايات خلال تلك الفترات، وعلى المدى الطويل، كانت من أكثر الدول رفضًا للتخلي عن نظام الامتيازات هذا. فلما شرع نوبار باشا في إنشاء محاكم مختلطة بنظام جديد تمامًا في مصر سنة ١٨٦٧، قابلته الولايات المتحدة في مطلع العام التالي بفتور وعناد، ثم اتخذت صف بريطانيا المعارض للإصلاحات القضائية[٢١٤].

صحيح أنه أمام محاولات نوبار باشا المستميتة لإقناع هذه الدول بتعديل رأيهم مبدئيًا، ومناوراته الجيدة في اللعب على تناقضاتهم وتوازناتهم وتنافساتهم في مصر، وافقوا في عام ١٨٦٩ على عقد مؤتمر في الإسكندرية للدول المتمتعة بالامتيازات، ومنها الولايات المتحدة، بهدف دراسة الإصلاحات القضائية المقترحة، وكان الهجوم شرساً من

---

[٢١٣] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧١٣ – ٢٠٠٦ [١٣ شعبان ١٢٩١هـ– ١٤ ذي الحجة ١٢٩٣هـ]، ص ٧، مادة رقم: ٨٢، بتاريخ ٤ أبريل ١٨٧٦.

[٢١٤] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١٢٩– ١٣١.

الدول الأوروبية مجتمعة ضد مشروع نوبار باشا، حتى أنهم أجبروه على إجراء عدة تنازلات جوهرية في لُب المشروع بأكمله. وقد بذل نوبار باشا جهودًا مضنية انتهت بعقد مؤتمر ثاني في إستانبول عام ١٨٧٣ خاص بتلك الإصلاحات القضائية، ووجه برفض كثير من بنوده، لكن في النهاية وافقت الدول الأوروبية الكبرى، والدولة العثمانية على الاقتراحات الجديدة ماعدا فرنسا. ثم في آخر يونيو ١٨٧٥ افتتح الخديو إسماعيل المحاكم المختلطة المصرية الجديدة باحتفال عظيم في غياب الفرنسيين ودون موافقتهم، لتبدأ في مصر مرحلة جديدة في إجراءات التقاضي، لم تكن أفضل شيء، لكنها أفضل نسبيًا مما سبقها، خصوصًا في آليات عملها وضبط قواعدها[٢١٥].

رابعًا: القنصل الأمريكي العام ومواطنو بلاده في مصر:

قد يبدو غريبًا أن تتعلق آخر نقطة في هذه الدراسة بالمواطنين الأمريكيين في مصر، على اعتبار أنها دراسة معنية في المقام الأول بقنصلهم العام والمشمولين بحمايته، لكن في الحقيقة –وكما ذكرنا في مرات عدة سابقًا– فإنه لم يكن في مصر في تلك الفترة التي تغطيها الدراسة جالية أمريكية بالمعنى الحقيقي، وإنما درجت العادة أن يكون المتواجدون من الأمريكيين الحاملين للجنسية الأمريكية في المجمل من فئتين بارزتين: الأولى: عموم السياح، أو المبشرين الدينيين أو الزوار العابرين، أو حتى الهاربين، وجميعهم كانوا مؤقتين عابرين، وليسوا من المقيمين إقامة كاملة. أما الفئة الثانية وهم مجموعة من العسكريين أقاموا في مصر نحو عشر سنوات، وكانوا مُستقدَمين رأسًا من قِبل حاكم مصر وقتها الخديو إسماعيل، وفق شروط ومعايير خاصة، سننهي بهم هذه الدراسة. وفيما عدا ذلك كان المنتسبون للولايات المتحدة من المشمولين بالحماية

[٢١٥] انظر هذا الموضوع بالتفصيل في: لطيفة محمد سالم، ***النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥- ١٩١٤*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ***ج١***، الباب الأول، ص ٥١- ٢٠٤.

الأمريكية، وليسوا من المتمتعين بالجنسية الأمريكية، كما بينا بالتفصيل في النقاط السابقة من هذه الدراسة.

١- القنصل العام ومواطنو بلاده الزائرين في مصر:

كانت أحد أبرز نتائج الاتفاقيتان العثمانية/ المصرية الأمريكية وما تبعها من ممارسات للقناصل المتتابعين كل حسب مسلكه ورؤيته، أن تمتع الزوار الأمريكيون بالحماية القنصلية، والحصانة ضد الاعتقال العشوائي، وما رافقها من تزايد الشغف الأمريكي بماضي مصر البعيد وفضول زائد حول الشرق؛ يسره ظهور تكنولوجيا المركبات البخارية، التي سهلت التنقل إلى المنطقة بصورة كبيرة بمعايير ذلك الزمن، فلم يرغب الرحالة والمطرودون فقط في المجيء للمنطقة فجأة، بل ولا الحجاج أو العلماء أو المبشرون، ولكن رغب بالمجيء إليه أيضًا مهنيون وأفراد محترمون في المجتمع، فلم يعد الشرق عند هؤلاء ساحة للمعارك، أو موقع من المواقع التي ذكرها الإنجيل، أو سوقًا جديدة للتجارة، بل أصبح منطقة حرة غير مقيدة، ويمكن لأي مغامر أمريكي مستعد استعدادًا جيدًا أن يستمتع بحرية الحركة فيها، بالرغم من تجشمه مشاق رحلة شاقة ومرهقة ماديًا وبدنيًا، ابتداءً من كميات الزاد التي كان عليه حملها، وصولًا إلى احتجازه لنحو أسبوعين في الحجر الصحي فور وصوله الشاطئ، فضلًا عن دفعه مائة وتسعين دولارًا رسومًا، وهو مبلغ كبير جدًا في ذلك الوقت، إذ كان يساوي راتب عضو مجلس الشيوخ عام ١٨٤٠، أو راتب سنة لعامل يدوي في الجنوب. ومع ذلك فقد كانت السفن المتجهة إلى البحر المتوسط تقريبًا دائمًا محجوزة لأمريكيين مسافرين في إجازات، بحثًا عن مغامرة مثيرة[٢١٦].

[٢١٦] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٦١، ١٦٢.

وبهذا كان عدد الزوار الأمريكيين إلى مصر في تصاعد مطرد، تزايد من بضعة عشرات من الأفراد في سنة ١٨٥٠ ليصل إلى نحو خمسمائة شخص في عام ١٨٥٩. كذلك ابتداءً من سنة ١٨٦٤ كان هناك نواب قنصل في الإسكندرية ودمياط والسويس والصعيد، وأي مكان كان يمكن لهؤلاء السياح أن يرتادوه في مصر[٢١٧]. ولهذا كان طبيعيًا أن تحوي سجلات تلك المرحلة ما يشير إلى هذا الأمر، إذ كان البحارة الأمريكيون دائمو الوفود على ساحل الإسكندرية، ومنهم من كان يتلقى العلاج في أحد مستشفياتها، مثل ذلك المدعو "فالنشينوا" الذي تكلف علاجه اثنين وأربعين قرشًا، كانت المستشفى "الإسبتالية" قد أرسلت إفادة منمرة برقم ١٩ بها إلى ضبطية الإسكندرية لمخاطبة القنصلية بسدادها، أو لأن تأمر هذا البحري "فالنشينوا" بالسداد[٢١٨]. وبالفعل تم إرسال المبلغ من القنصلية مع علي أغا البوسطجي "البوستجي" بعد يومين من المخاطبة، وتم تدوين الملاحظة بذلك على المخاطبة الأصلية[٢١٩].

وكان من نتيجة هذه الكثرة في وفود الأمريكيين المدن المصرية أن أعاد الكونجرس النظر في وضع بعض قناصله في الخارج، فأقر قانونًا في سنة ١٨٦٦، امتدت آثاره بسرعة إلى مصر، بمنح القنصل العام في الإسكندرية سلطات وزير مفوض. وتوضح مناقشات الكونجرس عام ١٨٦٦ أن هذا القانون قد تم إقراره بمفرده لتوسيع بعض سلطات القنصل العام في مصر، والتي لم يتمتع بها طبقًا لقانون ١٨٦٠[٢٢٠].

---

[217] David R. Serpell, ***op. cit***, pp. 303, 304.

[٢١٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٢٤، مادة رقم: ٥٢٤، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[٢١٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ]، ص ١٢٤، مادة رقم: ٥٢٦، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

[٢٢٠] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٦٢، ٦٣.

نظر الأمريكيون إلى الشرق من عيون متشابهة، وقاموا بجولاتهم فيه حسب تخطيط شبه موحد. فبعد الوصول إلى المنطقة، إما عن طريق الإسكندرية أو إستانبول، كان لابد لهم المرور بالقاهرة للقيام بزيارة ضرورية للأهرامات وبرحلة نيلية. وبسبب المخاطر الشديدة لتلك الرحلة، كان لابد من استئجار حراس مسلحين ومترجم، وكان يصل عددهم لستة عشر رجلًا. أيضًا لدواعي الأمن كان الأمريكيون يُنصحون بارتداء الزي القومي للبلاد. وكان هؤلاء المسافرون يركزون انتباههم على ممارسة صيد الضباع والتماسيح والطيور، والأهم على الآثار المصفوفة على جانبي النهر، التي كانت تشكل مصدرًا لتذكارات مجانية. وفي تبرير بأنها "احتياجات علمية"، قطع د. ڤالنتاين موت Dr. Valentine Mott، أحد أشهر جراحي نيويورك، قطعة من مسلة قديمة، وكسر چون لويد ستيڤنز John Lloyd Stephens من نيويورك، رسم صقر من جدار معبد، مبررًا فعلته بأنه: "يحافظ على تلك القطعة الأثرية الثمينة من مصير العدم الذي ينتظرها (في مصر)". وكان ستيڤنز هذا مثالًا للأمريكيين الستين الذين كانوا يسجلون أنفسهم سنويًا بالقنصلية الأمريكية في الإسكندرية في العقود الثلاثة التالية لسنة ١٨٣٠[٢٢١].

غير أن أكثر الأنشطة التي كانت تسعدهم –على الأقل فيما يتعلق بالرجال– كانت النظرة بشهوة واستمتاع إلى النساء الشرقيات. فبعد اعتيادهم رؤية وجوه النساء سافرات في بلادهم، كان لديهم هوس بنساء الشرق المحتشمات المستترات اللائي يغطين وجوههن أمام الغريب عادة. وكتب كثير من هؤلاء "المبصبصين" عن محاولاتهم إغراء كثير من أولئك النسوة بالمال مقابل مجرد رفع نقابها أو يشمكها، كذلك كتب كثيرون عن فئة الرقاصات و"فن" الرقص الشرقي. وفكر فالنتاين موت في أيدي النساء المخضبة بالحناء، وعيونهن المكحلة ذات الرموش الطويلة، بينما ركز ستيفنز على الشفاه، بينما

[٢٢١] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٦٥، ١٦٦.

كان آخرون مولعون بالجنس ذاته، فهاموا في وصف ما لم يستطيعوا بلوغه من تلك النسوة. كذلك كان من بين عادة وبرامج الأمريكيين المتجهين إلى الشرق الحرص على زيارة سوق العبيد المحلي، وعبروا في كتاباتهم عن مدى: "الرعب في المشاهد التي شاهدوها"، لكنهم لم يربطوا أبدًا بينها وبين المشاهد المماثلة في بلادهم. ووصف د. فالنتاين موت، رؤيته عملية بيع إمرأة بيضاء بأنها: "رمز الجمال لعرق يعتبر الأكثر مثالية بين البشر...وأنه مشهد يقطع نياط القلب"، لكنه لم يذكر ولو لمرة واحدة المزادات التي كانت تقام لبيع النساء السود في موطنه. وبالمقابل كان مصدومًا مما رأه خشونة أحد النبلاء الذين قابلهم سنة ١٨٤٣، وكان من أحفاد محمد علي ووصفه أنه: "يتضمن شحمًا أكثر مما يحوي عقلًا"[٢٢٢].

ومع كل ذلك الشغف للأمريكيين بمصر لم يكن هناك شيء عندهم في الشرق يعادل زيارة فلسطين، ولا حتى الإبحار على صفحة النيل أو تسلق الأهرامات أو مشاهدة النوبيات الجميلات، خصوصًا أن اهتمام المبشرين الأمريكيين منذ وصولهم إلى مصر عام ١٨٥٤ وحتى الاحتلال البريطاني كان منصبًا على التأسيس والتطور، إذ انحصر التبشير الأمريكي في نشاطين؛ الأول: التبشير وما يرتبط به من توزيع الأناجيل والنشرات الدينية، والثاني: على التعليم[٢٢٣]. وكانت إثارة المسافرين وتشويقهم يزداد كلما اقتربوا من الأراضي المقدسة، وكان ذلك يقاس بعدد مرات مراجعتهم الإنجيل. ومع ذلك كانت الخيالات والأحلام حول فلسطين، مثل تلك الدائرة حول مصر ولبنان، سرعان ما تتبخر، بسبب عدم عثور الأمريكيين على المواضع المثالية كما وردت في الإنجيل، بل كانوا يجدون أماكن راكدة مليئة بالأشواك والأطلال والأتربة، ممزوجة بفقر مدقع. وبدون استثناء

[٢٢٢] ***المرجع السابق***، ص ١٦٤، ١٨٩.

[٢٢٣] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١٧٧.

واحد كان هؤلاء الأمريكيون يعودون من رحلتهم إلى الشرق تلك خالين من أي إحساس بالحلم أو الأوهام الجميلة، وكانت جموع انطباعاتهم تدور حول فقط: "كلاب وسحرة ثعابين، وسائقو جمال يحتقرون أي شيء غربي...". ومع ذلك فعلى الرغم من تلك الصورة السوداوية التي كان يرسمها هؤلاء العائدون في كتبهم، حققت تلك الكتب شعبية خاصة، كانت تُطبع وتُباع بعشرات الآلاف من النسخ، وبدلًا من تشويه الأوهام الأمريكية عن الشرق، كانت شهادات الرحالة والمسافرين تزيدها ثقلًا، فكانت هذه الكتابات على كافة توجهاتها سببًا في زيادة إقبال وتدفق الأمريكيين على المنطقة، حتى أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر لم يكن يتفوق على عدد زوار الشرق بعامة من الأمريكيين سوى الزوار الإنجليز[٢٢٤].

ومع ذلك فلم يكن المبشرون الأمريكيون يكلون أو يملون في مصر، التي بدأوا عملهم التبشيري الأمريكي بها رسميًا في منتصف نوفمبر ١٨٥٤ بوصول عدد من القساوسة العاملين في دمشق إلى مصر، وكان أولهم القس توماس ماكاج Thomas Mc-Cague وزوجته، وأخذوا يدرسون الحالة الدينية في مصر من مسلمين ومسيحين أرثوذكس ويهود وغيرهم. وأنشأوا في مصر الكنيسة البروتستانتية أو الإنجيلية The Protestant or Evangelical Church of Egypt في محاولة للتبشير بين المصريين بكافة دياناتهم وطوائفهم، سادة كانوا أم عبيدًا[٢٢٥]. إلا أنه في بلد متدين بطبعه كمصر، بل وهو أصل الديانات ومركزها، كان طبيعيًا أن يجد المبشرون الأمريكيون صدودًا، سيتحول إلى صدام قاده رجال الدين الأقباط على وجه الخصوص، إذ لم ينجح

[٢٢٤] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٦٧- ١٦٩.

[225] Andrew Watson, D. D, ***The American Mission in Egypt 1854-1896*** (Pittsburgh: United Presbyterian Board of Publicatio, 1924), pp. 35- 60.

هؤلاء المبشرون في تحويل إلا عدد محدود من المصريين كلهم كانوا من الأقباط الأرثوذكس. وبالمقابل تمتع هؤلاء المبشرون الأمريكيون عمومًا بعلاقات ممتازة مع الحكومة المصرية، حتى أن سعيد باشا أهدى الإرسالية الأمريكية سنة ١٨٦١ مبنى في القاهرة قيمته خمسة وعشرين مليون دولار لاستخدامه كمدرسة، كما استفاد المجتمع البروتستانتي من الهبات والتبرعات التي قدمها للأعمال الخيرية. وكانت الحكومة المصرية تقف بكل حزم وقسوة في عهدي سعيد وإسماعيل أمام الأعمال التي يتصدى فيها مسلمون وأقباط على حد سواء لنشاط وممارسات هؤلاء المبشرون[٢٢٦].

وبالتوازي مع محاولات التبشير مارست الإرسالية الأمريكية American Missionعملها التعليمي، فأينما ذهب المبشرون كانوا يفتتحون المدارس، وكان أولها المدرسة المفتتحة في القاهرة سنة ١٨٥٥ للذكور، وتبعها عدد كبير من مدارس الإرسالية الأمريكية في الإسكندرية ومختلف مدن الصعيد، وكان من بينها مدارس مخصصة لتعليم البنات. وكانت كلية أسيوط الأمريكية أشهر مدارس الإرسالية البروتستانتية الأمريكية، ولعبت لثلاثة أرباع قرن لاحق منذ افتتاحها سنة ١٨٦٥ دورًا كبيرًا في تعليم أبناء الصعيد، وغالبيتهم كانوا من الأقباط الأرثوذكس، وقليل من المسلمين واليهود، وكان جُل تلاميذها من أبناء الفلاحين الفقراء، إذ كانت تقدم الإقامة والتعليم والغذاء مجانًا لما يزيد عن خمسمائة طالب سنويًا، وطبعًا كان خريجوها منتشرون في الإدارات الحكومية المختلفة، حتى أنه بينما كان قناصل الولايات المتحدة العموميون غالبًا ما ينتقدون مطالب المبشرين الأمريكيين الزائدة عن الحد لحمايتهم، كانوا يمتدحون نشاطهم التعليمي[٢٢٧].

---

[٢٢٦] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١٨٠- ١٨٨.

[227] Andrew Watson, D. D, ***op. cit***, pp. ٦١- ٧0.

فهل كانت مثل تلك الممارسات التي يفعلها هؤلاء السياح العابرون، والمبشرون الدينيون علنًا سببًا في نشوب مشكلات بينهم وبين الوطنيين المحلين؟. ومن بين ذلك أن حضر للضبطية شخص من الرعايا المحليين يدعى حسن علي كان يعمل على مركب بالبحر المتوسط "المالح"، وأن أحد قبادين المركب الأمريكية طعنه بسكين في ظهر يده، وأنه بالكشف عليه وجد بالفعل وجود جرحين، وتم إرسال إلى القنصلية الأمريكية ورقة كشف الحكيم الذي وقع الكشف على المجني عليه، والورقة المحرر بها اسم القبودان البحري الأمريكي المنسوب إليه ارتكاب الواقعة، وكذلك اسم المركب[٢٢٨].

خصوصًا أنه كان من بين ما اتفق عليه هؤلاء الرحالة والمسافرون الأمريكيون، وكانوا يطرحونه علنًا، إدعائهم أن الشرق يعاني مشكلات عدة، ويمكن علاجها ببساطة عن طريق نبذ الدين الإسلامي وتبني الثقافة الغربية، وأنه لكي ينضم المسلمون إلى "أسرة الأمم المتحضرة" فإن عليهم تبني "عقيدة أكثر تنويرًا وثباتًا". فقد كان هؤلاء السياح الأمريكيون –المهووسون بطبيعتهم بالأنا المتضخمة، وأن لدى بلادهم دومًا المثل الأعلى للحرية والفضيلة، وكثير من الدروس لتقديمها إلى الشرق، وأن الديمقراطية الأمريكية تمثل أعلى صور سيادة البشر– ينتظرون بشغف ذلك اليوم الذي يقوم فيه المبشرون والمهندسون والمعلمون ورجال الدولة الأمريكيون: "باختراق الظلام الذي يكتنف ذلك البلد الكافر"، وإعادة تشكيل المنطقة حسب النموذج الأمريكي، متناسين نقص المساواة والعدل اللذين كانا يلطخان مجتمعهم في وطنهم، بل وكان الفساد السياسي متفشيًا بصورة طاغية،

[٢٢٨] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٦، مادة رقم: ٨٨، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨١هـ [١٨٦٤].

ولهذا كانت مذكرات الرحالة الأمريكيين تكشف القليل جدًا من باب الرقابة أو الاستعداد لمقارنة أوجه النقص في بلادهم، مقابل تلك التي وصفوا بها الشرق[٢٢٩].

وتزخر سجلات تلك الفترة بما يشير لبعض تلك الأمور، إلا أنه لم تكن بذات تلك الصورة الفوقية الاستعلائية التي يطرحها الجانب الأمريكي؛ المفترض دومًا أن الآخر المحلي مشغول فقط بسرقة سياحه المتدفقين على الشرق، مثل ذلك الشرح الموضح به بيان ما جرى سرقته من سواح (سائح) أمريكي، وكان راغبًا في تقصي السرقة التي تعرض لها و: "صدور الأمر لمن يلزم بالبحث والتجسس لهذه السرقة وفاعلها، ولمن يوجدها يكون له ماية جنيه إنجليزي"[٢٣٠].

فبعيدًا عن ادعاءات حوادث السرقة التي يُكثر الأمريكيون من ذكرها في كتاباتهم والوقوف عليها بصورة ملحوظة، إلا أننا نجد نسبتها فيما تزخر به الوثائق المحلية تتضائل كثيرًا أمام المعلومات الأخرى عن حالات الهروب الطوعي، الفردي والجماعي، الذي كان يقوم به أمريكيون في الموانيء المصرية، وكانت القنصلية تراسل ضبطية الإسكندرية بشأنهم مدلية بأوصافهم، وتكلفها بالقيام بعمليات البحث عنهم. ومن بين ذلك ورود خطاب إلى ضبطية الإسكندرية يرغب في البحث عن شخص يدعى: "تودن إيد" البحري الهربان، ومتى وجد يضبط ويرسل للقنسلاتو...والإفادة عن ذلك وعن المصاريف التي تكون صرفت بشأن ذلك"[٢٣١].

---

[٢٢٩] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٦٤، ١٦٥.

[٢٣٠] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٧ – ٢٠٠٦ [١٤ جمادي ثان ١٢٨٧هـ- ٢٨ جماد ثاني ١٢٨٨هـ]، ص ٧٤، بدون رقم مادة، بتاريخ ٤ أبريل ١٨٧١/ ١٨ محرم ١٢٨٨هـ.

[٢٣١] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦ [غرة جماد أول ١٢٨٣هـ- ٣ جماد أول ١٢٨٤هـ]، ص ٧٠، بدون رقم مادة، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٣هـ [١٨٦٦].

أيضًا كانت هناك حالات هروب جماعية لأمريكيين بعد وصولهم مصر، ومنها ذلك الخطاب المذيل بقائمة بها أسماء وأوصاف عدد من الأمريكيين الذين وفدوا الإسكندرية على السفينة المسماة "جينسبورج"، والتي كانت راسية في الميناء وقتها، وأن هؤلاء الأشخاص قد غادروا تلك السفينة ولم يعودوا إليها مرة أخرى، وكانت القنصلية الأمريكية راغبة من ضبطية الإسكندرية تتبع الأمر وإعادتهم إلى القنصلية، لعدم تأخير عودة السفينة[٢٣٢]. أو ذلك الخطاب الذي ترغب فيه القنصلية البحث عن ثلاثة بحارة أمريكيين فروا هاربين، وحين ضبطهم يتم إرسالهم إلى القنصلية[٢٣٣]. فقد كانت هذه المراسلات من القنصلية الأمريكية إلى ضبطية الإسكندرية للإبلاغ عن بحارة هاربين أو مختفين متكررة، وتطالبها دومًا بالقيام بدور البحث عنهم وإعادتهم، ومن الملاحظ أنه يتضح عادة من وصف القنصلية لأوصاف المتغيبين، أنهم جميعًا عسكريين ورجال بحرية، أي من هؤلاء المنوط إليهم الضبط والدقة والانضباط، فلماذا كانوا يهربون؟.

وبالفعل كانت ضبطية الإسكندرية تتفاعل مع تلك البلاغات طالما كانت من "وارد القناصل"، وتقوم بدورها في البحث والتقصي، وكثيرًا ما كانت تعثر بالفعل على المُبلَغ عنهم، وترسلهم إلى القنصلية، مثل ذلك الخطاب المرفق به تقرير موضح به أسماء وصفات عدد من الأشخاص الذين أُحضروا من محافظة دمياط بإفادة مُرقمة، إلى ديوان محافظة الإسكندرية، ومنها ورد إلى ضبطية الإسكندرية إفادة مُرقمة أخرى، بأنه عُثر عليهم في دمياط بدون باسبور، وباستجوابهم أجابوا: "بأنهم هربانين من مركب أمريكاني في الإسكندرية، وبناءً عليه فهم في ضبطية الإسكندرية تحت طلب القنسلاتو إن كانوا

---

[٢٣٢] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [١٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ– ٢ محرم ١٢٩٦هـ]، ص ١٦، مادة رقم: ١٤٣، بتاريخ ٦ يوليو ١٨٧٨/ ٦ رجب ١٢٩٥هـ.

[٢٣٣] ضبطية الإسكندرية، ***وارد القناصل***، سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦ [غرة جماد أول ١٢٨٣هـ– ٣ جماد أول ١٢٨٤هـ]، ص ٧٠، بدون رقم مادة، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٨٣هـ [١٨٦٦].

من رعايا الأمريكان، خاصة أن هناك إفادة من محافظة دمياط أن قنصل الأمريكان الذي بدمياط رفض قبولهم ما دام ليس معهم بسابورتات"[٢٣٤].

أيضًا تزخر الوثائق المحلية بذكر حالات المناوشات والمشاجرات، التي كانت تتم بين رعايا دول أجنبية وبعضهم البعض، وأحيانًا كانت تصل إلى القتل، مثل مقتل شخص تحت حماية بروسيا بسكين في بطنه ومات في الحال، لكنه كان يعمل على مركب تحت الحماية الأمريكية، ولذا يطلب قنصل بروسيا من ضبطية الإسكندرية رفع هذا الطلب إلى القنصل الأمريكي، مرفقًا طيه الكشف الطبي الوارد من المستشفى (الإسبتالية)[٢٣٥]. وفي العام ١٨٧٩ ثارت عاصفة من الجدل العنيف حينما قتل مواطن متجنس بالجنسية الأمريكية يدعى ستيفن ميزرام Stephen Mizram، بإطلاق النار على محام مشهور من الرعايا العثمانيين يدعى إسكندر الدهان، بعد مشاجرة عنيفة في الإسكندرية، وتولت محكمة الولايات المتحدة القنصلية في مصر برئاسة هوراس ماينارد Horace Maynard، الوزير الأمريكي المفوض في تركيا، محاكمة المتهم، ووجدت المحكمة أنه مذنب في جناية القتل، لكنها استبدلت عقوبة الإعدام بالسجن مدى الحياة[٢٣٦].

٢- القنصل الأمريكي وعسكريو بلاده المقيمين في مصر:

كان الخديو إسماعيل متابعًا دقيقًا للحرب الأهلية الأمريكية، ووُصف بأنه كان منبهرًا بكفاءة الأسلحة الأمريكية وقوة صناعة الشمال، فآمن الخديو بأن الأمريكيين مقدر

---

[٢٣٤] ضبطية الإسكندرية، ***صادر دواوين وقناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦١٣ – ٢٠٠٦ [٢٠ شوال ١٢٧٨هـ – ١٥ محرم ١٢٧٩هـ]، ص ١١٤٦، مادة رقم: ٦٧٤، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٧٨هـ [١٨٦١].

[٢٣٥] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦، ص ١٦، مادة رقم: ٩٠، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٢هـ [١٨٦٥].

[٢٣٦] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ٦١.

لهم لعب دور مهم في شئون العالم، وأن المستشارين العسكريين الأمريكيين لن يُحدثوا الجيش المصري فحسب، وإنما سيمدون أيضًا جسرًا بشريًا بين مصر وهذه القوة متنامية التأثير. وبدون أي تاريخ سابق للتعاون العسكري مع مصر، سعى الخديو لتعيين عدد من الضباط الأمريكيين لمساعدته في تحديث جيشه[٢٣٧]. فبالإضافة لوجود ضباط أمريكيين متلهفين للمغامرة تحت الطلب، كان الخديو مدركًا أن الولايات المتحدة ليس لها في ذلك الوقت نوايا أو مقاصد إقليمية في مصر[٢٣٨].

كان تاديوس موت Thaddeus Mott، ابن د. ڤالنتاين موت الطبيب الجراح النيويوركي المشهور؛ لص الآثار المصرية، والمولع بتتبع ومراقبة النساء الشرقيات المحتشمات، قد استقر به المقام في إستانبول – بعد رحلات جاب فيها مصر والشرق، وخدم في الجيشين المكسيكي والإيطالي، وبحث عن الذهب في كاليفورنيا، وأبحر إلى الشرق الأقصى، وترأس سلاح فرسان الاتحاد في لويزيانا– وفي إستانبول تزوج من ابنه إقطاعي عثماني ثري، وتعلم اللغة العثمانية وتحدثها بطلاقة، وأصبح ذا مكانة في بلاط السلطان، وهناك، في إحدى الحفلات الملكية سنة ١٨٦٨، قابل الخديو إسماعيل، وترك انطباع جيد لديه، فعرض عليه الخديو رتبة جنرال، ومهمة تجنيد الضباط الأمريكيين السابقين للعمل ضباطًا في الجيش المصري[٢٣٩].

قَبِل موت المهمة، وعند عودته إلى الولايات المتحدة نقل طلب خديو مصر إلى عدد من الضباط الجنرالات الانفصاليين والاتحاديين السابقين على السواء، فلم يظهر منهم أدنى اهتمام بالخدمة في مصر، أو المساعدة في إيجاد محاربين قدامى يقبلون تلك

[٢٣٧] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ١٩٩، ٢٠٠.

[٢٣٨] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١٠٨.

[٢٣٩] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢٠٠.

المهمة، إلا أن أحد هؤلاء الضباط المعتذرين قدَّمه إلى القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية وقتها ويليام تيكومسيه شيرمان William Tecumseh Sherman، الذي كان متحمسًا لإيجاد وظائف للضباط المتمرسين ذوي الخبرة، ممن شاركو في الحرب الأهلية، سواء بجانبه أو ضده، ثم اضطر الجيش للاستغناء عنهم[٢٤٠].

وليس هذا فحسب، وإنما عاونت وزارة الحربية بسماحها للضباط العاملين في جيش الولايات المتحدة بالحصول على إجازات غياب، فمكنتهم بذلك من الخدمة في مصر، وهذا الإجراء لم يكن علنيًا حتى العام ١٨٧٦، حينما قُدم استجواب في مجلس النواب يطالب بمعلومات عن ضباط جيش الولايات المتحدة النظاميين الموجودين في الخدمة العسكرية لدى الحكومات الأجنبية في ذلك الوقت، ويحصلون على مرتبات منها. وقد أشار وزير الحربية وقتها إلى أربعة فقط يعملون في مصر. وهو رقم كان مجافيًا تمامًا للحقيقة، لأنه في المجمل بلغ عدد الأمريكيين الذين استخدموا في مصر خلال الفترة بين ١٨٦٩ و ١٨٨٣ خمس وخمسون أمريكيًا، وكان منهم فيدراليين وكونفيدراليين، ومع ذلك فلم يخدم جميع الضباط معًا في وقت واحد، فبسبب الاستقالات والرفت والموت والعجز، لم يكن يخدم في البلاد في وقت واحد أكثر من ثلاثين ضابطًا أمريكيًا[٢٤١].

ومع أن هؤلاء المحاربين القدامى كانوا من ألد الأعداء قبلها بسنوات قليلة فقط، فإنهم استقلوا نفس السفينة، وعانوا دوار البحر معًا، ونزلوا الإسكندرية في أغسطس ١٨٦٩، مرتبكين، لكنهم كانوا مشتركين في ذات الأسباب والأهداف التي أتت بهم إلى هذا الشرق، والتي كانت تدور حول شيء محدد كتبه أحد هؤلاء الضباط برتبة ملازم أول، واسمه تشارلز إيڤرسون جريڤز Charles Everson Graves، أنه: "قبل العمل

[٢٤٠] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢٠٠.

[٢٤١] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١٠٩، ١١١.

في مصر ليتمكن من الإنفاق على زوجة وخمسة أطفال يعيشون في مزرعته المتعثرة في چورچيا"[٢٤٢]. وهو بالفعل ما لاقوه في مصر، إذ كانت مستحقاتهم تصل إليهم كاملة في حينها، وبمعرفة حكوماتهم، وبتدخل قنصلهم، وليس كما ادعاه بعضهم أنهم كانوا يعملون في مصر بدون علم تلك الحكومات، وكان من بين ذلك مما حوته السجلات في صادر القناصل: "شرح بختم حضرة الوكيل بصورته، بشرح القنصل الأمريكي، كان يرغب في إرسال ما يستحقه الجنرال دتيوس لوفاته"، والذي كان مقيدًا بكشوف الجهادية، ويرغبون في: "الاستفهام عن تاريخ الوفاة لإجراء اللازم وطلب الإيضاح عن المستحق"[٢٤٣].

كان أحد هؤلاء القادة ويليام وينج لورنج William Wing Loring (لورنج باشا)، الذي اختير لقيادة المستشارين الأمريكيين، وكان أكتعًا، إذ فقد ذراعًا وقت معاركه ضد قبائل السكان الأصليين والمكسيكيين والمورمن، وكان قد جاب الدولة العثمانية من قبل، ومل من عمله كمستشار استثمارات في نيويورك، ولذا تلقى بلهفة عرض شيرمان ودعوته. أما تشارلز پومروي ستون Charles Pomeroy Stone (ستون باشا)، فقد بدأ حياته خريجًا لامعًا في كلية ويست بوينت الحربية، لكنه لم يحزر نجاحًا عمليًا تقريبًا، فقد تطوع مبكرًا في صفوف الشماليين وقت الحرب الأهلية، فعُين لقيادة دفاعات واشنطن العاصمة، لكن سرعان ما أُلقي عليه اللوم لهزائمه المتتالية، وسُجن لمدة ستة أشهر بدون محاكمة، ثم تمكن من العودة للخدمة فقط ليُلقى عليه اللوم مرة أخرى بسبب هزائم إضافية مُني بها

[٢٤٢] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٤.

[٢٤٣] محافظة الإسكندرية، ***صادر جهات وقناصل***، سجل رقم: ٠٠١٢٠٥ – ٢٠٠٥ (١١ شعبان ١٢٩٢هـ– ٨ ذي الحجة ١٢٩٣هـ)، ص ١٨٠، مادة رقم: ٧٠٢، بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٩٣هـ [١٨٧٦].

الاتحاد، ثم عمل أخيرًا في إدارة أحد المناجم بڤيرچينيا، وهناك عثر عليه شيرمان سنة ١٨٦٩ بائسًا فاشلًا متطلعًا إلى أي تغيير[٢٤٤].

وفي مصر عهد الخديو إسماعيل إلى الكولونيل [ميرالاي/ عقيد] ستون سنة ١٨٧٠ برئاسة هيئة أركان حرب الجيش المصري، وأنعم عليه برتبة اللواء، فصار يُعرف بالجنرال ستون باشا. واضطلع الأخير بالمهمة الموكلة إليه مستعينًا بعدد من الضباط المصريين العائدين من البعثة الحربية بفرنسا، وبطائفة أخرى من الضباط الأمريكيين، ومن الميكانيكيين والمهندسين والخبراء في علم طبقات الأرض. وأنشيء في هذه الهيئة قسمًا للجغرافيا مهمته وضع الخرائط الطبوجرافية الدقيقة عن أنحاء مصر والسودان، ولذا أنشئت مطبعة خاصة لهذه الهيئة لطبع رسومها وخرائطها، ومكتبة نفيسة تحوي كتبًا قيمة في الفنون الحربية وما إليها، وألحق بها متحف حربي للأسلحة والتحف والتذكارات الخاصة بالجيش. وكانت تلك الهيئة موفقة في كثير من مهامها إلى أن أصابها الإرباك والتعثر اللذين لازما أواخر عهد الخديو إسماعيل فالمقاومة العرابية فالاحتلال البريطاني[٢٤٥].

أما ويليام لورنج "الأكتع" فقد عينه الخديو مفتشًا عامًا لقوة المستشارين الأمريكيين، وأنعم عليه برتبة الباشوية كذلك، وكان لورنج يقوم بحصر الأسلحة المصرية التي تلزمها من أجل الدفاع، وانتهى –كما كتب لاحقًا– إلى أن حالة الجيش من العصور الوسطى، وأنه مكون من أربعين ألف فلاح ذي ثياب رثة، وغير ملتزمين بأي نظام، يقوم بتدريبهم ضباط عديمو الخبرة على نمط تدريبات حروب ناپوليون، وكانت مدافعه متداعية، ولا يملك أي ذخيرة على الإطلاق، وكانت الاتصالات بين الفرق المختلفة سواء عن

---

[٢٤٤] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢٠٠، ٢٠١.

[٢٤٥] انظر بالتفصيل: عبد الرحمن الرافعي، ***عصر إسماعيل، ج٢ ، مرجع سابق***، ص ١٨٣، ١٨٤.

طريق السكك الحديدية أو الاتصالات السلكية منهارة تمامًا. ولم يكتف يونج "الأكتع" بهذا الاستهزاء بالمؤسسة التي يفترض أنه "قائدها ومديرها الإداري"، وإنما عبَّر علانية في غير مرة عن احتقاره للإسلام، واتهمه بأنه دين: "ولد على حد السيف ومعارض لأي تنوير، وهادم لكل فكر أو نشاط مستقل"، واشتكى أنه يُعلم شباب المسلمين: "نفس الدروس البربرية التي قادت أسلافهم إلى العنف والإجرام"[٢٤٦].

نتج عن وضع الضباط الفيدراليين والكونفيدراليين –مع عدائهم الشديد لبعضهم البعض– تحت قيادة واحدة في مصر، عدة احتكاكات لم يكن من الممكن تجنبها. فقد وصل تقرير يفيد بأن الكونفيدراليين الجنوبيين قد تآمروا ضد الجنرال موت [فيدرالي شمالي]، والذي كان قائدًا عسكريًا ميدانيًا لكل الأمريكيين في مصر، مما دفع الخديو إلى إعفائه من منصبه كقائد ميداني، وجعله معاونًا لقائد آخر، وسرعان ما استقال موت من الخدمة في مصر. أيضًا نما تنافر وعداء بين وكيل القنصل العام چورچ هـ. بتلر George H. Butler، وبعض الضباط الأمريكيين، إذ اتهمه ستون باشا في ربيع ١٨٧٢، بأنه يتدخل لمنع ترقية وإيقاف منح وسام لكولونيل يدعى فاندربلت ألين Vanderbelt Allen. وعلى الرغم من نفي بتلر للأمر، إلا أن الأمر تطور لدرجة أن الخديو إسماعيل أعلن تذمره منه صراحة، بل واشتكاه رسميًا إلى الوزير الأمريكي المفوض في إستانبول أثناء مقابلته في زيارته للمدنية أواخر ذات العام. وبالفعل تلقى بتلر خطاب تأنيب من الإدارة الأمريكية، انتهت بركوبه إحدى السفن المتجهة إلى أوروبا، في إجازة إجبارية قررتها الحكومة الأمريكية، ولم يعد منها مرة أخرى إلى مصر[٢٤٧].

---

[٢٤٦] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢٠٣، ٢٠٥.

[٢٤٧] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١١٣، ١١٤.

زاد من هذا النفور الانعزال الثقافي للأمريكيين، وعدم رغبتهم في تعلم اللغة العربية، أو العيش في حي لا يسكنه الأوروبيون. وكان عدم التفاهم هذا متبادلًا بينهم وبين العسكريين المصريين. فقد قام أحدهم ويدعى "چيمس مورجان James Morgan" بتوبيخ أحمد عرابي، الضابط المصري، والزعيم الوطني الذي سيكون له دور تاريخي مهم بعد بضع سنوات، لأنه كان يقوم للصلاة كل صباح، بدلًا من تنظيف بندقيته، بينما رد عليه عرابي بالتنديد بأفكار المسيحية. كما قام مورجان هذا نفسه مرة أخرى بإثارة مشاعر المواطنين المحليين بمغازلته الوقحة الصريحة للأميرة فاطمة إسماعيل، ابنة الخديو البالغة تسعة عشر ربيعًا وقتها. وعندما أمر رئيس شرطة القاهرة مورجان بإحضار كوب ماء له، كانت إجابة زوج ابنه وزير خزانة الانفصاليين الأمريكيين المهزومين هي إلقاء الماء في وجهه بعنف[٢٤٨]. ولم يكن ذلك ببعيد من ذلك الأمر، تلك الحادثة التي أحضر فيها أحدهم ذات يوم إلى ضبطية الإسكندرية، ما هو عبارة عن سترة عسكرية من الجوخ الأسود، وكان بداخلها كيسًا به عملات منها سِنتَّات أمريكية، وقال محضرها أن سكرانًا ألقاها في الطريق فتلقفها وطلب حضور أحد أغوات "قرة قول"، وأحضروها للضبطية، بعد أن رفض صاحبها لبسها، وقام بالنزول إلى البحر!، وكالعادة المتبعة ما كان من الضبطية إلا أن أرسلتها إلى القنصلية لعمل اللازم[٢٤٩].

فالشاهد، أن إدارة الخديو إسماعيل لم تتخذ موقفًا واضحًا أو حازمًا من تلك التجاوزات التي كان يقوم بها هؤلاء الضباط الأمريكيون على مرأى ومسمع من الجميع، والذين لم يُظهروا أية نجاحات حقيقية على أرض الواقع. ويعلل بعض الكتاب الأمريكيين

---

[٢٤٨] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢٠٥.

[٢٤٩] ضبطية الإسكندرية، ***صادر القناصل***، سجل رقم: ٠٠٠٧٠١ – ٢٠٠٦، ص ٢١، مادة رقم: ٧٢، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٦هـ. [١٨٦٩]

موقفه هذا أنه ربما أملًا في أن يساعدوه على الحصول على ثروات من أفريقيا تقيله من عثرته المالية المتفشية، إذ كان الخديو إسماعيل قد أرسل بعثتان استكشافيتان إلى أعالي النيل جنوبي السودان يقودهما أمريكيان، وقد فشلتا فشلًا ذريعًا، مما دعا الخديو إسماعيل إلى تجريد بعثة أخرى بقيادة الإنجليزي كولونيل تشارلز جوردون Charles G. Gordon (جوردون باشا فيما بعد)، وعينه محافظًا للأقاليم الاستوائية المصرية كما كان يُطلق عليها. واختار جوردون أحد الأمريكين نائبًا له، هو تشارلز شاييه لونج Charles Chaillé-Long، الذي كان في الثانية والثلاثين من عمره. وكباقي زملائه لم يكن يحمل سجلًا مميزًا في شيء، إلا أنه كان شاعرًا محبطًا، وممثلًا يميل إلى المبالغة والتأنق الشديد وارتداء القبعات الحريرية والعباءات، ولذا سرعان ما تدهورت العلاقات بين الرجلين: القائد ونائبه، لأن جوردون ومَن حوله كانوا يرونه: "شخصًا ضعيفًا ورخوًا"، بل وقال فيه جوردون صراحة أنه: "يفكر كثيرًا فيما قام به في السابق، وهو مالا يفيد فيما يجب القيام به الآن". إلا أن الخديو إسماعيل كان يراه أمريكيًا مغامرًا بطبيعته، وأنه قادر على اختراق الأحراش الأوغندية، وعقد اتفاق مع ملكها؟!، وفي مرحلة لاحقة بينما كان المستكشفين البريطانيين يلقبونه بـ "القرصان الأمريكي"، امتدحه الخديو إسماعيل على الملأ قائلًا: "هذا الضابط الشاب قدم لمصر في عدة أيام ما لم يقدمه أي جيش في أربع سنوات..."![٢٥٠].

إلا أن المحصلة النهائية للأحداث التاريخية لاتقاس بالكلام المعسول، ولا تُسطر بالأمجاد الكاذبة، وإنما تُكتب بالنتائج الحقيقية على أرض الواقع، والتي كانت فشله الذريع فيما أوكل إليه من مهام، حتى أن الخديو نفسه منح قيادة الحملة لوزير الحربية راتب باشا، وكانت النتيجة النهائية هزيمة مروعة، ذُبح فيها بضعة آلاف من الجنود والضباط

[٢٥٠] بالتفصيل: مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢٠٦- ٢١٤.

المصريين في كمائن نصبها الأهالي، بينما كان تشالز لونج وراتب باشا ومن شابههما مختبئين بين أجولة دقيق الذرة المكدسة داخل التحصينات!. وبعد عودة هؤلاء المهزومين الفاشلين إلى القاهرة، وكان بعضهم يرتب لعمل حفل استقبال لهم، مَثُل الأمريكيون أمام محاكم عسكرية ليُحاكموا على الإخفاق التام للحملة، وأُدين بعضهم، ووجه اللوم لآخرين كان على رأسهم شاييه لونج، الذي عاد لوطنه غير مشكور، مثله مثل بقية الضباط الأمريكيين. وهناك كتب بعض هؤلاء الضباط فيما بعد –لتبرير فشلهم الذريع– أن الخديو إسماعيل حذرهم منذ اللحظة الأولى أنهم قد يواجهون غيرة كبيرة من ضباط الجيش المصري!، وعلل آخرون الأمر لأنهم حُصروا فقط في أعمال أركان الحرب والأعمال الفنية إلى حد كبير، فلم يحدث قط أن تولى الأمريكيون قيادة القوات المصرية، إذ أُستخدموا فقط في أعمال هيئة الأركان والتدريب والتفتيش والمساحة ورسم الخرائط، وما شابه ذلك![٢٥١].

وهكذا بعد عقد كامل من الزمان غادر المستشارون الأمريكيون مصر، عدا ستون باشا، والكولونيل ماسون A. M. Mason، يبحثون عن فرص أخرى يهتبلون منها ثروات وفيرة، فلم يحققوا في المجمل نجاحات تذكر، بل لم يتعاف كثير منهم من الأمراض التي أصيبوا بها في أفريقيا، ومات كثير منهم متأثرين بها[٢٥٢]. ولما كان تسريح الأمريكيين هذا قد تم دون دفع متأخراتهم، لأنه تم في فترة التعثر المالي بعد العام ١٨٧٦، وإنشاء لجنة صندوق الدين المصري، فلم يتمكن لا الأمريكيون ولا أي من ضباط الجيش غيرهم من الحصول على رواتبهم بالكامل. وهنا قامت الحكومة الأمريكية باستخدام كافة سبل الضغط الدبلوماسي عن طريق قنصلها العام لتحقيق تسويات ملائمة في عدد من

[٢٥١] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١١٣، ١١٥.

[٢٥٢] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢١٣.

الحالات، على الرغم من أن الأمريكيين في عقود خدمتهم كانوا قد تنازلوا صراحة عن جميع حقوقهم في طلب حماية الولايات المتحدة لهم، وعلى الرغم كذلك أن الإدارة الامريكية كانت قد قررت عام ١٨٧١ أنها لن تعيد استخدام الضباط العائدين من العاملين منهم[٢٥٣]. ومع ذلك أوفت الحكومة المصرية بمستحقاتهم المالية، على الرغم من ديونها المتسلسلة، وأرسلت لهم مبالغهم المستحقة، بالإضافة إلى ستة آلاف دولار كمعاش؛ وقد مكن هذا المبلغ تشارلز إيفرسون جريفز من سداد الرهن على مزرعته في جورجيا، وبناء بيت عليها، واحتفظ بحمار في تلك المزرعة ليذكره بتجاربه في مصر حتى نهاية حياته[٢٥٤].

الخاتمة:

سلطت الدراسة الضوء –كنقطة تمهيدية– على أن نشأة العلاقات المصرية الأمريكية كان سابقًا لتوقيع المعاهدة الرسمية بين البلدين بأزيد مِن عِقد مِن الزمان، حيث كان محمد علي باشا يظن أن للأمريكيين خبرة في العناية بالعبيد السود، وفي زراعة الأقطان وحلجها. ولما فُعلّت العلاقات الرسمية منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت في وقت الاحتراب بين محمد علي باشا، والسلطان العثماني محمود الثاني، وهي الحالة التي عوقت رغبة الباشا في الاستفادة من الأمريكيين اقتصاديًا وتقنيًا، خصوصًا أن القنصل الأمريكي المعين في مصر وقتها كان محدود السلطات، مشلول الإرادات، كونه من الرعايا البريطانيين، ولهذا حاولت الإدارة الأمريكية معالجة هذا الأمر بأن قامت بتعيين أول قنصل عام لها في الإسكندرية سنة ١٨٤٨.

أوضحت الدراسة أن هذا القنصل الأمريكي العام كان مخولًا ببعض الصلاحيات الجنائية، وبعض السلطات القضائية فقط، على الرغم أن محاكم الولايات المتحدة القنصلية

[٢٥٣] لينوار تشامبرز رايت، ***مرجع سابق***، ص ١١٠ – ١١٣.

[٢٥٤] مايكل بي. أورين، ***مرجع سابق***، ص ٢١٣.

في عموم الدولة العثمانية مارست القضاء سواء في الحالات المدنية أو الجنائية، وهو الأمر الذي تداركه الكونجرس سنة ١٨٦٠ بإقراره قانونًا وسع وطور من قانون ١٨٤٨، بحيث يشمل القضايا الجنائية جنبًا إلى جنب مع القضايا المدنية. ثم حدث في سنة ١٨٦٦، ونتيجة للزيادة الملحوظة في وفود الأمريكيين إلى المدن المصرية، أن أقر الكونجرس قانونًا آخر في سنة ١٨٦٦، بمنح القنصل العام في الإسكندرية سلطات وزير مفوض. وأنه تم إقرار هذا القانون بمفرده لتوسيع بعض سلطات القنصل العام في مصر، كحالة خاصة لم يكن يتمتع بها طبقًا لقانون ١٨٦٠.

استعرضت الدراسة أنه على الرغم من تدرج وزارة الخارجية الأمريكية في إصدار مهام القناصل الأمريكيين في مصر، وكذلك تمرحل قررات الكونجرس بهذا الشأن في السنوات [١٨٤٨، ١٨٦٠، ١٨٦٦]، إلا أن دانييل مكولي –أول قنصل أمريكي عام في الإسكندرية– على وجه الخصوص كان حساسًا جدًا تجاه مركز الولايات المتحدة في مصر، والذي كاد يكون منعدمًا بالمقارنة بالدول الكبرى الأخرى، مما دفعه –وكذلك القنصل الأمريكي العام الفعلي الثاني دي ليون– إلى انتهاج سياسة تصعيدية يستعرضون فيها القوة العسكرية، والتهديد بقطع العلاقات التي كانت في مهدها، مستفيدين من التوسع في نظام الامتيازات الأجنبية في مصر، والذي أدى إلى خلق جزر صغيرة أجنبية الإدارة يحكم كل منها قنصلها العام، ومستقويين كذلك بدعم القناصل الأوربيين الآخرين، فضلًا عن بُعد المسافة مع واشنطن، فاتخذوا قراراتهم المهمة على مسئوليتهم الخاصة، وكانت وزارة خارجيتهم توافق عليها في المجمل مع بعض "التأنيب اللطيف".

أظهرت الدراسة أن تهديد القناصل الأمريكيين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية، كان يظهر ويخبو بين الحين والآخر إلى أن تحقق بالفعل في سنة ١٨٦٤، حينما كان نائب القنصل الأمريكي في القاهرة، مواليًا للجنوبيين أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، وأعلن نفسه مستقلًا تمامًا عن الولايات المتحدة، وأنزل العلم الأمريكي،

ثم فر هاربًا إلى بلاده. لكن بالمقابل كانت الحكومتان المصرية والأمريكية حريصتان دومًا على الإبقاء على تلك العلاقات الدبلوماسية في أسمى صورها، وهو ما أظهرته الدراسة في عدد من المواقف والقضايا، خصوصًا تلك التي أعقبت مشكلات عويصة كانت تهددها.

بينت الدراسة أن الولايات المتحدة كانت مسئولة سياسيًا ودبلوماسيًا في مجالات محدودة تجاه مصر، أما اقتصاديًا وتبشيريًا، فكان نفوذها ضعيفًا. فقد كانت الولايات المتحدة من البداية محبذة لفكرة إيجاد مواطئ قدم لها بصورة دبلوماسية في شرقي المتوسط أسوة بباقي الدول الكبرى، مستفيدة من نظام الحمايات الغربية السائد في كل أرجاء الدولة العثمانية، وليس لغاية اقتصادية واضحة كباقي الدول الأوروبية الأخرى المتواجدة منذ فترات أقدم وفق أهداف جيواستراتيجية أواضح، ومصالح اقتصادية أوقع. ولعل ذلك راجع إلى أن الولايات المتحدة في الوقت الذي تأسست فيه علاقاتها مع مصر كانت في طور النمو والبحث عن كينونتها، إذ لم يكن قد مر على استقلالها ستين سنة، انهمكت خلالها، ولمدة نحو ثلاثة أرباع قرن بعدها، في إثبات تواجدها في القارة الأمريكية الشمالية، والتي كان لا يزال ينافسها فيها قوى أوروبية أخرى كبرى، في الوقت الذي كانت تعمل فيه بكل ما أوتيت من قوة على فرض سيطرتها وهيمنتها على سكان تلك القارة الأصليين، المستميتين في الدفاع عن أرضهم، ومقاومة الإبادة، أمام عقلية الرجل الأبيض المستقتلة في تخييرهم بين الاندماج أو الفناء. كذلك تورطت في حرب أهلية ضروس قضت على أكثر من ستمائة ألف من سكانها اليافعين خلال أربع سنوات فقط، فكان لكل هذه الأسباب مجتمعة أن جعلت الولايات المتحدة بعيدة اقتصاديًا عن المنطقة، لكنها كانت حريصة كل الحرص على التواجد دبلوماسيًا.

برهنت الدراسة على أن الأمريكيين المتواجدين في مصر خلال الفترة التي غطتها، لم يكونوا يمثلون جالية أمريكية بالمعنى الحقيقي أو الواقعي كالذي كانت عليه

أحوال جاليات أجنبية أخرى في مصر في ذات الفترة، وإنما كنا أمام أشخاص، ليسوا أمريكيين في المجمل، وإنما شوام مسيحيين في المعظم، وجُلهم لا يتمتعون بالجنسية الأمريكية في الأغلب، وإنما فقط مستفيدون بمنفعة متبادلة من كونهم مشمولون بحماية القنصل الأمريكي المتسلح بكافة الصلاحيات الممنوحة لوزير مفوض، مقابل أموال ومنافع ومصالح كانوا يؤدونها في صور مختلفة. صحيح أنه كان هناك مواطنون أمريكيون يتوافدون على البلاد لأسباب مختلفة أبرزها السياحية والتبشيرية، وجمع كل ما طالته أيديهم من تحف وآثار وأيقونات، إلا أنهم في المجمل لم يكونوا من المقيمين بها، وإنما كانوا زائرين أو عابرين أو سائحين، لم يشكلوا جالية قاطنة كغيرهم.

أماطت الدراسة اللثام عن عدد من الأكاذيب التي يتم تصديرها في كثير من الكتابات والدراسات الغربية المعنية، كالادعاء بأن القناصل الأمريكيين مثلًا كانوا يترفعون عن المزايا المادية، أو كانوا يتمتعون بالمرونة الأخلاقية، أو القول إن المواطنين الأمريكيين في مصر كانوا مثاليين ومنضبطين، أو الترويج بأن الضباط الأمريكيين الذين قدموا مصر بطلب من الخديو إسماعيل قد حدثوا الجيش المصري وقادوا انتصاراته، إلى غير تلك الادعاءات التي تروجها كثير من تلك الكتابات أو الدراسات.

بل على العكس، فقد خلصت هذه الدراسة –ومن خلال السجلات التي تناولت رصد الأحداث في وقتها– أن القنصل الأمريكي والمشمولون بحمايته كانوا على العكس تمامًا مما كان يروج أو يُقال أو يُكتب، وأننا لم نكن أمام شيء مختلف كثيرًا عما كان سائدًا في تلك الفترة التي أطلق عليها "العصر الذهبي للقناصل"، والتي كانوا فيها لصوصًا طغاة مستبدين مستغلين، بفضل سياسات حُكام وحكومات منبطحين في المجمل، كانت رؤسهم مملوءة بضعف الخبرة وانعدام الوطنية وقلة الحيلة، وأعينهم مكسورة بذِلل الجُبن والخوف والديون، فكانوا وبالًا على شعبهم، مفرطين في تراب أرضهم، ووقوع البلاد برمتها تحت احتلال بريطاني بغيض، لتدخل معه مرحلة جديدة تمامًا في تطورها.

فرمان من السلطان عبد المجيد إلى عباس حلمي باشا الأول، بشأن تعيين قنصل لأمريكا في مصر

[القنصل الأمريكي العام في الإسكندرية ريتشارد ب. چونز Richard B. Jones (مايو – نوفمبر ١٩٥٣)]

المصدر: دار الوثائق القومية بالقاهرة، الفرمانات الشاهانية، رقم: ٠٠٢٧١٠-٠٠٠٢

محفظة رقم ٢٨، ملف رقم ٢، بتاريخ أوائل شهر شوال المكرم

من سنة ألف ومائتين وتسع وستين هجرية.

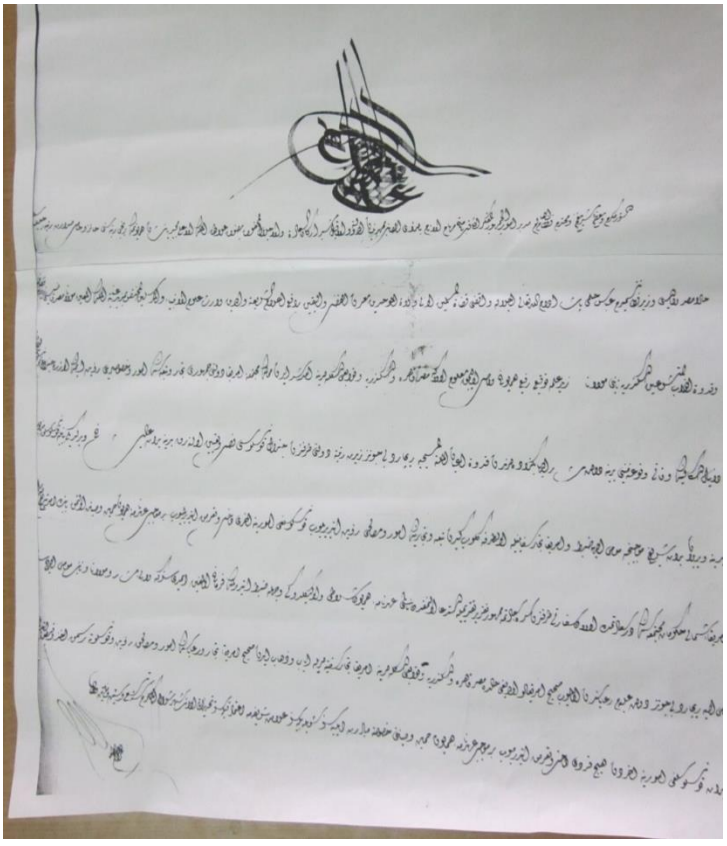

فرمان من السلطان عبد المجيد إلى عباس حلمي باشا الأول، بشأن تعيين قنصل لأمريكا في مصر

[القنصل الأمريكي العام في الإسكندرية إدوين دي ليون Edwin De Leon (١٨٦١ -١٩٥٣)]

المصدر: دار الوثائق القومية بالقاهرة، الفرمانات الشاهانية، رقم: ٠٠٢٧١١-٠٠٠٢

محفظة رقم ٢٨، ملف رقم ٢، بتاريخ أواسط شهر صفر الخير

من سنة ألف ومائتين وتسع وستين هجرية.

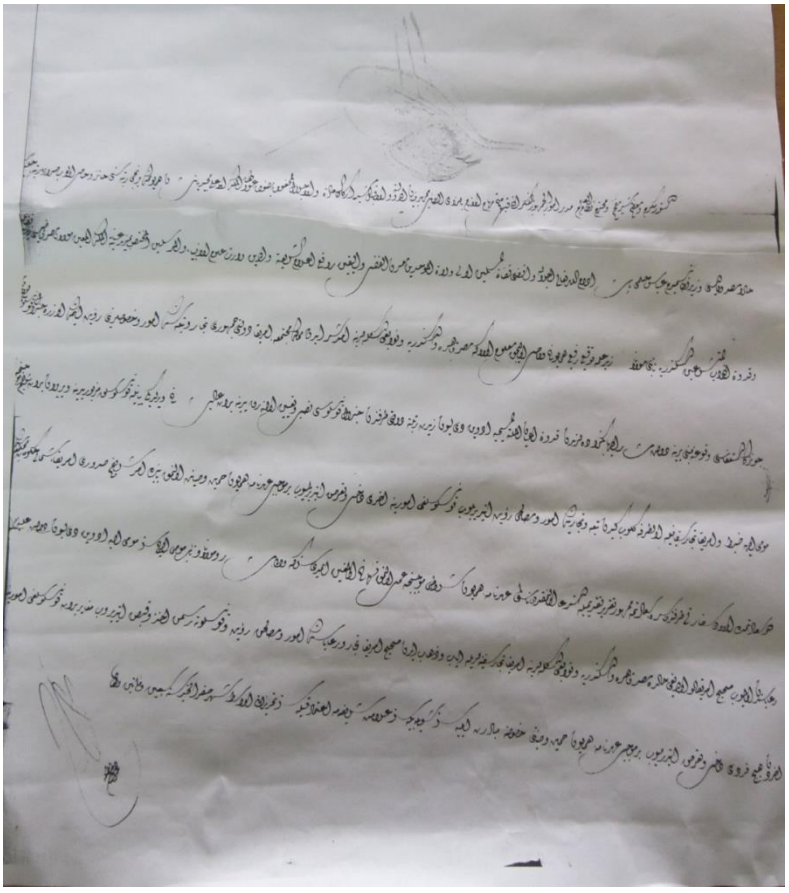

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: مصادر غير منشورة:

١. سجلات ضبطية الإسكندرية، *وارد القناصل والسايرة والأقاليم*:

- سجل رقم: ٠٠٠١٦٠٤ – ٢٠٠٦ [١٢ جماد أول القعدة ١٢٨٤هـ– ٢٣ جماد أول ١٢٨٥هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٦٦٢ – ٢٠٠٦ [غرة محرم ١٢٧٢– ١٥ شعبان ١٢٧٢].
- سجل رقم: ٠٠١٦٦٣ – ٢٠٠٦ [٢١ محرم ١٢٧٤هـ– ٢٧ محرم ١٢٧٥هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٦٦٤ – ٢٠٠٦ [غاية محرم ١٢٧٥هـ– ١٢ صفر ١٢٧٦هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠١٦٦٧ – ٢٠٠٦ [٤ ذي القعدة ١٢٨٠هـ– ١٦ ربيع ثان ١٢٨٢هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٧٠٢ – ٢٠٠٦ [٢٢ ربيع آخر ١٢٨٢هـ– ٢٦ ربيع آخر ١٢٨٣هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٧٠٣ – ٢٠٠٦ [غرة جماد أول ١٢٨٣هـ– ٣ جماد أول ١٢٨٤هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٧٠٥ – ٢٠٠٦ [٢٤ جماد أول ١٢٨٥هـ– غرة جماد أول ١٢٨٦هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٧٠٦ – ٢٠٠٦ [٧ جماد آخر ١٢٨٦هـ– ١٤ جماد آخر ١٢٨٧هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٧٠٧ – ٢٠٠٦ [١٤ جماد ثان ١٢٨٧هـ– ٢٨ جماد ثان ١٢٨٨هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠١٧١١ – ٢٠٠٦ [١٨ رجب ١٢٩٠هـ– ٢٧ شعبان ١٢٩٠هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠١٧١٣ – ٢٠٠٦ [١٣ شعبان ١٢٩١هـ– ١٤ ذي الحجة ١٢٩٣].
- سجل رقم: ٠٠٠١٧١٥ – ٢٠٠٦ [٢٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ– ٢ محرم ١٢٩٦هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠١٧١٦ – ٢٠٠٦ [١١ محرم ١٢٩٦هـ– ٢ صفر ١٢٩٧هـ].

٢. سجلات ضبطية الإسكندرية، *صادر القناصل*:
- سجل رقم: ٠٠٠٦٦١ – ٢٠٠٦ [٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ٢١ شعبان ١٢٨١هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠٦٦٢ – ٢٠٠٦.
- سجل رقم: ٠٠٠٦٦٣ – ٢٠٠٦.
- سجل رقم: ٠٠٠٦٦٨ – ٢٠٠٦.
- سجل رقم: ٠٠٠٦٦٩ – ٢٠٠٦.
- سجل رقم: ٠٠٠٧٠١ – ٢٠٠٦.
- سجل رقم: ٠٠٠٧١٥ – ٢٠٠٦ [٢٤ جماد أول ١٢٩٠هـ- ١٦ رجب ١٢٩٠هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٧٢٥ – ٢٠٠٦ [٨ محرم ١٢٩٦هـ- ١٥ شوال ١٢٩٦هـ].

٣. سجلات ضبطية الإسكندرية، *صادر القناصل والسايرة*:
- سجل رقم: ٠٠٠٦٠٤ – ٢٠٠٦ [٤ صفر ١٢٧٥هـ- غرة شعبان ١٢٧٥هـ].

٤. سجلات ضبطية الإسكندرية، *صادر دواوين وقناصل*:
- سجل رقم: ٠٠٠٦١٣ – ٢٠٠٦ [٢٠ شوال ١٢٧٨هـ- ١٥ محرم ١٢٧٩هـ].

٥. سجلات محافظة الإسكندرية، *وارد القناصل والجهات*:
- سجل رقم: ٠٠٢٣٢٠ – ٢٠٠٥ [١٢ صفر ١٢٧٦هـ- ٢١ صفر ١٢٧٧هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠٢٣٢١ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ١ ربيع أول ١٢٧٨هـ].
- سجل رقم: ٠٠٢٣٥٥ – ٢٠٠٥ [١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ٨ ربيع أول ١٢٨٣هـ].
- سجل رقم: ٠٠٢٣٥٦ – ٢٠٠٥ [١٢ محرم ١٢٨٣هـ- ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٣هـ].
- سجل رقم: ٠٠٢٣٥٧ – ٢٠٠٥ [٢٨ ربيع ثان ١٢٨٣هـ – ٩ رجب ١٢٨٤هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٠ – ٢٠٠٥ [٥ جماد ثاني ١٢٨٦هـ- ٤ جماد أول ١٢٨٧هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦١ – ٢٠٠٥ [١٤ جماد ثاني ١٢٨٧هـ- ٢٤ جماد ثان ١٢٨٨هـ].

- سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٢ – ٢٠٠٥ [٢٦ جماد ثاني ١٢٨٨هـ- ٥ رجب ١٢٨٩هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٥ – ٢٠٠٥ [غرة شعبان ١٢٩١هـ – ١٨ شعبان ١٢٩٢هـ].
- سجل رقم: ٠٠٠٢٣٦٨ – ٢٠٠٥ [١١ محرم ١٢٩٦هـ- ٥ محرم ١٢٩٧هـ].

٦. سجلات محافظة الإسكندرية، *صادر القناصل والجهات*:

- سجل رقم: ٠٠١١٠٥ – ٢٠٠٥ [٢٤ صفر ١٢٧٧هـ- ٢٨ شعبان ١٢٧٧هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٢٠٥ – ٢٠٠٥ [١١ شعبان ١٢٩٢هـ- ٨ ذي الحجة ١٢٩٣هـ].
- سجل رقم: ٠٠١٢٠٨ – ٢٠٠٥ [٨ محرم ١٢٩٦هـ- ١٨ محرم ١٢٩٧هـ].

٧. سجلات *الفرمانات الشاهانية*:

- سجل رقم: ٠٠٢٧١٠- ٠٠٠٢، محفظة رقم ٢٨، ملف رقم ٢، بتاريخ أوائل شهر شوال المكرم من سنة ألف ومائتين وتسع وستين هجرية.
- سجل رقم: ٠٠٢٧١١- ٠٠٠٢، محفظة رقم ٢٨، ملف رقم ٢، بتاريخ أواسط شهر صفر الخير من سنة ألف ومائتين وتسع وستين هجرية.

ثانيًا: مصادر منشورة باللغة العربية:

١. أحمد أمين، *قاموس العادات والتقاليد المصرية* (القاهرة: دار النهضة المصرية، د.ت).

٢. أ. ب. كلوت بك، *لمحة عامة إلى مصر*، ترجمة وتحرير: محمد مسعود، مراجعة: أحمد زكريا الشلق (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١).

ثالثًا: مراجع باللغة العربية:

١. أنطون بشَارَه قيقانو، *جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية* (بيروت: دار المشرق، ط٣، ١٩٨٦).

٢. جمال حمدان، *شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان* (أربع مجلدات) (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٤)، ج٢ .

٣. خالد فهمي، *كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة*، ترجمة: شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).

٤. عبد الرحمن الرافعي، *عصر إسماعيل* (جزآن)، *ج١: يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل* (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٧).

٥. عبد الرحمن الرافعي، *عصر إسماعيل* (جزآن)، *ج٢: يشتمل على ختام الكلام عن عصر إسماعيل* (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٧).

٦. عمر عبد العزيز عمر، *تاريخ المشرق العربي* (بيروت: دار النهضة العربية، د.ت).

٧. عمر عبد العزيز عمر، *تاريخ مصر الحديث: ١٥١٧ -١٩١٩* (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩).

٨. لطيفة محمد سالم، *النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥- ١٩١٤* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، *ج١* .

٩. لويس رايت، وجوليا ماكليود، *الحملات الأميركية على شمالي إفريقيا في القرن الثامن عشر: عرض تحليلي وسرد مفصل لحروب الولايات المتحدة ضد دول شمالي إفريقيا: ١٧٩٩- ١٨٠٥* ، تعريب:محمد روحي البعلبكي (ليبيا/ طرابلس:مكتبة الفرجاني، د.ت).

١٠. لينوار تشامبرز رايت، *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر: ١٨٣٠- ١٩١٤* ، ترجمة: فاطمة علم الدين عبد الواحد، مراجعة: يونان لبيب رزق (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، العدد ٤٢، ١٩٨٧).

١١. مايكل بي. أورين، *القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ ١٧٧٦ حتى اليوم*، ترجمة: آسر حطيبة (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ومؤسسة هنداوي، ٢٠١٣).

١٢. مصطفى بركات، *الألقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية، من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات: ١٥١٧- ١٩٢٤* (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٠).

١٣. يحيى عبد القادر، *جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر* (القاهرة: جريدة التجارة والملاحة، ١٩٥٣).

ثالثًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Andrew Watson, D. D, *The American Mission in Egypt 1854-1896* (Pittsburgh: United Presbyterian Board of Publicatio, 1924).

رابعًا: مقالات باللغة العربية:

١. أحمد أحمد الحتة، *"البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر"*، *المجلة المصرية للقانون الدولي* (الجمعية المصرية للقانون الدولي)، العدد: ١٣، ١٩٥٧، ص ٤٦- ٧٣.

٢. عباس محمود العقاد، *"أصول الكلمات"*، *مجلة الرسالة*، العدد ٦٧٧، بتاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٤٦.

٣. عبد الرحمن فهمي، *"النقود المتداولة أيام الجبرتي"*، بحث منشور في كتاب: أحمد عزت عبد الكريم (مشرف)، *عبد الرحمن الجبرتي: دراسات وبحوث* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ٥٥٣- ٥٨١.

خامسًا: مقالات باللغة الإنجليزية:

1. David R. Serpell, *"American Consular Activities in Egypt 1849-63"*, *The Journal of Modern History*, Vol. 10, No. 3 (Sep., 1938), pp. 34٤, 3٦٣.

The American Consul General and those under his protection in Egypt: 1848- 1879

Dr. Ahmad Galal Bassiouny

Abstract:

In this study, we are not facing a foreign (American) community in the realistic sense in which it existed in Egypt, and the conditions of other foreign communities were like the Greeks, Italians, French, and others, for example. Rather, we were facing people - who do not hold American citizenship in general - but who are covered by the protection of the American consul in Egypt, It is true that there were Americans who came to the country for various reasons, but in general they were not residents, but rather visitors, transients, or tourists. They did not constitute a resident community with clear characteristics like other foreign communities.

For many combined reasons related to the interests and goals of the United States, as well as the great geographical distance between the United States and the Eastern Mediterranean region, Washington favored the idea of supporting the establishment of diplomatic footholds in the Eastern Mediterranean, like the rest of the major European countries, benefiting from the system of Western protections prevailing throughout the Ottoman Empire.

This American desire to be present in the region was not for a clear purpose like other European countries that had been present for earlier periods, since it had a well-established political reality in its country, in addition to the geographical proximity of its continent. Rather, it was, in general, linked to the aspirations of the American state to be present on the global scene in a diplomatic manner. Despite what it claimed to be isolated from the affairs of this ancient world in accordance with the famous Monroe Doctrine of 1823, even the economic aspect that is the mainstay of American life and personality in all its formations and details was not clearly present in Egypt for various reasons. Despite all this, this American consul and those under his protection had many practices in Egypt, taking advantage of the fact that they were living in the "golden period for consuls," in which many foreigners from this country attacked without deterrence or rebuke. This is what the study discusses in detail through the records kept at the National Archives.

Keywords: Egypt - Alexandria- The Ottoman Empire - The United States - The American Consul General - The System of Foreign Protections - The Golden Age of Consuls.